جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات

تحت عنوان

دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية

–دراسة حالة ولاية قالمة–

إعداد الطالبة:
مسعودي ربعية مي هديل

إشراف الأستاذ(ة):
د. خليل أسماء

السنة الجامعية 2024 – 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله على إتمامنا هذا العمل هو الذي أعاننا ويسر لنا أمرنا في كل خطوة وأمدنا بالصبر والعزيمة الشكر له رب العالمين الذي رزقنا العقل وحسن التوكل عليه ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء الصلاة وأحسن السلام عليه أما بعد

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير للأستاذة "خليل أسماء" لقيامها بالإشراف على هذا العمل ولما قدمته لي من نصائح وتوجيهات قيمة.

كما أشكر الأسرة العلمية لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة – قالمة– ونخص بالذكر قسم العلوم الاقتصادية لكم منا عظيم الشكر

وفي الأخير نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد حتى ولو بعبارات التشجيع في إنجاز هذا العمل وتقديمه في صورة نهائية

الإهداء

إلى أعز ما أملك في الوجود، إلى من يعجز اللسان عن وصف جميليهما،

إلى من كان لـ سراجا منيرا " أبي الغالي"

إلى من سهرت على تربيتي وكانت سر وجودي "أمي الغالية"

إلى أخواتي " أنفال، ساجدة، شهد، شيماء"

إلى خالتي " زهية وحميدة" وبنات خالاتي

إلى صديقاتي " ندين وملاك"

إلى زملائي وزميلاتي

إلى من نهلت من فيض علمهم فإن كان كثيرا فبفضلهم،

وإن كان قليلا فبتقصيري " أساتذتي"

إلى كل من يحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى ما أملك في هذا الوجود

إلى " والدي الكريمين"

أطال الله في عمرهما وجازاهم عني كل خير وأجر وثواب

والحمد لله الذي وفقني لهذا

ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علينا

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول والأشكال	**XI**
قائمة الملاحق	**IX**
المقدمة العامة	**أ–و**
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياحة والسياحة الحموية	
تمهيد الفصل الأول	**2**
المبحث الأول: عموميات حول السياحة	**3**
المطلب الأول: نشأة وتطور السياحة	**3**
1. نشأة وتطور السياحة	**3**
2. تعريف السياحة وخصائصها	**4**
المطلب الثاني: أهمية السياحة وأسسها	**7**
1. أهمية السياحة	**7**
2. أسس السياحة	**9**
المطلب الثالث: مكونات السياحة ودوافعها	**10**
1. مكونات السياحة	**10**
2. دوافع السياحة	**11**
المطلب الرابع: أنواع السياحة وأصنافها	**12**

1. أنواع السياحة	12
2. أصناف السياحة	15
المبحث الثاني: مدخل للسياحة الحموية	16
المطلب الأول: تطور السياحة الحموية	16
1. تعريف السياحة الحموية	16
1. خصائص السياحة الحموية	18
المطلب الثاني: أهمية السياحة الحموية وأنواعها	18
1. أهمية السياحة الحموية	18
2. أنواع السياحة الحموية	19
المطلب الثالث: متطلبات السياحة الحموية وشروط قيامها	21
المطلب الرابع: مقومات السياحة الحموية والمؤشرات الطبية والعلاجية لها	22
1. مقومات السياحة الحموية	22
2. المؤشرات العلاجية والطبية	23
المبحث الثالث: واقع السياحة الحموية في الجزائر	24
المطلب الأول: مقاصد السياحة الحموية في الجزائر	24
1. المنابع	25
2. الحمامات	27
3. خريطة المنابع والحمامات الحموية في الجزائر	29
المطلب الثاني: الهياكل والمؤسسات الحموية في الجزائر	30
1. وزارة السياحة والصناعات التقليدية	30

2.المؤسسات الفندقية ووكالات السياحة والأسفار	**31**
المطلب الثالث: دور الصناعات التقليدية في دعم السياحة الحموية	**35**
المطلب الرابع: المعوقات التي تواجه السياحة الحموية في الجزائر	**36**
خلاصة الفصل الأول	**38**
الفصل الثاني: أساسيات التنمية المحلية وعلاقتها بالسياحة الحموية	
تمهيد الفصل الثاني	**40**
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية المحلية	**41**
المطلب الأول: التنمية المحلية	**41**
1.تعريف التنمية	**41**
2. أهداف التنمية	**42**
3. مفهوم التنمية المحلية	**43**
المطلب الثاني: أهمية التنمية المحلية وأهدافها	**45**
1. أهمية التنمية المحلية	**46**
2.أهداف التنمية المحلية	**47**
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية ووسائلها	**49**
1. أبعاد التنمية المحلية	**49**
2.وسائل التنمية المحلية	**51**
المطلب الرابع: نماذج التنمية المحلية ومبادئها	**57**
1.نماذج التنمية المحلية	**57**
2.مبادئ التنمية المحلية	**58**

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المحلية	**59**
المطلب الأول: نظريات التنمية المحلية	**59**
المطلب الثاني: ركائز التنمية المحلية ومقوماتها	**62**
1.ركائز التنمية المحلية	**62**
2.مقومات التنمية المحلية	**64**
المطلب الثالث: الأطراف المشاركة في التنمية المحلية وتأثيرهم	**66**
1. الدولة أو القطاع العام	**66**
2. الأحزاب السياسية	**67**
3. النقابات المهنية والعمالية	**68**
4. الجامعات ومراكز البحث العلمي	**68**
المطلب الرابع: مشكلات التنمية المحلية والعوامل المؤثرة عليها	**69**
1.مشكلات التنمية المحلية	**69**
2.العوامل المؤثرة على عملية التنمية المحلية	**70**
المبحث الثالث: آليات السياحة الحموية كأداة لتعزيز التنمية المحلية	**72**
المطلب الأول: فوائد السياحة الحموية على التنمية المحلية	**72**
المطلب الثاني: الدور التنموي للسياحة الحموية	**73**
1.مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي	**73**
2.مساهمة قطاع السياحة في تحسين ميزان المدفوعات	**74**
3.المساهمة في خلق مناصب عمل	**74**
المطلب الثالث: الجهود المبذولة لترقية السياحة الحموية لإحداث تنوع اقتصادي	**75**

1.المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة	**75**
2.التشريعات والقوانين	**76**
3.تشجيع الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي	**77**
4.إطلاق بوابات إلكترونية	**77**
خلاصة الفصل الثاني	**79**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لواقع السياحة الحموية لولاية قالمة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية	
تمهيد الفصل الثالث	**81**
المبحث الأول: مدخل للسياحة بولاية قالمة	**82**
المطلب الأول: مكونات البيئة السياحية في ولاية قالمة	**82**
1.مديرية السياحة لولاية قالمة	**82**
2. الجمعيات السياحية	**86**
3. الدواوين المحلية للسياحة	**86**
المطلب الثاني: مقومات السياحة الحموية بولاية قالمة	**87**
1.المقومات الطبيعية	**87**
2. المقومات التاريخية والثقافية	**88**
المطلب الثالث: الإمكانات الحموية بولاية قالمة	**89**
1. أهم المنابع الحموية بولاية قالمة	**89**
2. المنابع المستغلة عن طريق الامتياز والغير مستغلة	**91**
3. المنابع غير المستغلة	**93**
المبحث الثاني: السوق السياحي بولاية قالمة	**93**

المطلب الأول: العرض السياحي	**93**
1. المؤسسات الفندقية	**93**
2. وكالات السياحة والسفر	**96**
المطلب الثاني: الطلب السياحي على المؤسسات الفندقية	**96**
1. التدفق السياحي في الولاية خلال الفترة (2015-2024)	**97**
2.الطلب السياحي على المؤسسات الفندقية الحموية	**98**
3.الطلب السياحي على الوكالات السياحية	**98**
المطلب الثالث: تحليل الطلب السياحي وفقا لمؤشرات الطلب	**100**
1. متوسط إقامة السائح في المؤسسات الحموية	**100**
2. التغيرات الموسمية السياحية للمؤسسات الحموية	**100**
المبحث الثالث: الاستثمار السياحي بولاية قالمة ومساهمة السياحة الحموية في التنمية المحلية	**101**
المطلب الأول: دور السياحة الحموية في التشغيل	**101**
المطلب الثاني: دور المداخيل والجباية السياحية في التنمية المحلية	**103**
1. رقم أعمال الهياكل الفندقية	**103**
2. الضرائب والرسوم	**104**
المطلب الثالث: الاستثمار والدعم السياحي بولاية قالمة	**104**
1. مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز بالولاية	**105**
2. مشاريع الاستثمار المتوقفة عن الإنجاز بالولاية	**106**
3. المشاريع الاستثمارية المكتملة الإنجاز والمشغلة في الولاية	**108**
4. المشاريع الاستثمارية غير المنطلقة في الولاية	**108**

المطلب الرابع: آفاق القطاع السياحي بولاية قالمة وأهم الصعوبات والتحديات التي واجهته	**110**
1. آفاق القطاع السياحي بولاية قالمة	**110**
2. التحديات التي تواجه القطاع السياحي في الولاية	**110**
خلاصة الفصل الثالث	**112**
الخاتمة العامة	**114**
قائمة المراجع	**119**
الملاحق	**125**
الملخص	-

قائمة الجداول

والأشكال

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع المنابع الحموية في الجزائر حسب الولايات	25
2	تصنيف المنابع الحموية حسب قوة التدفق	26
3	تصنيف المنابع الحموية حسب درجة الحرارة	27
4	قدرة الايواء في الجزائر خلال الفترة (2018-2023)	32
5	المؤسسات الحموية الناشطة خلال الفترة (2018-2023)	33
6	تطور عدد الوكالات السياحية والاسفار في الجزائر	34
7	معايير أبعاد التنمية المحلية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية	51
8	حصة السياحة من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات	74
9	تطور التوظيف في قطاع السياحة	74
10	توزيع الحمامات والمنابع المعدنية بولاية قالمة	90
11	الينابيع المستغلة عن طريق الامتياز في الولاية	91
12	المنابع الغير مستغلة في ولاية قالمة	93
13	المؤسسات الفندقية في ولاية قالمة سنة 2024	94
14	تطور عدد المؤسسات الفندقية في ولاية قالمة خلال الفترة (2015-2024)	95
15	توافد عدد السياح في ولاية قالمة خلال الفترة(2015-2024)	97
16	توافد السياح على المؤسسات الحموية خلال الفترة (2015-2024)	98

17	تطور عدد السياح المؤطرين من قبل الوكالات السياحية خلال الفترة (2015-2024)	99
18	متوسط إقامة السائح في المؤسسات الحموية	100
19	أثر التغيرات الموسمية السياحية لسنة 2024	100
20	تغيرات عدد مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة لسنة 2024 بالولاية	102
21	تغيرات عدد مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة خلال الفترة (2022-2024) بالولاية	103
22	تطور رقم العمال للمؤسسات الفندقية خلال الفترة (2015-2024)	103
23	مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز الى غاية أفريل 2025	105
24	المشاريع المتوقفة عن الإنجاز إلى غاية أفريل 2025	107
25	جدول المشاريع مكتملة الإنجاز 100% والمشتغلة	108
26	مشاريع استثمارية غير منطلقة إلى غاية أفريل 2025	108

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مكونات السياحة	11
2	خريطة المنابع والحمامات الحموية التقليدية في الجزائر	29
3	تطور قدرة الإيواء للحضيرة الفندقية	32
4	تطور عدد الوكالات السياحية خلال الفترة (2018-2023)	34
5	الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة	85
6	تطور عدد وكالات السياحة والسفر في ولاية قالمة	96
7	أثر التغيرات الموسمية السياحية في ولاية قالمة لسنة 2024	101

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	موقع ولاية قالمة
2	المقومات التاريخية والثقافية
3	مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز إلى غاية أفريل 2025
4	المشاريع المتوقفة عن الإنجاز إلى غاية أفريل 2025
5	المشاريع الاستثمارية غير المنطلقة إلى غاية أفريل 2025

المقدمة العامة

1. تمهيد

أصبحت التنمية الشاملة من أولويات دول العالم. ولتحقيق هذا المسعى، يستلزم حشد واستغلال كل الطاقات المتاحة في إطار عمل وخطط استراتيجية مُحكمة. من هذا المنطلق، يُنظر إلى قطاع السياحة كأحد القطاعات الحيوية التي يُراهن عليها لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي المأمول.

فقد احتل القطاع السياحي مكانة محورية وفاعلة ضمن المشهد الاقتصادي العالمي. يعود الفضل في هذه المكانة إلى دوره الاستراتيجي في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل. فالسياحة لا تقتصر على كونها نشاطًا ترفيهيًا فقط، بل هي قوة دافعة لعملية التنمية. ولهذا تحولت السياحة في هذا العصر إلى محور رئيسي للدراسات والتحليلات الاقتصادية. فهي تساهم بفعالية في توفير فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة، لذا تسعى غالبية الدول سواء كانت في طور النمو أو بلغت مستويات متقدمة من التطور إلى تطوير بيئة اقتصادية متكاملة تنسجم مع طبيعة هذا القطاع الديناميكي.

وعلى الرغم من امتلاك الجزائر ثروة طبيعية كبيرة من تضاريس متنوعة ومناخ ملائم، إلا أن قطاعها السياحي لم يرتقِ بعد إلى مستوى إمكاناته الحقيقية. فمن بين هذه الثروة الطبيعية لا يمكن إغفال السياحة الحموية وما تمثله من حمامات معدنية، إذ تعد نقطة جذب سياحي محلية بامتياز لذلك يجب على السلطات تكثيف جهودها لتنمية هذه المقومات السياحية في الجزائر، لا سيما الحمامات المعدنية لأهمية هذا القطاع وانعكاساته الإيجابية المباشرة على السكان المحليين.

لقد أصبحت السياحة الحموية محط اهتمام الكثيرين، إذ تُعتبر أحد القطاعات الهامة في الجزائر التي يمكن أن تساعد في تعويض البلاد عن اعتمادها على قطاع المحروقات فقط، وللنهوض بها يجب وضع خطة محكمة يُسار عليها لتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد الحموية بهدف التقليل من الصعوبات المختلفة. وهذا يهدف إلى إعادة الاعتبار لهذا القطاع ومنحه مكانته الحقيقية والعمل على تحسين الخدمات والمنشآت ودعم الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية في هذا المجال.

تعد ولاية قالمة من بين المدن الجزائرية التي تزخر بمقومات السياحة الحموية وتحتل مكانة مميزة بفضل ما تمتلكه من مصادر حموية مما جعلها مقصدا سياحيا هاما على المستوى الوطني وتسهم في تعزيز

القطاع السياحي، لذا حاولنا تسليط الضوء عليها في دراستنا لأنها أصبحت قطب سياحي بامتياز يحظى بأهمية كبيرة لدى صانعي ومتخذي القرار بالولاية نظرا لدورها في تحقيق التنمية المحلية.

2. إشكالية الدراسة

وبناءً على ما تم تقديمه، فإن الإشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه الدراسة هي: **ما هو الدور الذي تلعبه السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية قالمة؟**

لتحليل هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في الآتي:

- فيما تتمثل أهم متطلبات السياحة الحموية؟

- ما هي ركائز التنمية المحلية؟

- ما الجهود المبذولة لترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي؟

- ما العراقيل التي تواجه السياحة الحموية في ولاية قالمة؟

- في ماذا تتمثل أهم مقومات السياحة الحموية في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر إجابات مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها، وهي كالآتي:

1. تعتبر مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية قاعدة من أهم قواعد التنمية، وكذلك توافق المجهودات التنموية مع احتياجات المجتمع المحلي، وأيضًا وجوب الاعتماد على الموارد المحلية المتوفرة.

2. تعمل السلطات المحلية على وضع برامج لتشجيع الاستثمار السياحي الحموي والاهتمام بقطاع السياحة لتحقيق التنمية المحلية.

3.يعزز المخطط التوجيهي السياحي 2030 السياحة الحموية في الجزائر

4. تزخر الجزائر بالعشرات من الينابيع المعدنية الطبيعية القادرة على أن تساهم في بناء قاعدة متينة لجذب السياح، سواء المحليين أو الأجانب.

5. ولاية قالمة تساهم في صناعة السياحة الحموية في الجزائر من خلال القدرات السياحية التي تتوفر عليها.

4. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه السياحة الحموية في تأثيرها على التنمية المحلية وما تحققه من توفير فرص عمل وزيادة في الدخل الوطني الإجمالي وجلب العملة الصعبة، إضافة إلى معرفة القدرات السياحية التي تمتلكها الجزائر عامة وولاية قالمة خاصة في المجل الحموي ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية.

5.أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- الإلمام بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياحة الحموية والتنمية المحلية.

- إبراز أهم مقومات السياحة الحموية في الجزائر، والكم الهائل من الثروات الطبيعية المتواجدة بها في هذا القطاع.

- استعراض أهم الاستراتيجيات المنتهجة والجهود المبذولة لتنمية هذا القطاع.

- توضيح العلاقة بين الصناعات التقليدية والسياحة، وتوضيح دور هذه الأخيرة في المساهمة في رفع مستوى السياحة المحلية.

- التوقف على أهم العراقيل التي تقف بوجه السياحة الحموية في الجزائر عمومًا، وفي ولاية قالمة خصوصًا.

- تحديد العلاقة بين السياحة الحموية والتنمية المحلية بولاية قالمة.

6. دوافع الدراسة

يتمثل الدافع الوحيد لاختيار هذا الموضوع في:

- الاهتمام الشخصي بهذا القطاع ومدى مساهمته في رفع اقتصاد الولاية.

- توضيح إمكانات الولاية في قطاع السياحة الحموية.

7. حدود الدراسة

تنقسم حدود هذه الدراسة إلى حدود موضوعية، مكانية وزمنية.

- **الحدود الموضوعية:** تتمثل في العلاقة بين السياحة الحموية وتحقيق التنمية المحلية.

- **الحدود المكانية:** تطرقت الدراسة الميدانية إلى مدى مساهمة السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية قالمة.

-**الحدود الزمنية:** امتدت فترة الدراسة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2025.

8. الدراسات السابقة

سبقت هذه الدراسة العديد من الدراسات والتي تعلقت بشقي موضوع دراستنا ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

الدراسة الأولى: للباحثين مسعود زكرياء و زهواني عبد الرازق بعنوان: "**تحليل واقع السياحة الحموية في الجزائر للفترة من 2015 إلى 2020**". والتي تهدف إلى دراسة واقع ووضعية الاستثمارات السياحية الحموية في الجزائر. مدى إقبال السياح المحليين والأجانب على هذا النوع من السياحة. وخلصت هذه الدراسة إلى توضيح الكم الهائل من الإمكانات الحموية في أرجاء الوطن التي لا يزال غالبيتها غير مستغل، والأهمية البالغة لرفع جودة الخدمات المقدمة للزبائن والزائرين، والضرورة الملحة لمواكبة التسويق بمختلف أنواعه للتعريف بالوجهات الجزائرية في هذا المجال حيث توصي بالعمل على تعزيز دور القطاع الحموي وجعله قطاع بديل لقطاع المحروقات ووضع سياسة ترويجية خارجية وداخلية فعالة للتعريف بهذا القطاع الحيوي.

الدراسة الثانية: للباحثين السعيد جقيدل وآدم رحمون بعنوان: "**القطاع السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: السياحة الحموية في الجزائر نموذجًا**". والتي تهدف إلى توضيح كيف للسياحة الحموية أن تحقق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، وإبراز إمكانيات ومقومات السياحة الحموية الجزائرية. وخلصت هذه الدراسة إلى تبيين دور القطاع الخاص في هذا المجال، وضرورة البدء في تأسيس شركات متخصصة بالتعاون مع الشركات الدولية، وضرورة توفير كافة الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص؛ إذ إن هذه الخدمات أصبحت شبه أساسية. وتشير إلى ضرورة تطوير العلاقات مع الدول الرائدة في مجال السياحة الحموية.

الدراسة الثالثة: للباحثين زرفة رؤوف والعقون كريمة ومكرسي سناء بعنوان: "**دراسة تحليلية لواقع السياحة الحموية في ولاية قالمة**". والتي تهدف إلى استكشاف واقع السياحة الحموية في ولاية قالمة من سنة 2016 إلى سنة 2024، واظهار مكانة السياحة الحموية الكبيرة لقطاع السياحة في الولاية. وخلصت هذه الدراسة إلى إبراز الإمكانات الحموية المتواجدة في ولاية قالمة مع اظهار عدم التطور الملحوظ في عدد الفنادق على غرار عدد الوكالات السياحية التي شهدت تطورًا كبيرًا، والدور الكبير الذي قامت به استثمارات الخواص في تنشيط وإنعاش الحركة السياحية للولاية. حيث توصي على العمل على استغلال جميع المنابع الحموية الساخنة، وتحسين مرافقها لتعزيز السياحة العلاجية، الوقوف على تنفيذ توصيات المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة "آفاق 2030".

وهناك عدة اختلافات ميزت دراستنا عن هذه الدراسات السابقة والمتمثلة في التطرق إلى أخر الإحصائيات في مجال السياحة الحموية داخل ولايةٌ قالمة مع التطرق إلى إظهار العلاقة بين القطاع السياحة الحموية وقطاع الصناعات التقليدية وكيف لهذا الأخير أن يساعد في جذب السياح للمنطقة وكذلك التطرق لأهم العراقيل التي تواجه هذا القطاع سواء على مستوى الجزائر عامة أو ولاية قالمة خاصة.

كما أن هناك عدة نقاط مشتركة بينهم وبين دراستنا متمثلة في ابراز كلا منهم الإمكانات الحموية في الوطن وولاية قالمة خاصة، وإبراز الجهود المبذولة من قبل الدولة لتطوير هذا القطاع لجعله بديل لقطاع المحروقات، وتبيين العلاقة بين السياحة الحموية والتنمية المحلية للمنطقة.

9. منهج الدراسة

اقتضت طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي معًا. حيث قمنا بدراسة نظرية وصفية تعرفنا من خلالها على مفاهيم السياحة والسياحة الحموية، وكذلك المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية، وذلك في إطار ما توفر لنا من المراجع والأبحاث المتعلقة في هذا المجال. أما في الجزء التطبيقي الذي يتضمن دراسة ميدانية، فقد قمنا بتحليل مجموعة من مؤشرات السياحة الحموية في الجزائر وولاية قالمة خاصة، وذلك اعتمادا على البيانات والدراسات المتوفرة.

10. هيكل الدراسة

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** والمندرج تحت عنوان" **الإطار النظري والمفاهيمي للسياحة والسياحة الحموية**" حيث تم التطرق فيه إلى مختلف المفاهيم ذات الصلة بالسياحة والسياحة الحموية (مفهوم، أهمية، مكونات، أنواع، والمتطلبات والشروط) وكذا واقع السياحة الحموية في الجزائر من المقاصد الحموية وأهم الهياكل الحموية فيها وأبرز المعيقات التي تواجهها.

- **الفصل الثاني:** والموسوم بعنوان " **أساسيات التنمية المحلية وعلاقتها بالسياحة الحموية)**" تم التطرق فيه هو الآخر إلى المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية (مفهومها، خصائصها، مرتكزاتها، نظرياتها، وأبرز معوقاتها)، وكذا آليات السياحة الحموية كأداة لتعزيز التنمية المحلية بإبراز العلاقة بين السياحة الحموية والتنمية المحلية.

- **الفصل الثالث:** والمخصص لـ" **دراسة ميدانية لواقع السياحة الحموية لولاية قالمة أهميتها في تحقيق التنمية المحلية**" حيث خصص لدراسة واقع السياحة الحموية في ولاية قالمة وإمكاناتها الحموية ودورها في تحقيق التنمية المحلية إضافة إلى الأفاق المستقبلية للقطاع بالولاية.

بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامتين.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياحة والسياحة الحموية

تمهيد

تُعدّ السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في وقتنا الحالي، فهي لا تقتصر على كونها وسيلة للترفيه والاستجمام فحسب، بل تمثل أيضًا محركًا للتنمية المستدامة للدول ومصدرًا للعملة الصعبة. تتنوع الأنماط السياحية بتنوع دوافع ورغبات المسافرين، ومن أهم هذه الأنماط السياحة الحموية التي تعتبر قلب السياحة العلاجية. تحتل هذه السياحة مكانة كبيرة نظرًا لما تتمتع به المياه المعدنية الحارة من خصائص علاجية فريدة، فقد أثبتت فعاليتها في تخفيف العديد من الآلام وتحسين الصحة العامة وتوفير تجربة استرخاء وتجديد للنشاط لا مثيل لها. تُعد الجزائر من الدول التي تتمتع بهذا النوع من السياحة، لما توفره لها مقوماتها وتضاريسها. فهي تزخر بإمكانيات هائلة تجعل منها وجهة سياحية واعدة للسياحة الحموية. وعلى الرغم من هذا الثراء الطبيعي. إلا أن واقع السياحة الحموية في الجزائر لا يزال يتطلب مزيدًا من الاهتمام والتطوير لاستغلال هذه المقومات بالشكل الأمثل. وعلى ضوء هذا تم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- ✓ عموميات حول السياحة.
- ✓ مدخل للسياحة الحموية.
- ✓ واقع السياحة الحموية في الجزائر

.

المبحث الأول: عموميات حول السياحة

تُعد السياحة من أبرز القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العصر الحديث، حيث لم تعد مجرد وسيلة للترفيه والاستجمام، بل أصبحت صناعة متكاملة الأركان، تسهم بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي للدول، وتوفر فرص عمل متنوعة، وتعزز التبادل الثقافي والحضاري بين الشعوب.

المطلب الأول: نشأة وتطور السياحة

لقد تطور مفهوم السياحة مع تطور المفاهيم وسوف تستعرض تطورها عبر التاريخ، ثم نحدد على ضوء ذلك مفهوم السياحة وخصائصها.

1. **نشأة وتطور السياحة:** مرت السياحة في تطورها عبرة عدة مراحل نذكرها في مايلي:[1]

1.1 السياحة في العصور القديمة:

على الرغم من أن مصطلح السياحة بمفهومها الحالي حديث، إلا أن التنقل والترحال كانا جزءًا أصيلًا من حياة الإنسان القديم بحثًا عن الغذاء والماء. ومع تطور الحضارات والاستقرار النسبي، ظهرت أسباب أخرى للتنقل كالغزو والتوسع، ثم التعليم والتجارة. وقد لعبت التعاليم الدينية دورًا هامًا في تشكيل أنماط التنقل، كما يتضح في قصص الأنبياء ورحلات العرب قبل الإسلام. ومع ظهور الإسلام، أصبحت الهجرة لنشر الدين من أبرز أشكال التنقل، وبرز رحالة عرب ومسلمون مثل ابن بطوطة، تلاه رحالة أوروبيون كماركو بولو وفاسكودا غاما وكريستوفر كولومبوس وماجلان، الذين استكشفوا العالم ووسعوا آفاق المعرفة الجغرافية.

2.1 السياحة في العصور الوسطى:

مع ظهور الزراعة، نشأ مجتمع طبقي سمح للأغنياء بالتفرغ للسفر بغرض الاستجمام والعلاج، بينما اقتصر التعليم على هذه الطبقة. لاحقًا، أدت الثورة الصناعية وما تلاها من اختراعات في وسائل النقل كالبخار والقطارات والسيارات والطائرات إلى تسهيل التنقل وتقليل تكلفته، مما شجع على السفر وساهم في

[1] نائل موسى سرحان، (2015)، **مبادئ السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 3_9.

ظهور أنواع جديدة من السياحة كالتجارية والتعليمية والعلاجية والرياضية .ومع نهاية العصور الوسطى وظهور الطبقة الوسطى، ازداد عدد السياح وبدأت السياحة الجماعية في الظهور.

3.1 السياحة في العصور الحديثة:

شهد العصر الحديث نهضة شاملة أثرت بشكل كبير على صناعة السياحة التي بدأت تأخذ شكلها الحقيقي في القرن التاسع عشر، مدفوعة بالتطور الهائل في وسائل النقل والاتصالات الذي سهل حركة الناس ووصولهم إلى مناطق بعيدة. أدى ذلك إلى انتشار الفنادق وتطور البنية التحتية في المناطق السياحية. على الرغم من الركود الذي أصاب السياحة خلال الحربين العالميتين، إلا أنها ازدهرت بشكل كبير بعدهما، حيث تطلع الناس إلى الأمن والسلام والاستمتاع بحياتهم. وقد ساهمت الاختراعات التي ظهرت خلال الحروب في تطوير وسائل النقل والمواصلات بشكل كبير، مما انعكس إيجابًا على صناعة السياحة التي أصبحت ظاهرة عالمية وأداة مهمة في تنمية الاقتصاد الوطني للدول.

2. تعريف السياحة وخصائصها:

1.2. تعريف السياحة :

تنوعت واختلفت التعاريف حول السياحة بين المختصين والأكاديميين والمنظمات المختلفة حيث عرفتها منظمة السياحة العالمية بأنها:

" السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، ويقيمون فيها لمدة لا تزيد عن السنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان اقامته مضافا إليه كافة الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة ومتكررة ".[1]

" وتعرف كذلك على أنها النشاط أو العملية التي تعمل كمحفز للتنمية ونقطة انطلاق لها، كما يشار إليها على أنها أنشطة السياح وأولئك الذين يلبون احتياجاتهم. فالسياحة عملية معقدة تتكون من عديد

[1] فؤاد وشاش، نسيبة سماعيني ، (2020)، **مساهمة السياحة في تفعيل ابعاد التنمية المستدامة**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، جامعة وهران، (الجزائر)، (العدد 04)، ص 58.

الأنشطة التي يكون هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فإنها العلم والفن والأعمال التجارية لجذب الزوار ونقلهم واستيعابهم وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم بسخاء".[1]

السياحة هي نشاط اجتماعي واقتصادي يقوم به الإنسان من خلال التنقل والسفر خارج أماكن إقامته الأصلية لمدة محدودة من الزمن ما بين يوم وسنة للتمتع بوقت فراغه أو لأي هدف كان والتي لا يكون لها ارتباط بأي نشاط مربح أو نية الإقامة الدائمة[2].

وعرّفها غوير رويالر (1905) أيضا: " ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق عن الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الأجواء، وإلى توليد الإحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة، بالإضافة إلى نمو الاتصالات بين الشعوب والأوساط المختلفة من الجماعات الإنسانية، والتي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وتقدم وسائل النقل".[3]

كما يعرفها ماكنتوش (1994) حيث ينص على:" أن السياحة هي مجموعة الظواهر والعلاقات الناجمة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين" [4].

مما سبق يمكننا تعريف السياحة أنها أكثر من مجرد تغير المكان بمكان أخر. فيمكن رؤيتها على أنها رحلة للاكتشاف، تبدأ بمجرد عبور حدود الروتين اليومي لنا وليس بالضرورة عبور الحدود السياسية فقط، فهي بمثابة نافذة تسمح لنا بالتعرف على عوالم وأماكن وأناس وثقافات أخرى مختلفة عنا، فهي فرصة لكسر الحواجز والتواصل مع الأخر وجوهرها يكمن في خلق تجارب جديدة وفريدة فهي كالاستثمار ولكن في الذات.

---

[1] عمار بن سديرة ، (2022)، **السياحة الحموية في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، المجلة الاورومتوسطية لاقتصاديات السياحة والفندقة، جامعة فرحات عباس- سطيف، (الجزائر)، (المجلد 04)، (العدد 04)، ص42.

[2] تويزة بلقاسم ، (2015-2016)، **الترويج السياحي وأثره في تفعيل السياحة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، (الجزائر)، ص 40.

[3] شهرزاد بورداش، محمد مداحي، (2022)، **فعالية السياحة الحموية في ترقية السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة أكلي الحاج- البويرة، (الجزائر)، (المجلد 07)، (العدد 01)، ص 295.

[4] تويزة بلقاسم ، **المرجع سبق ذكره**، ص 40.

كما أن السياحة تتكون من أربعة عناصر أساسية وهي[1] :

– تقوم السياحة على تحرك الناس من مكان إلى أخر خارج مجتمعهم الأصلي؛

– أن جهات القصد السياحية توفر نطاقا من النشاطات والخبرات والتسهيلات؛

– للسائح حاجات ودوافع متنوعة تستدعي إشباعها ولهذه الحاجات والدوافع تأثيرا اجتماعيا؛

– للسياحة عدة نشاطات فرعية تولد دخلا اقتصاديا من العملات الصعبة تدخل للبلد السياحي المضيف من خلال السياح.

2.2. خصائص السياحة

تتميز السياحة بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تتفرد بها عن باقي القطاعات منها[2] :

- السياحة تنشأ من حركة الناس إلى أماكن أخرى وإقامتهم في وجهات مختلفة؛
- هناك عنصران في السياحة: الانتقال إلى وجهة معينة والإقامة بها بما في ذلك مختلف الأنشطة الممارسة؛
- الانتقال من المكان المعتاد للإقامة أو العمل يمنح النشاط والحيوية للأماكن السياحية التي تم الانتقال إليها؛
- الانتقال يكون مؤقتا مع اعتزام العودة في غضون أيام أو أسابيع أو أشهر؛ السياحة تكون لأغراض أخرى غير الحصول على الإقامة الدائمة أو العمل المأجور؛
- تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بكثير من الأنشطة الاقتصادية؛
- ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل يعتبر من العوامل المؤثرة على المنتج السياحي؛
- لا يتوقف الطلب السياحي على مدى توافر الموارد وتنوع القدرات والخدمات وغيرها فقط؛
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والعوامل الثقافية والسياسية التي يصعب على الدول التحكم فيها؛
- ارتباط صناعة السياحة بقضايا التنمية الاقتصادية والسياحية في الكثير من الدول وخاصة النامية؛

---

[1] 4J-P Lozato –Giotart et M. Balfet , (2007), **Management du tourisme** , 2eed , Pearson education France , Paris, P5.

[2] عمار بن سديرة ، **المرجع سبق ذكره**، ص 43.

- عدم سيادة المنافسة خاصة لبعض المقومات أو الموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج منتجات سياحية بديلة.

المطلب الثاني: أهمية السياحة وأسسها

تكتسب السياحة في عالمنا المعاصر أهمية متزايدة، فهي لم تعد مجرد نشاط ترفيهي عابر، بل تحولت إلى صناعة ضخمة ذات تأثيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة. ولتحقيق أقصى استفادة من هذه الصناعة وضمان استدامتها، لا بد من بنائها على أسس راسخة ومبادئ واضحة.

1. أهمية السياحة:

أضحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر، نظرًا لما تتمتع به من أهمية في عدة جوانب، منها :

1.1. الأهمية الاقتصادية:

يمكن إبراز الأهمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:[1]

1.1.1 خلق مناصب عمل:

حيث إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط بالعديد من القطاعات الأخرى، وهذا ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل إلى حدود القطاعات الأخرى التي تزوده بمتطلبات الإنتاج. فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب شغل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية؛ فهي توظف أكثر من أربع مرات مقارنة بصناعة السيارات، وعشرة مرات مقارنة بقطاع البناء.

2.1.1.تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي الناتج عن :

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في الإستثمارات الخاصة بقطاع السياحة؛

[1] أسيا محمد امام الانصاري، إبراهيم خالد عواد، (2002)، **إدارة المنشئات السياحية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 32.

- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد؛
- فرق تحويل العملة؛
- الإنفاق اليومي للسائح مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى .

3.1.1 تحسين ميزان المدفوعات:

تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدول. ويتحقق هذا نتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة وقطاعاته الأخرى.

2.1 الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية للسياحة:

مثلما للسياحة أهمية اقتصادية فهي لها أهمية كبيرة في عدت جوانب أخرى منها الاجتماعية، الثقافي والسياسية كما يلي:[1]

1.2.1 الأهمية الاجتماعية:

تساهم السياحة من الناحية الاجتماعية في:

- كونها مطلبًا اجتماعيًا ونفسيًا هامًا من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وحيويته وعودته للعمل بكفاءة من جديد؛
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

2.2.1 الأهمية الثقافية:

تساهم السياحة من الناحية الثقافية في:

– كونها أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين الشعوب وحضارات الأمم في مختلف أقاليم العالم؛

[1] فؤاد وشواش ، نسيمة سماعيني ، **المرجع سبق ذكره**، ص 59.

–كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم .

3.2.1 الأهمية السياسية :

تساهم السياحة من الناحية السياسية في:

– تحسين العلاقات بين الدول، حيث أن النتائج الإيجابية للسياحة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.

2. أسس السياحة:

يمكن إيجازها فيما يلي[1] :

- أن تكون السياحة نشاطا منتظما ومضبوطا؛
- أن تتوفر لدى أعلى مستويات الدولة المصنعة قناعة تامة وإيمان بالسياحة؛
- توفر طاقات بشرية مؤهلة قادرة على إشباع الغابات الزبائن وتحقيق أعلى درجات الرضا لديهم؛
- توفر هذه الصناعة على ميثاق لأخلاقيات المهنة مثلها مثل باقي المهن كالطب والمحاماة وغيرها؛
- أن يتم تطوير صناعة السياحة بشكل منتظم ودوري؛
- ضرورة أن يكون صناعة السياحة مبنية على أسس علمية وتكنولوجية صحيحة؛
- أن تكون جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: مكونات السياحة ودوافعها

تُعد السياحة قطاعًا حيويًا يتشكل من مكونات أساسية تجعل الرحلات ممكنة، بينما تتنوع دوافع الأفراد للانخراط فيها بين الترفيه والاستكشاف وتوسيع الآفاق .إن فهم هذه العناصر يُعد أساسًا لتحليل السياحة وتطويرها.

[1] باديس ثابت، نوارة دخان، (2022)، **دور صناعة السياحة في التنمية المحلية**، مجلة التمكين السياحي، جامعة سطيف، (الجزائر)، (المجلد 04)، (العدد 03)، ص 35.

1. مكونات السياحة:

تتداخل نشاطات السياحة مع العديد من المجالات، وفيما يلي المكونات الأساسية للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط[1] :

- **عوامل وعناصر جذب الزوار**: تتضمن العناصر الطبيعية مثل المناخ والتضاريس والشواطئ والبحار والأنهار والغابات والمحميات، والدوافع البشرية مثل المواقع التاريخية والحضارية والأثرية والدينية ومدن الملاهي والألعاب؛

- **مرافق وخدمات الإيواء والضيافة:** مثل الفنادق والنزول وبيوت الضيافة والمطاعم والإستراحات؛

- **خدمات مختلفة:** مثل مراكز المعلومات السياحية ووكالات السياحة والسفر ومراكز صناعة وبيع الحرف اليدوية والبنوك والمراكز الطبية والبريد والشرطة والأدلاء السياحيين؛

- **خدمات النقل** :تشمل وسائل النقل على اختلاف أنواعها إلى المنطقة السياحية؛

- **خدمات البنية التحتية** :تشمل توفير المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية والتخلص من المياه العادمة والفضلات الصلبة، وتوفير شبكة من الطرق والاتصالات؛

- **عناصر مؤسسية** :تتضمن خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة، مثل سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة، ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي، وبرامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي.

يمكن تلخيص هذه المكونات على النحو التالي:

[1] مصطفى يوسف كافي، (2014)، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ص 41.

الشكل رقم(1): مكونات السياحة

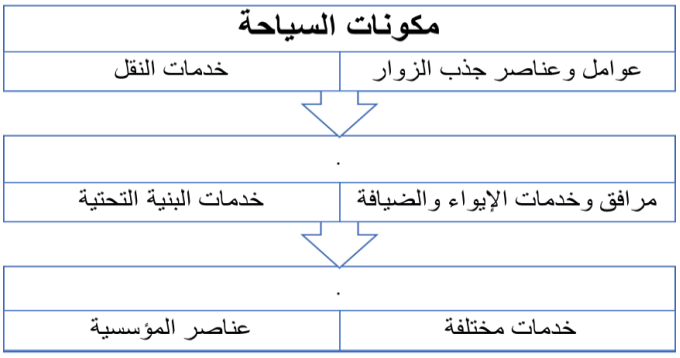

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على المعلومات السابقة

2. دوافع السياحة:

هناك عدة من المغريات جاذبة أو دافعة للسياحة وتنقسم تلك المغريات إلى:

1.2. دوافع ثقافية، تاريخية، تعليمية: وتتمثل أهمها في:[1]

- مشاهدة الأثار وتاريخ الحضرات القديمة والمواقع الأثرية؛

-مشاهدة بعض الأحداث والمعارض المهمة، او حضور المهرجانات او الحفلات الثقافية او الملتقيات؛

-الاطلاع على حياة المجتمعات في البلدان الأخرى والتعرف على حياتهم وأعمالهم وعاداتهم واكتشاف أشياء جديدة بهدف العلم والثقافة والمعرفة؛

-مشاهدة المواقع الحضرية المهمة في العالم، مثل زيارة روما لمشاهدة برج بيزا؛

-معرفة ما يدور من حوادث الساعة والتقدم العلمي في شتى المجلات.

2.2. دوافع دينية: والمقصود بها السياحة من أجل زيارة الأماكن الدينية المقدسة، والمزارات الدينية التي لها قدوسيه وروحانية معينة في وجدان الزائر، أو المسافر حيث تتعدد هذه المزارات ما بين الأماكن الإسلامية والمسيحية واليهودية، وتشمل هذه السياحة زيارات الأماكن ذات الدلالة الدينية، والتي تتمتع بروحانية لدى

[1] رهام يسري السيد،(2020)، **أسس صناعة السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 25.

مختلف الديانات، مثل زيارة بعض الأديرة والكنائس بالنسبة للمسيحيين، أو زيارة معابد يهودية بالنسبة للأديان اليهودية[1]

3.2. دوافع اقتصادية: تتمثل في[2]

-انخفاض الأسعار في بلد ما يؤدي إلى تدفق السواح للتمتع بالخدمات المقدمة بأقل الأسعار؛

- فرق العملة في التحويل يؤدي إلى تدفق السواح إلى بلد ما انخفضت عملته لغرض التمتع بالخدمات والسلع بأسعار أقل؛

- السفر بغرض الأعمال والحصول على صفقات تجارية بالنسبة لرجال الأعمال.

المطلب الرابع: أنواع السياحة وأصنافها

تشهد السياحة تنوعًا كبيرًا يلبي مختلف الاهتمامات والرغبات. فإلى جانب السياحة التقليدية، ظهرت أنواع وأصناف متعددة تستهدف فئات محددة وتسعى لتحقيق أهداف متنوعة، مما يجعل قطاع السياحة محركًا اقتصاديًا وثقافيًا هامًا.

1. أنواع السياحة:

ساعد التطور العملي والسياسي والاقتصادي ولاجتماعي على ظهور العديد من أنواع السياحة المختلفة عبر الزمن من بين هذه الأنواع التالي:

1.1. **السياحة البيئية:** ويعرفها الصندوق العالمي للبيئة على أنها السفر إلى المناطق الطبيعية، التي لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي للخلل وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر. فالسياحة تعتمد على الطبيعة في المقام الأولي من خلال مناظرها الخلابة .[3]

---

[1] عمار بن سديرة ، **المرجع سبق ذكره**، ص 44.

[2] مصطفى يوسف كافي، **المرجع سبق ذكره**، ص 101.

[3] محمد بوطلاعة، لبنى براهيمي، (2019)، **السياحة الحموية في سطيف، الواقع واستراتيجيات التنمية وأسس الاستدامة**، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف، (الجزائر)، (المجلد 02)، (العدد 01)، ص 5.

2.1. السياحة الدينية: هي انتقال السياح من مكان إقامتهم إلى مناطق أخرى بهدف القيام بالزيارات ورحلات داخلية، وخارج الدولة لفترة من الوقت وذلك بوازع من العاطفة الدينية أو التكاليف الدينية للقيام ببعض المناسك أو الطقوس المرتبطة بالتعاليم الدينة.[1]

3.1. السياحة الصحراوية :يتسم هذا النوع من السياحة بجاذبية خاصة لهوات الطبيعة في المحميات الطبيعة وخارجها وما تحتويه من نقاء وجمالي وكنوز جيولوجية، وتكوينات جغرافية رائعة، وحفريات تسجل عصور التاريخي وصور الحياة فيها عبر الأزمنة التي انقرضت منذ ملايين السنين فيقصد بالسياحة الصحراوية كل اقامة سياحية في منطقة صحراوية.[2]

4.1. السياحة الترفيهية: يهدف السائح في هذا النوع من السياحة إلى الاستجمام والترفيه عن نفسه ويتميز هذا النوع بطابع شعبي كالإستجمام في عطلة نهاية الأسبوع وتتميز بالتكرار ونمطية خدماتها ورخص أسعارها كما يرتبط هذا النوع بالعادة السياحية[3]

5.1. السياحة العلاجية: تعد السياحة العلاجية من أنواع السياحة المهمة نظرا لحصرها في أماكن محددة من الدول حيث يقوم بها المرضي لتوفير العلاج من أمراض التي يعانون منها متجهين إلى مناطق تتميز بمناخها الصحي وغناها بالمياه المعدنية أو الأعشاب الطبية والعيون الساخنة وحمامات الرمل وغيرها التي تتميز ببعض الخصائص العلاجية[4].

6.1. السياحة الرياضية: وتقسم إلى نوعين، الموجبة منها السفر والإقامة للمشاركة في المباريات الرياضية بشتى أنواعها، أما السالبة تتمثل في السفر والإقامة من أجل مشاهدة المباريات، والاحتفالات لرياضية. فيمكن القول أنها بشكل عام وسيلة لتطوير التبادل السياحي بالنسبة للشباب.[5]

---

[1] سميرة عبد الصمد، فوزية برسولي، (209)، **تفعيل السياحة بالجزائر بالتركيز على السياحة الدينية ومقوماتها**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، (الجزائر)، (المجلد 09)، (العدد 02)، ص 85.

[2] محمد بوطلاعة ، لبنى براهيمي ، **المرجع سبق ذكره**، ص 5.

[3] **المرجع نفسه**، ص 5.

[4] عائشة بن النوي،(2020)، **السياحة العلاجية الطبيعية في الجزائر**، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة باتنة، (الجزائر)، (المجلد 02)، (العدد 02)، ص 148.

[5] محمد بوقموم، رفيق سلاوي، (2022)، **الطلب والعرض السياحي بولاية قالمة: الواقع والمعوقات**، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، جامعة قالمة، (الجزائر)، (المجلد 04)، (العدد 02)، ص 42.

7.1. سياحة المهرجانات: تعتبر من أنواع السياحة الحديثة، حيث تكون الزيارة فيها بغرض حضور أو المشاركة في المهرجانات المختلفة سواء كانت ثقافية أو فنية أو رياضية والتي تهدف إلى تحقيق الزواج العام والجذب السياحي، وتحضي سياحة المهرجانات باهتمام الكثير من الدول منها فرنسا وإسبانيا و غيرها الكثير من الدول.[1]

8.1. سياحة التسوق: تعتبر من الأنواع الحديثة للسياحة حيث تسعى كثير من الدول التي تنخفض فيهم تكلفة اليد العاملة ولديها وفرة من الإنتاج إلى أن تصبح سوقا رائجا رخيصا تعرض فيه جميع أنواع البضائع بأرخص الأسعار بهدف جذب عدد أكبر من السياح لغرض التبضع.[2]

وهناك أنواع أخرى كذلك منها:

– **سياحة المغامرات والمخاطر:** تتعلق بأنشطة السياح الذين يرغبون بتحدي بعض ظواهر الطبيعة التي تتضمن بعض الخطورة، ومثال ذلك التجديف بقارب عبر نهر سريع الجريان أو السير في الطرق واعرة أو تسلق جبال صخرية أو الصيد في الحياة البرية. وهكذا تحولت سياحة المغامرات إلى سياحة صديقة للبيئة تعتمد على معالجة هذه الحيوانات في أماكنها الطبيعية[3] .

– **سياحة مراقبة الحياة البرية** :تعد من أهم وأكثر السباحات البيئية اهتماما حيث يقوم السائح بمشاهدة ما يحدث في حياة البرية وهي سياحة جديدة لها أهميتها القصوى بل أنها تعد من أكثرها دخلا وإقبالا من جانب السياح[4] .

– **سياحة المناسبات التاريخية والاحتفال بالرواد الأوائل:** في المناسبات التاريخية هي علامات طريق عبرت عليه الحضارة الإنسانية طريقها وعرفت الدول من خلال الحدث التاريخي الذي يتم الاحتفال به

---

[1] خالد كواش، (2003–2004)، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (الجزائر)، ص ص 49–50.

[2] عائشة شرفاوي، (2014–2015)، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، (الجزائر)، ص 11.

[3] مصطفى يوسف كافي، (2009)، صناعة السياحة والأمن السياحي، ط1، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا، ص 53.

[4] **المرجع نفسه**، ص 54.

عرفت معنى وطبيعة شعبها ومعنى عناصره وقوته ذاته واستخلصت الحكمة وإسقاط فلسفة الحياة وسياسات التعايش والتوافق الشعبي وتحديد العلاقات الارتباطية والتواصل مع الجذور العنصرية وحضارة الشعوب.[1]

2. أصناف السياحة:

نظرا للتطور الكبير والسريع في مختلف مناحي الحياة الإنسانية مما أدى وسيؤدي إلى بروز الكثير من أنواع السياحة والفضل في ذلك يعود إلى التقدم الحاصل في تكنولوجيا الاتصال والمواصلات وعليه فهذه المعايير التي يمكن اعتمادها للتصنيف مختلف أنواع السياحة:

يمكن تصنيف أنواع السياحة وفقا للمعايير على النحو التالي: [2]

– **وفقا لمعيار الدافع أو الهدف من الرحلة السياحية:** ومنها السياحة الترفيهية أو طبيعية أو ثقافية أو الرياضية أو علاجية .....الخ

– **وفقا للموقع أو الحدود:** أي الرحلة التي يقوم بها السائح إذا كانت ضمن حدود دولته فهي سياحة داخلية أو في الإقليم الذي ينتمي إليه أي عربية أو دولية إذا كانت جولة عالمية.

– **وفقا لطريقة التنظيم:** إذا كان السائح يقوم بالرحلة بشكل فردي وفي شكل مجموعة منظمة من قبل الهيئات السياحية فردية أو منظمة .

– **وفقا لمعيار السن:** فتخلق نوع السياحة فئة الأعمار مثل السياحة الشباب زيارة الأماكن التي تتطلب بجهد بدني كتسلق الجبال كما هناك سياحة خاصة بكبار السن وسياحة الفئات الخاصة أي المعوقين.

– **وفقا لوسيلة الانتقال:** فقد تكون سياحة برية، جوية، بحرية.

– **وفقا للمستوى الإنفاق:** وهي حسب المقدرة على الإنفاق سياحة الاجتماعية محدودة الدخل وسياحة طبقات المتميزة وسياحة الأغنياء .

– **وفقا لطبيعة الموسم:** مثل سياحة المناسبات مثل الحج، سياحة الشتاء مثل الرياضة الشتوية في اسيا واوروبا، سياحة الصيفية مثل سياحة الشواطئ وغيرها.

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **المرجع سبق ذكره**، ص 54.

[2] توبزة بلقاسم، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 41-42.

المبحث الثاني: مدخل للسياحة الحموية

تستقطب السياحة الحموية شريحة واسعة من الزوار الباحثين عن تجربة فريدة تجمع بين الاستمتاع بالطبيعة الخلابة والاستفادة من الخصائص العلاجية للمياه المعدنية. فبالإضافة إلى دورها في تعزيز الصحة الجسدية والنفسية، تساهم السياحة الحموية في تنشيط الاقتصادات المحلية وتوفير فرص الاستثمار وتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: تطور السياحة الحموية

لطالما ارتبطت الطبيعة بالصحة والاستشفاء، وتُعدّ الينابيع الحارة مثالًا بارزًا على هذه العلاقة التكاملية. فالمياه المعدنية الدافئة، بما تحتويه من عناصر طبيعية، تحمل خصائص علاجية واستشفائية قيّمة، مما أوجد نمطًا سياحيًا متخصصًا يُعرف بـ 'السياحة الحموية"

1. تعريف السياحة الحموية:

اجتهد المختصين والباحثين في تحديد تعريف للسياحة الحموية وذلك يرجع للاختلاف الجوانب التي تم اعتمادها:

فقد عرفها الاتحاد العالمي للسياحة بانها:" التسهيلات الصحية المقدمة باستخدام المصادر الطبيعية للدولة وبشكل خاص للمياه المعدنية والمناخ. كما تعرف على أنها السفر للاستشفاء من مرض نفسي أو عضوي عن طريق استخدام الموارد الطبيعية أو قضاء وقت للنقاهة تحت الإشراف الطبي المنظم[1]."

كما عرفها بارلوك بأنها " مجرد الأنشطة الترفيهية والتعليمة التي يمارسها الفرد بعيدا عن العمل والمسكن من خلال استخدام المنتجعات والخدمات السياحية العلاجية للنهوض بصحته والإبقاء على حيويته وترى بأن السياحة الحيوية هي الانتقال المؤقت الذي يقوم به بحثا عن مصادر علاجية واستشفائية من مرض معين أو لاستعادة الصحة والمحافظة على القوة واللياقة الجسمية ويجب أن يكون هذا الانتقال بمحض إرادة السائح." [2]

---

[1] محمود بولصباع، (2016)، **واقع ترويج السياحة الحموية في الجزائر**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة، (الجزائر)، (العدد04)، ص 76.

[2] باديس ثابت، نوارة دخان، **المرجع سبق ذكره**، ص 35.

كما يجدر الإشارة إلى أن:[1]

السياحة الحموية تتمثل في كافة التسهيلات الصحية المقدمة باستخدام موارد الطبيعية للدولة وبشكل خاص المياه المعدنية والمناخ؛

والسياحة الحموية من الأنشطة الترفيهية والتعليمية التي يمارسها الفرد بعيدا عن العمل والمسكن من خلال استخدام المنتجعات والخدمات السياحية والينابيع المعدنية التي يزورها السائح بقصد تغيير المكان والحصول على الراحة الجسمية والذهنية وزيارة المصحات وأماكن الاستشفاء؛

السياحة الحموية تعبر عن انتقال الشخص من بلده الأصلي إلى بلدان أخرى بهدف الاستفادة من عناصر طبيعية التي وهبها الله لهذه المناطق في مجال العلاج والاستشفاء والتي يفتقر وجودها في بيئة موطنه ويجدها في البيئة الطبيعية لبلد أخر.

يقصد بها توجه السياح إلى أقاليم تشتهر بدورها العلاجي لأمراض محددة، مثل أمراض القلب والجهاز التنفسي أو أمراض الروماتيزم أو الأمراض العصرية مثل أمراض التوتر النفسي والعصبي وغيرها من الأمراض الناتجة عن كثرة الضغوط اليومية والبحث عن الراحة النفسية. تتميز هذه المناطق بتمتعها بخصائص شفائية معينة، مثل ينابيع المياه المعدنية أو الكبريتية وحمامات الطين أو نافورات المياه الساخنة[2].

مما سبق يمكننا تعريف السياحة الحموية بأنها: شكل من أشكال السياحة العلاجية والاستشفائية، يكمن جوهرها في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية من المياه المعدنية الحارة أو الينابيع الكبريتية وغيرها ذات الخصائص العلاجية المعروفة. فهي رحلة يختارها الفرد بوعي وإدراك لقيمة الاستشفاء الطبيعي. أنها ليست مجرد قضاء وقت ممتع في مكان دافئ، بل هي استثمار حقيقي في الصحة والعافية.

[1] سفيان عمراني، (2022)، **واقع وأفاق صناعة السياحة الحموية في الجزائر**، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، (المجلد 04)، (العدد 03)، ص 88.

[2] زكريا مسعودي، عبد الرازق زهواني، (2022)، **تحليل واقع السياحة الحموية في الجزائر (2015_2020)**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الوادي، (الجزائر)، (المجلد 07)، (العدد 02)، ص 470.

2. خصائص السياحة الحموية:

من خصائص السياحة الحيوية ما يلي:[1]

– تعتبر مصدر مهم للدخل بالعملات الصعبة؛

– تعتبر المواقع السياحية الحموية بمثابة وسيلة الترويجية لمنتجات مناطق الجذب السياحي؛

–تساعد السياحة الحيوية على توفير مناصب الشغل في البلدان التي تعاني من البطالة؛

– تساعد السياحة الحيوية على خلق انطباع ايجابي لدى السواح خاصة في مجال تبادل العادات والتقاليد بين لسواح وسكان المناطق التي تتوفر على عناصر الجذب السياحي الحموي.

المطلب الثاني: أهمية السياحة الحموية وأنواعها

تكتسب السياحة الحموية أهمية خاصة بفضل ما تقدمه من فوائد صحية وعلاجية متنوعة، إضافة إلى دورها في توفير الاسترخاء وتجديد الحيوية. وتتميز بتعدد أنواعها التي تلبي احتياجات مختلفة، بدءًا من المنتجعات الصحية المتكاملة التي تقدم برامج علاجية متخصصة، وصولًا إلى الحمامات التقليدية والعيون الطبيعية التي توفر تجارب استرخاء أصيلة ومتاحة.

1. أهمية السياحة الحموية:

لقد باتت السياحة الحموية، وبالأخص السياحة العلاجية، ذات أهمية كبيرة ومساهم فعال في اقتصاديات الكثير من الدول التي تمتلك هذا النوع من الموارد السياحية الحموية.

ومن هذه الأهمية نذكر ما يلي[2] :

–تتداخل السياحة الحموية مع قطاعات إنتاجية أخرى كالزراعة والصناعة والخدمات، وبالتالي تزيد الإنتاج المحلي والإجمالي من الصناعات الريفية والمحلية لتغطية الطلب المحلي؛

–تشجع السياحة الداخلية وتزيد الانتعاش الاقتصادي في المناطق السياحية عامةً؛

[1] باديس ثابت، نوارة دخان، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 35–36.

[2] زكريا مسعودي، عبد الرازق زهواني، **المرجع سبق ذكره**، ص 471.

–تجذب نوعيات جديدة من السائحين ومستوى جديدًا من الإنفاق السياحي، مما يساعد على رفع نسبة الإشغال في المشروعات الجديدة وتنشيط الدَوْر الاقتصادي السياحي؛

–تجلب العملات الصعبة والمداخيل أكثر من الأنواع الأخرى، نظرًا للإقامة الطويلة للسياح في المصحات ومناطق العلاج السياحي الطبيعية .السائح الذي يأتي للعلاج الطبيعي أو لقضاء فترة نقاهة يقضي عادةً مدة أطول من السائح العادي، ليستغرق العلاج الطبيعي وجلساته مدة أطول تصل أحيانًا إلى شهرين. وبالتالي، فإن هذه الإقامة الطويلة نسبيًا للسائح في هذه المصحات تتطلب إنفاقًا أكبر للعملة الصعبة من جانب السائح بالمقارنة بإنفاقه على شراء السلع والخدمات.

كما يمكننا أن نرصد العديد من العناصر الأخرى التي تبرز أهمية السياحة الحموية في النقاط التالية: [1]

– سياحة كثيفة العمل مما تتيح خلق فرص عمل أكثر لأبناء المنطقة، خاصة في الصناعة والعمالة السياحية، وكذلك العمالة المتخصصة طبيا أو علاجيا؛

–تمكن من الاستثمار وإنعاش التخصصات المنسجمة خصوصا ما يتعلق بالتدليك والاستجمام؛

– لها ارتباط وثيق ودائم بالطبيعة وما تقدمه من حلول نتيجة الأبحاث العلمية أي الأعشاب الطبية؛

– زيادة العائد الطبي والاستشفائي ودفع عجلة التنمية السياحية والصحية ومنطقة جذب العملة الأجنبية لا للعكس.

2. أنواع السياحة الحموية:

تنقسم السياحة الحموية إلى عدة أقسام كالتالي:

1.2. الحمامات المعدنية أو الكبريتية: وهي تلك الحمامات الطبيعية التي تنبع من الطبيعة على شكل عيون أو ينابيع يحتوي مائها الساخن على عدة عناصر تساعد على العلاج العديد من الأمراض وأصبحت

[1] زهور حسين، لخضر مداح،(2021)، **مقومات السياحة العلاجية والاستشفائية في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة تيسمسيلت، (الجزائر)، (المجلد 11)، (العدد 04)، ص 110.

في السنوات الأخيرة محل استقطاب العديد من السياح مما أعطى لها طابع سياحي أكثر منه علاج وتتنوع الحملات المعدنة إلى حمامات.

1.1.2. المياه الباردة: تؤدي إلى اِنقباض الأوعية الدموية ومن تم تنشيط الإنعاش.

2.1.2. حمامات المياه الدافئة: تساعد على تهدئة الأعصاب واسترخاء الجسم ومن ثم النوم.

3.1.2. حمامات الماء الباردة والدافئة بالتبادل: ويطلق على هذه الحمامات المتعاقبة ولها مفعول جيدا إذ تم عمل الحمام الدافئ أولا ويلهم مباشرة الحمام البارد وتعد هذه الحمامات بهذه الكيفية بمثابة تدليك الجهاز الدوري. [1]

2.2. الحمامات الرملية: وتدخل ضمن طرق العلاج التقليدية فهي تعتمد على الطريق الدفن في الرمال المشعة حيث يكمن دورها في علاج ألام الروماتيزم والمفاصل والظهر وغالبا ما يوجد هذا نوع من الحمامات في واحات الصحاري مثل ما هو الأمر في سينا بمصر وبسكرة بالجزائر.[2]

3.2. الحمامات الطينية: ويقصد بها تلك الحمامات التي يعتمد فيها على طين البحيرات الفاسد أو كما يسمى الطين البركاني وتكون طريقة العلاج فيها بدفن أعضاء المريضة للشخص تأثيرا علاجي واضح بفضل خواصه الفيزيائية وتركيبه العضوي والمعدني واحتوائه على مواد وعناصر مثل أكسيدات الحديد والنحاس والألمنيوم والكوبلت وأحماض أمينية وغيرها[3].

4.2. المعالجة بمياه البحر: هناك العديد من المراكز التي تقوم بمعالجة المرضى باستخدام مكونات مياه البحر، التي توصف بأنها مركزة من حيث درجة الملوحة، مما يفيد في شفاء بعض الأمراض الجلدية المزمنة[4].

---

[1] صبرينة لبخور، فتيحة كبيري، (2023)، **السياحة الحموية في الجزائر وأليات تطويرها: دراسة تحليلية للفترة(2020-2023)**، مجلة العلوم التجارية، جامعة تلمسان، (الجزائر)، (المجلد 22)، (العدد 02)، ص 361.

[2] **المرجع نفسه**، ص 361.

[3] **المرجع نفسه**، ص 362.

[4] اسعد سليم لهود، (2009)، **مقومات السياحة العلاجية في حافظة النجف الاشرف**، العراق، ص 444.

المطلب الثالث: متطلبات السياحة الحموية وشروط قيامها

تتطلب السياحة الحموية توفير ظروف معينة ملائمة تجعل السائح يشعر بتحقيق الحد الأدنى من الأهداف التي رسمها في مخيلته ومن هذه المتطلبات نذكر ما يلي: [1]

1. **الحمامات المعدنية:** وهي تلك الحمامات الطبيعية التي تنبع من الطبيعة على شكل ينابيع يحتوي مائها الساخن على عدة عناصر تمكنها من علاج العديد من الأمراض قد أصبحت في السنوات الأخيرة محل استقطاب العديد من السياح مما أعطى لها طابعا سياحيا أكثر من علاجه

2. **المنتجعات الصحية:** هي منتجعات تقع قرب ينابيع المياه المعدنية أو قرب البحيرات وهي معدلة لاستقبال الناقهين والمرضى والطالبي الاستشفاء بالإضافة إلى أنه علاج للروح وتهدئة للنفس إذ يتم ذلك بأنواع عديدة من التدليك الذي يساعد على الاسترخاء كما أن توفر حزمة متنوعة من التقنيات والخدمات التقليدية والحديث.

3. **وسائل إقامة السياحية:** تعتبر من أهم دعائم السياحة الحيوية وتلبية لحاجات السائحين من مختلف المستويات وتعد من الأولويات التي لا غنى عنها لترقية السياحة الحيوية وتطويرها مما جعل الاستفادة من عائداتها أمر ممكنا ويطلق عليه أماكن الإيواء السياحي.

4. **الأمن:** ويحتاج إليه السائح لضمان أمنه وسلامة جسده وأمتعته من أي مساس مادي أو معنوي فإذا أمن على نفسه وماله فأنه سيفكر في العودة مرة أخرى.

5. **وكالات السياحة والأسفار:** هي مؤسسات تجارية تساعد الناس على تنظيم الرحلات والعطل عن طريق عمل تدابير استعدادهم للسفر كما تحجز لهم غرف في الفنادق ومقاعد في وسائل النقل وتنظم لهم رحلات سياحية وبذلك تقوم هذه الوكالات بتوفير المعلومات ومساعدة السياحة .

6. **المرشد السياحي:** هو الشخص الذي يقوم بمرافقة السياح إلى أماكن الزيارة وتقديم الخدمات الضرورية لهم فضلا عن تزويدهم بمختلف المعلومات عن مناطق السياحية.

[1] سفيان عمران، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 89-90.

المطلب الرابع: مقومات السياحة الحموية والمؤشرات الطبية والعلاجية لها

تستند السياحة الحموية إلى مجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية التي تجعلها وجهة جاذبة للراغبين في الاستشفاء والاسترخاء. فمن الثروات الطبيعية كالينابيع المعدنية والحرارية، إلى البنية التحتية المتخصصة والخبرات الطبية المؤهلة، تتكامل هذه العناصر لتقديم تجربة سياحية فريدة. وبالإضافة إلى هذه المقومات، تلعب المؤشرات الطبية دورًا حاسمًا في تحديد الفوائد العلاجية للسياحة الحموية وتوجيه الأفراد نحو الخيارات المناسبة لحالاتهم الصحية.

1. مقومات السياحة الحموية:

تشير التجارب الناجحة في الدول الرائدة في تطوير السياحة الحيوية ناجحة لابد ما يلي: [1]

- الينابيع المعدنية والكبريتية؛

-الرمال الطبيعية؛

-مياه البحر ؛

-الأطباء الأخصائيون؛

-النظافة والسكينة؛

-الخدمات السياحية المتميزة؛

-اليد العاملة المؤهلة في مجال تقديم الخدمات للسياح.

كما يوجد مقومات أخرى مثلما يلي:[2]

-الموقع المتميز أو المتوسط؛

-سهولة الولوج؛

---

[1] باديس ثليت، نوارة دخان، **المرجع سبق ذكره**، ص 36.

[2] السعيد جقيدل، أدم رحمون، **القطاع السياحي دوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة. السياحة الحموية في الجزائر نموذجا**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة- الأغواط، (الجزائر)، (المجلد 13)، (العدد 01)، ص 650.

– توفر الخدمات الطبية والعلاجية للمتطورة وذات النوعية الجيدة؛

–توفر الخدمات السياحية المتميزة من خلال تصميم برامج لمرضى تناسب مع احتياجاتهم الخاصة لزيارة المستشفيات والمراكز الطبية والعلاجية بالإضافة إلى بعض الفقرات الترفيهية والسياحية؛

–توفر وسائل الاتصال والمواصلات والبنى التحتية المؤهلة لتوفير خدمات سياحية متميزة؛

–توفر الأنظمة المالية والتأمينات المتطورة والمناسبة والمتطلبات المرضى على إختلاف أنواعهم وقدراتهم؛

–توفر مناخ ثقافي ملائم؛

–الاستقرار السياسي وتوفير الأمن؛

–توفر قاعده وطنية للمعلومات حول السياحة الحموية.

2. المؤشرات العلاجية والطبية:

أثبتت الدراسات العلمية الحديثة أن للمياه المعدنية الساخنة فوائد طبية وصحية كثيرة وتكمل هذه الفوائد في:[1]

– العناصر والمعادن الموجودة في تلك المياه فهي تحافظ على بناء العظام والأسنان لاحتوائها على الكالسيوم؛

– وتساهم في حماية الأسنان من التسوس لاحتوائه على الفلوريد؛

– كما أن المغنيسيوم موجود في المياه المعدنية يقوي الجهاز المناعي للجسم ويسيطر على ضغط الدم وتوظيف السكريات؛

– ويساعد الحديد الذي تحتويه تلك المياه على الوقاية من مرض فقر الدم؛

– والمياه المعدنية الساخنة مفيدة للجهاز الهضمي لاحتوائها على البيكربونات التي تساعد في تنظيم وتوازن الحوامض في المعدة والأمعاء؛

– وتحتوي المياه المعدنية الساخنة أيضا مواد منظفة طبيعية كالسلفات؛

[1] محمد بولصباع، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 80–81.

– كما أن المياه المعدنية الساخنة خواص طبية في اكتساب بشرة نضرة صحية مما يجعلها منتجعات سياحيه مهمة؛

– توفر الحمامات المعدنية علاجا هاما للتخلص من السموم؛

– وتفيد كذلك في معالجة العديد من الأمراض مثل الالتهابات الجلدية التهابات المفاصل المزمنة والحادة التهابات المفاصل الرسماني؛

– الشلل النصفي ارتفاع ضغط الدم عرق النساء؛

– الحمامات الكبريتية هي مناسبة لعلاج الجهاز العضلي كذلك تفيد في إصابات الحبل الشوكي والشلل ومضاعفة إصابات النخاع الشوكي والتهاب فقرات وألام الظهر المزمنة؛

– أمراض ومضاعفات منظومة الأعصاب ومنظومة الأعصاب المحيطية الروماتيزم وأمراض المفاصل المركزية المكملة من المراحل الأخيرة؛

– أمراض الأوعية والتخثرات بشكل خاص أمراض الجلدية مثل الصدفية والبهاق والإكزيما وحب الشباب إلى أخره العديد والعديد من الأمراض الأخرى.

المبحث الثالث: واقع السياحة الحموية في الجزائر

تزخر الجزائر بعشرات الينابيع والحمامات المعدنية الطبيعية القادرة على أن تساهم في بناء قاعدة متينة لجذب السياح المحليين وحتى الأجانب. والقول بأن رهان الجزائر الأساسي لتنمية قطاع السياحة هو اعتباره كبديل اقتصادي للموارد النفطية في السنوات المقبلة، بالإضافة إلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم في قطاع السياحة، ولا سيما السياحة الحموية للولايات الداخلية.

المطلب الأول: مقاصد السياحة الحموية في الجزائر

تمتلك الجزائر قدرات ومؤهلات حمّوية معتبرة موزعة عبر كل التراب الوطني، وتتسم مياهها الحمّوية بالعديد من المميزات والخصائص العلاجية من بين هذه المؤهلات منابع وحمامات:

1. المنابع :

هي أماكن يتدفق منها المياه الجوفية إلى سطح الرض تحتوي على عدة عناصر في تكويناتها أو خصائص فيزيائية مختلفة عن بعضها البعض، وحسب الدراسات التي أجريت في الجزائر هناك 283 منبع تم اكتشافه عبر كامل التراب الوطني موزعة في مناطق مختلفة بأعداد متفاوتة منها 100 منبع ذات أهمية وطنية كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم(1): توزيع المنابع الحموية في الجزائر حسب الولايات

الولاية	اسم المنبع	الولاية	اسم المنبع	الولاية	اسم المنبع
سوق اهراس	ثوانية	المدية	حمام كمورة	ورقلة	بليدة عامر
سوق اهراس	حمامين	بومرداس	ثلاث	ورقلة	الماقرين
خنشلة	حمام الكنيف	البليدة	بورمروم	ورقلة	الطيبات
خنشلة	عين جعرير	غليزان	المكبرطة	ورقلة	تماسين
باتنة	نقاوس	غليزان	حمام بني يسعد	ورقلة	حاسي الطويل
سكيكدة	حمام هدف عباس	غليزان	ميكابرطة	ورقلة	العالية
سكيكدة	حمام هادف ميلود	غليزان	حمام الروجات	ورقلة	بن ناصر
سكيكدة	حمام فرفور	غليزان	عين حنيش	ورقلة	المير

برج بوعريريج	منصورة لكبيرة	غليزان	عين البحري	ورقلة	الحوض الأحمر
برج بو عريريج	حمام عين الجرب	غليزان	عين القصرية	ورقلة	عين عمار
البويرة	حمام الحلفة	غليزان	حمام الصابونات	ورقلة	البرمة
المدية	حمام كمورة	تيسمسيلت	عين الشفاء	بسكرة	الجر، لعزل،
بومرداس	ثلاث	مستغانم	عين سيدي شارف	بسكرة	رأس جدار، دوسن،
البليدة	بورمروم	وهران	غين فرانين	بسكرة	حمولة، بسباس
غليزان	المكبرطة	معسكر	سيدي صافي	البيض	قطارة
غليزان	حمام بني يسعد	معسكر	عين الشافية	ايليزي	ركنة المثنان
غليزان	ميكابرطة	معسكر	عين الحمامات	ايليزي	بلقبور، ايمنهو
برج بو عريريج	حمام عين الجرب	تلمسان	تحمامنت	اليزي	تبنكروت، اجدو
البويرة	حمام الحلفة	ورقلة	عين الصحراء	اليزي	اسكيكاف

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2025 https://www.mta.gov.dz شوهد يوم 2025/05/12 على الساعة 20:30.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أنه يوجد في الجزائر 283 منبع00 حموي منتشرة عبر كافة التراب الوطني، والمذكورة في الجدول هي تلك المنابع ذات الأولوية لإحتضان مشاريع سياحية حموية بجانب هذه المنابع. ولهذا يجب وضع الاستراتيجيات الكفيلة لجذب المستثمرين سواء أن كان أجانب أو محليين ومدهم بالامتيازات التي تحفزهم للاستثمار في هذا المجال.

كما أن المنابع الحموية تصنف وفقا لعدة معايير منها: [1]

- تصنيف حسب قوة التدفق:

الجدول رقم(2): تصنيف المنابع الحموية حسب قوة التدفق

الفئة	عدد المنابع الحموية
تدفق قوي يفوق 10لتر/ثا	98
تدفق متوسط بين 5و 10 لتر/ثا	48
تدفق ضعيف اقل من 5 لتر/ثا	136
المجموع	283

[1] زكريا مسعودي، زهواني عبد الرزاق، **المرجع سبق ذكره**، ص 472.

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2025 https://www.mta.gov.dz شوهد يوم 2025/05/12 على الساعة 22:00.

يوضح الجدول أعلاه التنوع والاختلاف بين هذه المنابع، حيث يوجد هناك ينابيع قوة تدفقها تفوق 10لتر/ثا التي عددها 98 منبع، وتوجد الأخرى ذات التدفق المتوسط بين 5 و10 لتر/ثا التي يكون عددها 48 منبع، أما الأغلبية العظمى فهي للمنابع ذات تدفق ضعيف اقل من 5لتر/ثا. وهذا أن دل على شيء فهو يدل على أن الجزائر لا تملك فقط قطاع المحروقات بل أيضا تمتلك ثروات طبيعية أخرى يجب عليها استغلالها أحسن استغلال.

- تصنيف حسب درجة الحرارة:

الجدول رقم (3): تصنيف المنابع الحموية حسب درجة الحرارة.

الفئة	عدد المنابع الحموية
مياه حارة تفوق50°	80
مياه متوسطة بي 35° و 50°	81
مياه دافئة بين 20° و 35°	102
مياه باردة اقل من20°	19
المجموع	283

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2025 https://www.mta.gov.dz شوهد يوم 2025/05/12 على الساعة 22:00.

يوضح الجدول أعلاه أن الجزائر تمتلك العديد من الموارد الحيوية، وتتميز بتنوع في درجات حرارة مياهها؛ حيث نجد ينابيع حموية ذات مياه دافئة إلى متوسطة الحرارة، وأخرى ذات مياه باردة. وإن هذا التنوع في درجات حرارة المياه لهذه المنابع الحموية له دور كبير في إنشاء وتطوير وتنمية بعض أنواع السياحة العلاجية والصحية، مما سيكون له أثر إيجابي على تطوير القطاع السياحي ككل في الجزائر. ومن جهة أخرى فإن الجزائر، بالإضافة إلى المنابع الحموية، تحوز على شريط ساحلي يزيد طوله عن 1200 كلم، والذي يعتبر متاحًا لوضع قيمة اقتصادية وسياحية له لتطوير وإنشاء بعض الأنواع الأخرى من السياحة، وذلك بالاعتماد على استغلال هذه الموارد السياحية الطبيعية لإنجاز العديد من مراكز المعالجة بمياه البحر.

2. الحمامات:

يوجد في الجزائر ازيد من 15 ولاية تحتوي على حمامات معدنية من بين هذه الأخيرة نذكر:[1]

-**حمام الصالحين:** يقع في خنشلة ويعود نشأته إلى العصر الروماني، إذ يتميز بمياهه الساخنة التي تصل درجة حرارتها إلى 70 درجة مئوية. تركيبته الكيميائية تمنحه خصائص علاجية لأمراض الروماتيزم والجهاز التنفسي والأمراض الجلدية .

-**حمام قرقور:** يقع في ولاية سطيف ويعالج بعض الأمراض كالروماتيزم والأمراض الجلدية وأمراض النساء، ويصنف في المرتبة الثالثة عالميًا من حيث النوعية .

-**حمام السخنة:** يقع على بعد 56 كيلومترًا من مدينة سطيف وقريبًا من مدينة باتنة. تحتوي مياهه على كلوريد الصوديوم وتبلغ درجة حرارتها 42 درجة مئوية، وهي تعالج أيضًا أمراض الروماتيزم والأمراض الجلدية .

-**حمامات زلفانة:** تقع بولاية غرداية ولها العديد من الينابيع الساخنة ذات الصفات المتميزة والآثار العلاجية. تقع في مرتفعات جبال الطاسيلي وتتميز بخصائصها المختلفة، حيث يقصدها السكان للتداوي من بعض الأمراض الجلدية وبعض أنواع الأورام وداء التهاب العظام والمفاصل .

.-**حمام ريغة:** بولاية عين الدفلى تصل درجة حرارة مياهه إلى 68 درجة مئوية من المنبع و55 درجة مئوية عند وصولها إلى المسبح. وقد تم اكتشاف هذا المنبع منذ عدة قرون، إذ تحتوي مياهه على الحديد والكبريت، مما يجعلها ذات فائدة كبيرة لجسم الإنسان .

-**حمام الكسانة:** يقع في ولاية البويرة، ويتميز بموقعه وسط غابة الكسانة الكثيفة ذات المناظر الطبيعية المتميزة، وبمياهه الساخنة الممزوجة بالكبريت .

كما توجد مجموعة من الحمامات المعدنية الأخرى وهي: بغرا بولاية تلمسان، حمام بوحجر بولاية عين تموشنت، حمام الربي بولاية سعيدة في الغرب، حمام مسخوطين وحمام الشلالة بولاية قالمة، وحمام الشعب في ولاية الشلف .أما عن محطة العلاج بمياه البحر فهي منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج، إذ

[1] شفيق جلالي، قسيمة لحشم، (2022)، **مقومات السياحة البديلة في الجزائر وسبل تطويرها**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، (الجزائر)، (المجلد 11)، (العدد 01)، ص 70.

يتردد على هذه المحطة آلاف الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي يتمتع بكفاءة عالية.

3. خريطة المنابع والحمامات الحموية في الجزائر:

الشكل رقم (2): خريطة المنابع والحمامات الحموية التقليدية في الجزائر

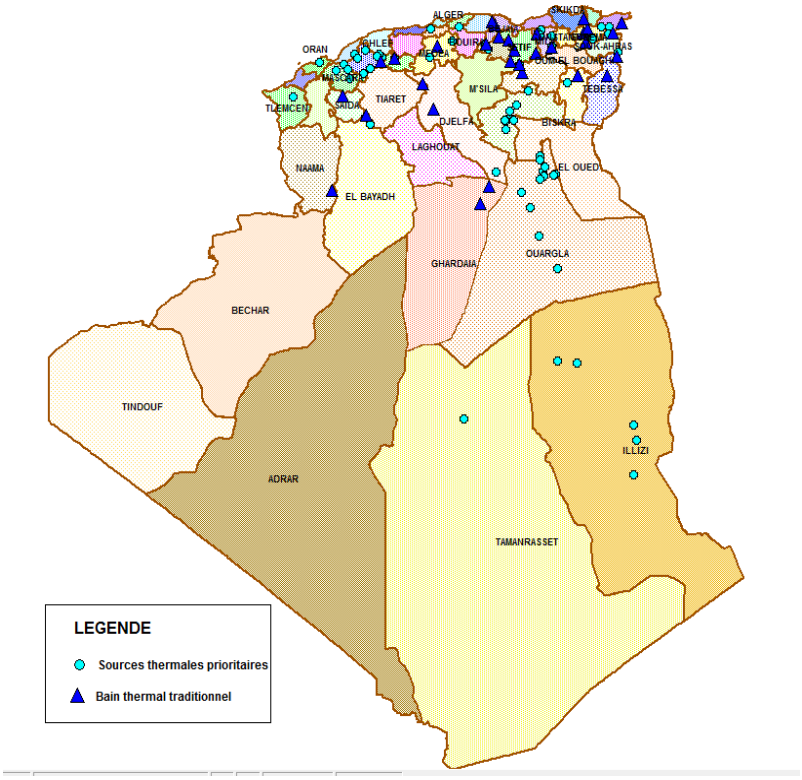

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2025 https://www.mta.gov.dz شوهد يوم 2025/05/13 على الساعة 13:20.

يمثل الشكل أعلاه خريطة للمنابع والحمامات الحموية في الجزائر نرى أن تمركز المنابع الحموية والحمامات المعدنية التقليدية يكمن في المناطق الشمالية من الجزائر، على غرار ما يكاد أن ينعدم في المناطق الصحراوية، وبالأخص المنابع الحموية التي تتواجد في المناطق الجنوبية الشرقية وأقصى الجنوب. وهذا راجع لخاصية هذه المنابع الحموية التي تتواجد بكثرة في المناطق الشمالية الباردة، مما ينعش هذا النوع من السياحة العلاجية والصحية في الوقت نفسه. أما المناطق الصحراوية، فصحيح أنه لا توجد فيها حمامات معدنية أو منابع حيوية، ولكن توجد بها أنواع أخرى، وهي السياحة العلاجية عن طريق الرمال، لأن أغلب هذه المناطق هي مناطق رملية. ولهذا يجب على السلطات والقائمين على السياحة الحموية في

الجزائر بذل جهود أكبر للترويج لمختلف هذه الأنواع من السياحة الحموية لجذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في هذا القطاع الواعد.

المطلب الثاني: الهياكل والمؤسسات الحموية في الجزائر

لا يخفى على أحد الدور الحيوي الذي تلعبه السياحة في دعم اقتصادات الدول وتعزيز صورتها العالمية. وبغية تحقيق أقصى استفادة من هذا القطاع، يصبح وجود هياكل ومؤسسات سياحية قوية ومتكاملة أمراً ضرورياً. فهذه الكيانات هي بمثابة الركائز الأساسية التي تستند إليها الصناعة السياحية، بدءاً من توفير البنية التحتية اللازمة وصولاً إلى تقديم الخدمات المتنوعة التي تلبي تطلعات الزوار.

1. وزارة السياحة والصناعات التقليدية:

تعتبر هذه الوزارة أعلى سلطة في القطاع السياحي الجزائري، وتعد الرأس المدبر والمخطط لتنمية القطاع، حيث إنها تتكون من عدة مديريات، منها[1]:

1.1. المديرية العامة للسياحة:

أوكلت لها المهام التالية :المبادرة باستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة واقتراحها؛

-إعداد استراتيجية ضبط النشاطات السياحية والسهر على وضعها حيز التنفيذ؛

-تسهيل وضع حيز التنفيذ لوسائل مخطط الجودة السياحية الجزائرية؛

-اقتراح وتقييم دراسات التهيئة السياحية والقيام باعتمادها؛

-المبادرة بوضع أقطاب الامتياز السياحي والإشراف على تطويرها .

2.1 المديرية العامة للصناعة التقليدية:

كلفت بالمهام التالية :إعداد مخططات التطوير والادماج الاقتصادي لنشاطات الصناعة التقليدية واقتراحها؛

-تحديد وتنفيذ قواعد تنظيم مهن وحرف الصناعة التقليدية؛

-اقتراح تبعات الخدمة العمومية التي تسند لمؤسسات وهيئات دعم قطاع الصناعة التقليدية وضمان تنفيذها؛

[1] أسماء خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 169-171.

-تنفيذ الإجراءات المقررة من اللجنة الوطنية المكلفة بالصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة .

3.1 مديرية الدراسات والتخطيط والإحصائيات:

أوكلت لها المهام التالية :المبادرة باستراتيجية في مجال الدراسات والتخطيط والإحصائيات؛

-المبادرة وإعداد كل الدراسات الاستشرافية الرامية إلى ترقية السياسة الوطنية للسياحة والصناعة التقليدية؛

-المساهمة في جلب وجمع التمويل الضروري لإنجاز المشاريع والاستثمار؛

4.1 مديرية التكوين وتنمية الموارد البشرية:

تقوم بالمهام التالية :المبادرة باستراتيجية المتعلقة بتثمين الموارد البشرية؛

-اقتراح سياسة تكوين وترقية مهن وحرف قطاع السياحة والصناعة التقليدية؛

-إعداد ووضع حيز التنفيذ برامج التكوين وتحسين المستوى لمستخدمي الإدارة المركزية؛

-تأطير وإنشاء مؤسسات تكوين خاصة في مجال السياحة والصناعة التقليدية.

2. المؤسسات الفندقية ووكالات السياحة والأسفار:

1.2 المؤسسات الفندقية:

هي كل مؤسسة تمارس نشاطًا فندقيًا يستقبل الزبائن لإيوائهم المؤقت أو لإقامتهم دون اتخاذها سكنًا دائمًا لهم. تتمثل المؤسسات الفندقية في :الفنادق، المركبات السياحية أو قرى العطل، الشقق الفندقية أو الإقامات الفندقية، نُزُل الطريق، والمخيمات السياحية. [1]

[1] عائشة بوعزم،(2020)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لترقية الإستثمار السياحي**، مجلة دراسات الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، (الجزائر)، (المجلد 07)، (العدد 01)، ص 155.

الجدول رقم (4): قدرة الايواء في الجزائر خلال الفترة (2018-2023)

الطبيعة	2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية
حضري	74712	1002	80470	1045	81863	1070	85577	1115	**93906**	**1154**	97721	1197
ساحلي	32581	249	32926	252	32971	253	33588	258	**37586**	**283**	39059	298
صحراوي	5477	73	5895	76	6299	80	6620	83	**6946**	**86**	6986	87
حموي	4502	25	4502	25	4598	27	4598	27	**5189**	**33**	5339	34
مناخي	1883	19	1883	19	1883	19	1883	19	**1899**	**20**	1947	22
المجموع	**119155**	**1368**	**125676**	**1417**	**127614**	**1449**	**132266**	**1502**	**145526**	**1576**	**151052**	**1638**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2025 https://www.mta.gov.dz شوهد يوم 2025/05/13 على الساعة 21:00.

الشكل رقم(3): تطور قدرة الايواء للحضيرة الفندقية

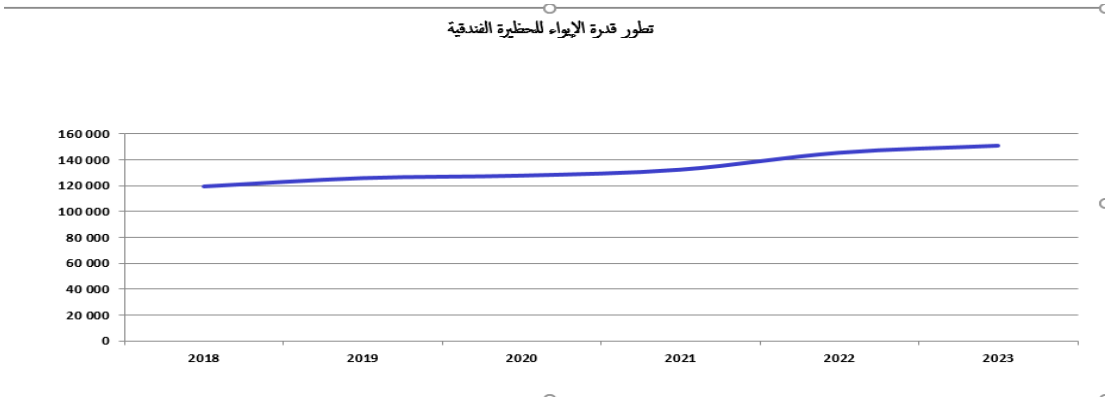

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2025 https://www.mta.gov.dz شوهد يوم 2025/05/13 على الساعة 21:00.

يتبين لنا من الجدول (..) والشكل أعلاه تطور عدد الفنادق والقدرة الايوائية للحضيرة الفندقية في الجزائر ما بين الفترة 2018-2023 حيث بلغت الزيادة في عدد الفنادق فيها إلى 31897 فندق، حيث تفاوت عدد الزيادات من سنة لأخرى، إذ كان اقل عدد للزيادة من نصيب الفترة ما بين 2019 إلى 2020 إذ كان مقدارها 1938 فندق، على عكس الفترة ما بين 2021 الى 2022 زادت بمقدار 13260 فندق خلال سنة واحدة. هذا في الاجماع

أما عند التحدث عن القدرة الايواء الحموي فنرى أن عدد المؤسسات الفندقية يتزايد بشكل محتشم، إذ انه في سنة2018 كان العدد 25 مؤسسة فندقية فقط وبقى نفسه في السنة الموالية. إلى غاية السنتين المواليتين ازداد بمعدل مؤسساتيين فقط، ليرتفع إلى 33 في 2022 وبعها إلى 34 خلال سنة 2023.

- المؤسسات الناشطة في المجال الحموي:

بعد أن تناولنا في السابق موضوع المؤسسات الفندقية وتطورها في الجزائر، نتطرق في هذا الجانب إلى المؤسسات الحموية الناشطة والتي تدعم السياحة الحموية، سواء أكانت مركبات حموية عمومية أو خاصة أو مراكز العلاج بمياه البحر، وذلك خلال الفترة من سنة 2018 إلى 2023.

الجدول رقم (5): المؤسسات الحموية الناشطة خلال الفترة (2018-2023)

السنة	العدد		المؤسسات الناشطة				مشاريع في طور الانجاز	مشاريع متوقفة
	المنابع الحموية	منح استغلال المياه الحموية	مركب حموي		مركز العلاج بمياه البحر			
			عمومية	خاصة	عمومية	خاصة		
2018	282	83	8	15	2	1	38	19
2019	282	92	8	18	2	1	43	20
2020	282	93	8	18	2	1	44	20
2021	282	93	8	19	2	1	44	20
2022	282	92	8	21	2	1	25	22
2023	282	93	8	24	2	1	25	18

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2025 https://www.mta.gov.dz شوهد يوم 2025/05/13 على الساعة 22:00.

عند تحليلنا للجدول الأعلى، نلاحظ ثبات عدد المنابع الحموية عند 282 منبعًا حمويًا على المستوى الوطني. وكما هو موضح فيه، فإن المؤسسات الناشطة في القطاع الحموي تتراوح بين المركبات الحموية ومراكز العلاج بمياه البحر. ويسجل من خلال الأرقام أن القطاع العام يشرف على ثماني مركبات حموية دون تسجيل أي زيادة في عددها خلال فترة الدراسة. على عكس ذلك، يشهد القطاع الخاص تزايدًا في عدد مركباته من 15 مركبًا إلى 24 مركبًا سنة 2023، وبذلك يكون للقطاع الخاص دور في زيادة هذه المركبات. والجدير بالملاحظة هو النقص الفادح في مراكز العلاج بمياه البحر طوال فترة الدراسة، حيث يوجد فقط مركز زين للعلاج. يجب على المسؤولين العمل بشكل أكبر على زيادة هذا النوع من المراكز مع زيادة منح رخص الاستغلال، وذلك لتلبية احتياجات السياح. كما تجدر الإشارة أيضا إلى تزايد عدد منح رخص

استغلال المياه الحموية وذلك بالنسبة للخواص أو المستثمرين العموميين حيث كانت عدد الرخص 83 رخصة سنة 2018 وأصبحت 93 رخصة سنة 2023.

- وكالات السفر والسياحة:

هي كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطًا سياحيًا يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر لرحلات وإقامات فردية أو جماعية، وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها. تتمثل الخدمات المرتبطة بنشاط وكالة السياحة والأسفار على وجه الخصوص في :تنظيم وتسويق الأسفار ورحلات السياحة والإقامات الفردية والجماعية .تنظيم جولات وزيارات برفقة مرشدين داخل المدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي .تنظيم نشاطات القنص والصيد البحري والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والملتقيات المكملة لنشاط الوكالة أو بطلب من منظمات أخرى [1]

جدول رقم(6): تطور عدد الوكالات السياحية والاسفار في الجزائر

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الوكالات السياحية	2626	2942	3546	4267	4722	4999

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2025 https://www.mta.gov.dz شوهد يوم 2025/05/13 على الساعة 21:00.

الشكل رقم (4): تطور عدد الوكالات السياحية خلال الفترة (2018-2023)

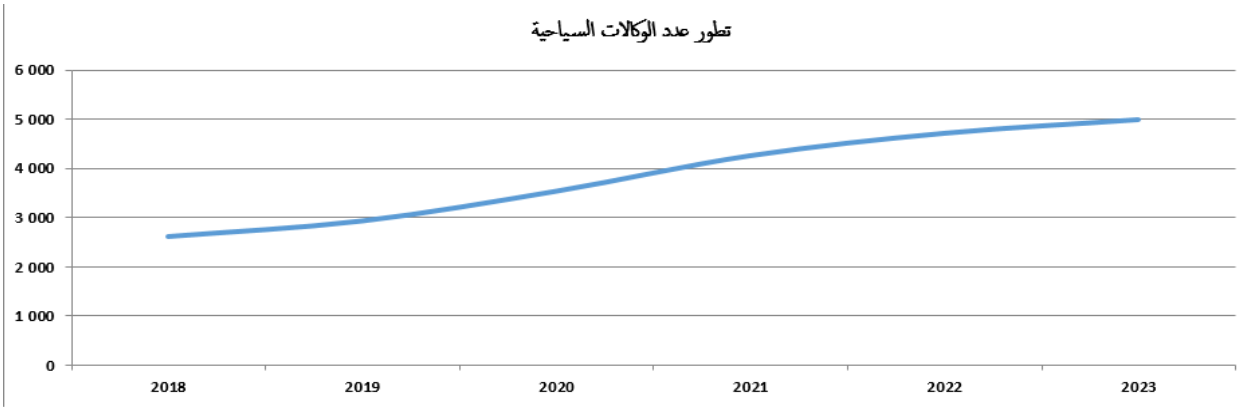

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2025 https://www.mta.gov.dz شوهد يوم 2025/05/13 على الساعة 23:00.

نلاحظ في الجدول(3) والشكل(3) أعلاه تطور عدد وكالات السياحة والأسفار من سنة2018 إلى سنة 2023 حيث وصلت لذروتها في سنة 2023. إذ وصل عددها إلى 4999 وكالة سياحية مسجلا بذلك

[1] عائشة بوعزم، **المرجع سبق ذكره**، ص 156.

زيادة ملحوظة تصل إلى الضعف تقريبا، وهذا الارتفاع يعكس الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه هذه الأخيرة في تطوير السياحة في الدولة. سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال الترويج للمؤهلات السياحية التي تزخر بها الجزائر، مع تقديم مختلف الخدمات المتنوعة للسواح.

المطلب الثالث: دور الصناعات التقليدية في دعم السياحة الحموية

إن أحد مقومات السياحة هي المقومات الثقافية التي تضم بدورها الصناعات التقليدية التي تزخر بها منطقة معينة عن الأخرى وبما أن السياحة الحموية هي جزأ لا يتجزأ من السياحة ككل فإن الدور الذي تلعبه الصناعات التقليدية في دعم السياحة هو نفسه الذي تلعبه لدعم السياحة الحموية في المناطق التي تحتوي على منابع وحمامات معدنية.

يلعب قطاع الصناعة التقليدية والحرف دورًا مهمًا في تحسين المداخيل السياحية، فالسائح يبحث دائمًا عن اقتناء منتج تذكاري يعكس ثقافة البلد الذي زاره عند عودته إلى بلده، وهذا بحد ذاته يعتبر ترويجًا غير مباشر للمنطقة أو للبلد الأصلي للمنتج. وتبرز أهمية السياحة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف فيما يلي[1]:

– يشكل القطاع السياحي بكل تأكيد قطبًا للنمو يمكن أن يستحدث الديناميكية الاقتصادية المطلوبة لتفعيل قطاع الصناعات التقليدية والحرف من خلال الاستثمار والتوسع في طاقته الاستيعابية؛

– يمكن إبراز علاقة الترابط العضوي بين القطاعين السياحي والتقليدي من خلال الاستثمار في السياحة بوجه عام وانعكاس ذلك على الحرف ومنتجاتها من خلال التوسع في الطلب على تلك المنتجات؛

– يعتمد المنتج السياحي المبدع أساسًا على ثروات وخدمات لا تكلف الدولة كثيرًا، مثل جمال الطبيعة والمنتجات التقليدية، وهي إمكانية محدودة تعطي عائدات كبيرة عند استغلالها؛

– إن جمال الصناعة التقليدية وتنوعها وثرائها هي محل احتفالات وأعياد ومواسم ثانوية تعرف بالتراث والثروات الثقافية والسياحية، مثل عيد الحلي في بلاد القبائل وعيد الضريبة في غرداية وغيرها.

تساهم تظاهرات الصناعة التقليدية في تنشيط السياحة في الجزائر في إطار الاستراتيجيات الدولية المتعلقة بترقية السياحة والصناعة التقليدية الرامية إلى الترويج للمنتج التقليدي على الصعيدين الوطني

[1] سعيدة حمادي، نبيلة عرقوب، (2020)، **الصناعات التقليدية والحرف كمدخل استراتيجي لتنمية القطاع السياحي**، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة– بومرداس، (الجزائر)، (العدد5)، ص ص 79–80.

والدولي. وتسعى الهيئات المختصة بذلك إلى محاولة إيجاد قاعدة استهلاك وطنية، وكذا ترسيخ موقع المنتج التقليدي على الساحة الدولية مع التطورات العالمية في مجال السياحة. ويشكل هذا المسعى وسيلة لتثمين أنشطة الصناعة التقليدية وإدماجها في التنمية الاقتصادية من خلال برمجة تظاهرات وطنية والمشاركة في معارض وندوات دولية. تُستعمل في تنظيم أعياد محلية، وذلك للتعريف بمختلف المنتجات المحلية الجزائرية، حيث إن لهذه الأعياد تواريخ تنظم فيها ومكانًا تنظم فيه أيضًا، لكونها تساهم في جلب السياح الذين يهتمون بحضور هذه التظاهرات وأيضًا الراغبين في المشاركة فيها من البلدان الأخرى. وبهذا تكون مصدر استقطاب للسياح للمناطق المحلية سواء كانوا محليين أو أجانب. فبهذا تساهم هذه التظاهرات والأعياد بنسبة كبيرة في التعريف والترويج للصناعات التقليدية ودورها في تفعيل وتنشيط الحركة السياحية، إذ يتجلى هذا في الإقبال المتزايد للسواح على تلك المنتجات التقليدية والتحف التذكارية. وعليه، فإن العلاقة بين السياحة والصناعة التقليدية هي علاقة تكاملية وترابط، فكلاهما ينمو ويتطور بنمو وتطور الآخر.

المطلب الرابع: المعوقات التي تواجه السياحة الحموية في الجزائر

تواجه السياحة الحموية في الجزائر مشكلات وصعوبات تحد من نشاطها، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي[1]

– الافتقار إلى استراتيجية واضحة المعالم حول السياحة الحموية وآفاق تطورها وموقع السياحة الحموية في مخطط التنمية، مما يقلل باستمرار من أهميتها؛

– قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها؛

– تواضع وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين في الخدمات السياحية؛

– ضعف وتواضع الوعي السياحي ونقص التوعية الشعبية بأهمية السياحة الحموية لدى معظم المواطنين؛

– ضعف الاهتمام بالمناطق التي تحتضن المنابع الحموية؛

– عدم وجود برامج للسياحة الحموية مما يقف حائلًا دون إطالة مدة إقامة السائح؛

[1] محمد بن شايب، (2022)، **دور السياحة الحموية في تنشيط السياحة الداخلية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة– بومرداس، (الجزائر)، (المجلد 22)، (العدد 01)، ص ص 444–445.

- تدني مستوى النظافة العامة في المدن ومناطق السياحة الحموية؛

- النقص في المرافق الفندقية والخدماتية؛

- الظرف الصحي وتفشي فيروس كورونا الذي يواجه الطلب السياحي في الجزائر بصفة عامة والطلب على السياحة الحموية بصفة خاصة؛

- ارتفاع أسعار الخدمات مقارنة بالقدرة المالية للمواطنين الجزائريين؛

- عدم مواكبة المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص وعرقلتها في بعض الأحيان من قبل الجهاز الإداري؛

- تواضع خطط الترويج للسياحة الحموية أو انعدامها، حيث تروج معظم المجالات السياحية للسياحة الخارجية بدلًا من الترويج للسياحة الداخلية.

خلاصة الفصل

مما سبق نستنتج أن السياحة قطاع حيوي ويعتبر كبديل اقتصادي للموارد النفطية، كما تُعدّ السياحة الحموية من أهم الأنماط السياحية المتخصصة التي تمتلك الجزائر فيها مقومات طبيعية فريدة، بفضل تنوّع وتوزّع منابع المياه المعدنية والحرارية عبر العديد من ولاياتها. وتمثل هذه الثروة الحموية فرصة حقيقية لتعزيز السياحة العلاجية ، خاصة في ظل الطلب المتزايد على هذا النوع من السياحة على المستوى العالمي. ورغم الإمكانات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال، إلا أن السياحة الحموية لا تزال تعاني من ضعف في الاستغلال والتسيير والترويج، بسبب جملة من التحديات المرتبطة بالبنية التحتية خاصة، ونقص الاستثمار.

ومع التوجهات الجديدة لتنويع الاقتصاد الوطني تبرز السياحة الحموية كأحد القطاعات الواعدة القادرة على الإسهام في تحقيق التنمية المحلية، وخلق فرص عمل، وتنشيط المناطق الداخلية وهو ما سيتم الإشارة له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: أساسيات التنمية المحلية وعلاقتها بالسياحة الحضرية

تمهيد:

تُعد التنمية بمفهومها الشامل غاية تسعى إليها كافة المجتمعات، وهي عملية ديناميكية مستمرة تهدف إلى إحداث تغيرات إيجابية وهيكلية في مختلف جوانب الحياة. ومن هنا يتفرع مصطلح التنمية المحلية ويبرز كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات الصغرى، فهي تركز على تفعيل القدرات والموارد الذاتية للمجتمعات المحلية.

وفي هذا السياق تبرز السياحة الحموية كنشاط اقتصادي واجتماعي ذي إمكانات هائلة، وتعد كقطاع واعد يمكن أن يسهم بشكل فعال في دعم التنمية المحلية، فهي لا تقتصر فقط على جذب السياح بل تمتد إلى كونها وسيلة لخلق فرص عمل للسكان المحليين وتعود بالفائدة سواء على المستوى الاجتماعي أو غيره من المستويات. ولذلك، نتناول في هذا الفصل التنمية المحلية باعتبارها ثاني متغير رئيسي في دراستنا، وكذلك نتطرق إلى العلاقة بينها وبين السياحة الحموية وذلك من خلال التعرض لما يلي:

- ✓ مدخل مفاهيمي للتنمية المحلية.
- ✓ أساسيات حول التنمية المحلية.
- ✓ آليات السياحة الحموية كأداة لتعزيز التنمية المحلية.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية من المفاهيم المحورية في الدراسات التنموية المعاصرة، حيث تمثل نقطة التقاء بين الطموحات المجتمعية والجهود المؤسسية لتحقيق نقلة نوعية في حياة الأفراد والجماعات على المستوى الأدنى من التقسيم الإداري. ولم تعد التنمية مجرد مؤشرات اقتصادية كلية، بل أصبحت عملية شاملة ومتكاملة تستهدف تحسين نوعية الحياة بكافة جوانبها، من خلال استثمار الموارد المتاحة وتعزيز المشاركة الفاعلة للسكان المحليين.

المطلب الأول: التنمية المحلية

إن محاور التنمية وأبعادها تعتبر متداخلة ومتفاعلة وكنتيجة لهذا التفاعل والاختلاف فعدد المحاولات لوضع التعريف واضح لمفهوم التنمية نذكر من بين هذه التعاريف ما يلي:

1. **تعريف التنمية:** تنوعت واختلفت التعاريف حول التنمية بين المختصين والأكاديميين والمنظمات المختلفة حيث عرفتها هيئة الأمم المتحدة : [1]

" على انها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على اندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع."

كما يعرفها والت روستو: "بأنها تخلي المجتمعات المتخلفة من السمات التقليدية السائدة وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة".

كما يعرفها ماركوس: "فإن التنمية هي عمليه ثوريه تتضمن تحولات شامله في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية".

[1] حجيلة رحالي، (2014)، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة)**، مجلة علمية محكمة، جامعة تيبازة، (الجزائر)، (العدد17)، ص ص 156-157.

2.1.. مجالات التنمية: تعددت مجالاتها وتنوعت نعددها كما يلي:

1.2.1. التنمية الاقتصادية: يعد مفهوم التنمية الاقتصادية المفهوم الأكثر استعمالا في المجال التنموي وهذا راجع لكثرة النظريات الاقتصادية التي تناولت التنمية حيث ارتبط مفهوم التنمية بالقضايا الاقتصادية قبل أن يستعمل في مجالات الأخرى وتعرف على أنها هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان.[1]

2.2.1. التنمية الاجتماعية: يعرف بعض المفكرين الاجتماعيين التنمية الاجتماعية بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها أخرون بأنها تنمية لقدرات الأفراد إلى أقصى حد ممكن، أو يمكن القول أيضا أنها الوصول بالفرد إلى لمستوى معين من المعيشة.[2]

3.2.1 التنمية البشرية: وتعرف على أنها ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل أنها تعني انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها، سواء في مجال العمل أو وقت الفراغ. فالإنسان ليس فقط وسيلة أو عنصر إنتاج، بل أنه الهدف أيضا من التنمية.[3]

2. أهداف التنمية:

يتلخص الهدف العام للتنمية بتحقيق الرفاء المتوازن والشامل للأفراد والجماعات في أي مجتمع من خلال استخدام الأمثل للمصادر والثروات والأساليب المتاحة. وينبثق من هذا الهدف العام مجموعة كبيرة من الأغراض للتنمية وأهمها ما يلي:[4]

-التخلص من كافة مظاهر الفقر العام والتخلف؛

---

[1] عبد الله حجاب، (2017)، **التنمية المحلية...النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة معسكر، (الجزائر)، (العدد 06)، ص 356.

[2] سعاد إبراهيم السلموني، (2020)، **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 184.

[3] أحمد دردبش، (2019)، **التنمية البشرية: مفهومها، مؤشراتها وكيفية قياسيها**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة 2، (الجزائر)، (المجلد 05)، (العدد 14)، ص 54.

[4] نائل عبد الحافظ العواملة، (2013)، **إدارة التنمية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص 38.

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجه مقبولة وملائمه بحيث تخفف من معادلات البطالة والتضخم أو تقضي عليها إذا كان ذلك ممكنا؛

– توفير أساليب العيش الكريم بكل ظروفه وأبعاده والتي تشمل توفير فرص عمل متكافئة وعادلة وتوفير السلع والخدمات الملائمة للحياة الإنسانية الأفضل دوما؛

– تحقيق العدالة الاجتماعية وفقا للمعايير المقبولة في المجتمع؛

– تفعيل كافة الطاقات الوطنية واستغلالها بشكل يحقق النفع العام دون أن يتجاهل النفع الخاص؛

– التحرر العادل والمتوازن ضمن الهوية الوطنية لكل المجتمع؛

– تعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة محليا وخارجيا ومواكبة الأفضل باستمرار.

3. مفهوم التنمية المحلية:

تُعد التنمية المحلية من المفاهيم المحورية في الدراسات التنموية المعاصرة، حيث لم يعد النمو الاقتصادي بمعزل عن الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والبيئية كافيًا لتحقيق الرفاه المستدام للمجتمعات. بل أضحى التركيز متزايدًا على بناء قدرات المجتمعات المحلية وتمكينها من تحديد أولوياتها والمشاركة الفاعلة في صياغة مستقبلها.

1.3. تعريف التنمية المحلية:

لقد تطور وتنوع مفهوم التنمية المحلية وتقاطعت اتجاهات تعريفها بين الأكاديميين والمنظمات المهمة بما في ذلك :

عرفت الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها "تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات، والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويًا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة .وهي عملية تهدف إلى تكوين وظائف جديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما في ذلك الفقراء والمهمشون، مع المحافظة على البيئة". [1]

[1] احمد غريبي، (2010)، **ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العليا، جامعة المدية، (الجزائر)، (المجلد 04)، (العدد 01).

كما اعتبرت التنمية المحلية بأنها حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل، بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي. وتضم تنمية المجتمع المحلي كل أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع المحلي. [1]

كما عرفها أيضا محي الدين صابر بأنها " مفهوم حديث للأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية. وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكري والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية. وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس في التفكري والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا[2].

2.3 خصائص التنمية المحلية:

تتعدد الخصائص التي تتسم بها التنمية المحلية، ومن أهم تلك الخصائص: [3]

– تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو فئة من الناس. ومع ذلك، ليس من الضروري أن يشارك كل سكان المجتمع في المشروعات والبرامج التنموية؛

– تركز التنمية المحلية على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته، وليس على جانب معين منه أو التركيز على مشكلات بعينها فقط؛

– هي عملية متكاملة ذات جوانب اقتصادية واجتماعية وإدارية وعمرانية وبيئية؛

– تقوم عملية تنمية المجتمعات المحلية على فلسفة الجهود الذاتية، لكن هذا لا يمنع من كونها محصلة تعاون الجهود المركزية مع الجهود المحلية لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع المحلي؛

– هي عملية مشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد؛

---

[1] عمار علوني، (2022)، **مكانة التنمية المحلية في التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف1، (الجزائر)، (المجلد 17)، (العدد 02)، ص 363.

[2] هيام بوكرطوطة، أحلام براك، (2023)، **فواعل التنمية المحلية**، مجلة الصدى الدراسات القانونية والسياسية، جامعة سطيف2، (الجزائر)، (المجلد 06)، (العدد 01)، ص 17.

[3] ياسين بن الحاج، (2017)، **أهمية تفعيل الارادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة تيارت، (الجزائر)، (العدد 08)، ص 139.

– إنها عملية مستمرة ومتواصلة، وتختلف باختلاف المجتمع المحلي ومتطورة بتطور أهدافه؛

– تتطلب التنمية المحلية ضرورة توافر المساعدات التقنية، والتي تكون في غالب الأحيان في شكل عمال ومعدات وإعانات مالية واستشارات فنية، إلى آخره، وذلك من الجهات الحكومية والمنظمات التطوعية سواء من داخل الدولة أو من خارجها؛

– هي جزء من استراتيجية التنمية في الدولة. المحلي يتم عن طريق تحديد فترة زمنية للعمل، وهي لا تتم بطرق عشوائية، فهي عملية أكثر منها برامج؛

– يجب أن تقوم برامج التنمية المحلية على أساس الاحتياجات التي يشعر بها ويرغب فيها سكان المجتمع المحلي، ولا يجب أن يُفرض عليهم برامج من خارج المجتمع. فالتنمية المحلية تتمسك بفكرة قيام السكان أنفسهم بالضبط والتحكم في شؤونهم وشؤون مجتمعهم المحلي، وتقوم على إتاحة فرص الحرية للأفراد والجماعات وتطبيق اللامركزية ومشاركة المواطنين على أوسع نطاق؛

– إن تنمية المجتمع المحلي ليست مسؤولية جهة معينة أو وزارة بعينها، ولكنها كجهود مخططة تشارك فيها كل الوزارات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية في إطار من التنسيق بين جهودها لتحقيق الأهداف المنشودة؛

– إنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع.

المطلب الثاني: أهمية التنمية المحلية وأهدافها

نتطرق في هذا المطلب الى تسليط الضوء على الأهمية الجوهرية للتنمية المحلية في بناء مجتمعات قوية، والكشف عن الأهداف الرئيسية التي تسعى الى تحقيقها.

1. أهمية التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أهمية بالغة، خاصة في وقتنا الحالي:[1]

[1] مهدي نزيه، بن بريكة عبد الوهاب، (2018)، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، (الجزائر)، (العدد04)، ص 279.

حيث تُعدُّ إحدى ركائز التقدم الشامل في الدول النامية. هذه الأخيرة تحتاج إلى مشاريع تنموية كبيرة تتطلب نوعًا من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، خاصة إذا كان هذا المجتمع يتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانيات المختلفة.

إن أهمية التنمية المحلية نابعة في الأصل من تميُّز المجتمع المحلي ككيان اجتماعي يمكن المراهنة عليه للعبور إلى التنمية الشاملة أو الوطنية. فتنمية المجتمع المحلي تساعد في التنسيق بين الجهود الأهلية في الإصلاح جغرافيًا ووظيفيًا وعلى مختلف المستويات. يعتبر المجتمع المحلي جسرًا في التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية.

وتأتي أهمية تنمية المجتمع المحلي من حيث أنها وسيلة المجتمعات النامية للحاق بركب الدول المتقدمة وتعويض فكرة التخلف. وهي، إذا كانت تُمارس في المجتمعات الحضرية والريفية على قدم المساواة، إلا أنها تحظى بالقبول في كافة المجتمعات. كما يمكن النظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية دراسة تجريبية للأحوال المجتمعية، بحيث تساعد هذه الدراسة في التعرف على جوانب المجتمع المحلي ومشكلاته وحجم إمكانياته التي يمكن تسخيرها في علاج هذه المشكلات.

فمن خلال نتائجها نستطيع إثراء التصورات الوطنية عند التخطيط للتنمية الشاملة، هذه الأخيرة التي تعتبر الوسيلة الفعالة لبلوغ تنمية المجتمع.

وعموماً، فإن أهمية التنمية المحلية على المستوى المحلي تتجلى في[1] :

-السماح للإدارة المحلية بتلبية حاجات أفرادها وإيجاد الحلول المناسبة لجزء من مشاكلها العاجلة بحكم خصوصية كل منطقة؛

-زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعل؛

-تنمية قدرات القيادة المحلية مع تعزيز إحساسها بالمسؤولية؛

-تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية؛

[1] أسماء خليل، (2016/2015)، **دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة**، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة، (الجزائر)، ص 97.

-توفير المناخ المناسب والملائم الذي يمكن للسكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها؛

-استكمال مهمة التنمية الوطنية الشاملة على المستوى المحلي .تحقيق مبدأ التوازن بين جميع الأقاليم.

2. أهداف التنمية المحلية:

تختلف أهداف التنمية المحلية من مجتمع محلي إلى آخر، يمكن تقسيمها إلى شقين كما يلي:[1]

- **أهداف الإنجاز**: تشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

- **أهداف معنوية**: التي تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهاراتية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية.

كما يمكن تقسيمها على حسب توجهاتها كما يلي : [2]

أولا: الأهداف الاقتصادية

-زيادة فرص العمل المستقرة والمنتجة، وذلك من خلال إطلاق وزيادة المشاريع الاقتصادية المحلية؛

-التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين: وفي مقدمتها مرافق البنية الأساسية كالنقل والمياه، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسًا لعملية التنمية وتطوير المجتمع المحلي؛

-تنويع وزيادة مصادر الدخل المحلي: بما يكفل تحسين الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع المحلي؛

-زيادة الدخل الحقيقي لسكان المجتمع المحلي: وتقريب فوارق الدخل فيما بينهم؛

-إقامة الصناعات الأساسية التي تشكل الدعامة الأساسية لعملية التصنيع: وذلك وفقًا لخصوصية كل منطقة محلية؛

-زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية: مما يسهم في تعزيز قدرتها على القيام بواجباتها.

---

[1] سهام طالب حسين، يعقوب محمد، (2020)، **الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات**، جامعة محمد البشير الابراهيمي- برج بوعريريج، جامعة معسكر، (الجزائر)، (المجلد 02)، (العدد 01)، ص 15.

[2] عمار علواني، (2019)، **التنمية المحلية الأهداف والسياسات، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية**، جامعة سطيف1، (الجزائر)، (المجلد 02)، (العدد 01)، ص 69.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية والثقافية

-رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطنين: وخاصة الصحية والتعليمية وغيرها، من خلال رفع كمي ونوعي وعادل لتوافر خدمات التنمية الاجتماعية؛

-توسيع الهياكل التربوية والاجتماعية والصحية: بناء المدارس والمستشفيات ودور الرعاية الاجتماعية داخل مختلف التجمعات السكانية المحلية؛

-زيادة التعاون والمشاركة بين السكان: مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة؛

- المشاركة الفعالة للمرأة في جهود التنمية، وتعظيم الاعتماد على الشباب في كافة أنشطتها، وإدماج الفئات الاجتماعية؛

-ترسيخ موضوعية التوجيهات الفكرية، وإعلاء الشعور الفردي بالمسؤولية المجتمعية وممارستها العملية خلال المشاركة الشعبية المنظمة؛

-رفع المستوى الحضري بحيث يوفر ظروفًا مماثلة للرقي الاجتماعي عبر سائر المستويات المحلية؛

-ضبط معدل النمو العددي للسكان: ليتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المحلية المتاحة؛

ثالثا: الأهداف المؤسسية:

-الاستفادة من المركزية، من خلال وضع المشاريع المناسبة لكل منطقة؛

-شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية: مما يضمن تحقيق العدالة التنموية فيها وتقليل الفوارق التنموية كذلك فيما بين أقاليم الدولة؛

-دعم الإدارة المحلية: لمساعدتها على لعب الدور الأساسي لها، وذلك من خلال تقديم المساعدات المادية والتقنية؛ عدم الإخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها: بين أقاليم الدولة .زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية؛

-التعميق المستمر لمركزية التنمية المحلية بالمجتمع: بزيادة الأدوار والمسؤوليات المفترضة للمنظمات المحلية وزيادة كفاءتها في تحقيق هذه التنمية؛

-تحقيق درجات أعلى من التساند الوظيفي والتكامل العضوي: فيما بين الجهود الحكومية وبينها وبين الجهود الأهلية المنظمة في أنشطة التنمية المحلية؛

-تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية ووسائلها

لا تقتصر التنمية المحلية على جانب واحد، بل هي عملية شاملة ومتعددة الأوجه تسعى إلى إحداث تغييرات إيجابية مستدامة في حياة الأفراد والمجتمعات .يتناول هذا المطلب الأبعاد الأساسية التي تشكل جوهر التنمية المحلية، مع تسليط الضوء على وسائل هذه الأخيرة.

1. **أبعاد التنمية المحلية:** تنقسم أبعاد التنمية المحلية الى أربعة أبعاد وسيتم عرضها كما يلي:

1.1. **البعد الاقتصادي:** تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديًا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد ميزاتها المميزة مسبقًا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي. ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى. وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من طرقات ومستشفيات ومدارس. هذه الهياكل القاعدية، بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل، فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة.[1]

2.1. **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية .

[1] احمد غريبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة. وعليه، نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكن أن يقدم لنا مجتمعًا يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبًا لوطنه ومنطقته. وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي، مثل التعليم والصحة والأمن والإسكان، إلى آخره. كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب لها أثرها المباشر على شرائح المجتمع إيجابًا وسلبًا.[1]

3.1. البعد البيئي: أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي، ممثلًا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول، إلى أن الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي للدول أصبحت ضرورة عالمية. وعلى أثر ذلك، عقدت الأمم المتحدة مؤتمرًا حول البيئة والتنمية في ريو بالبرازيل سنة 1992. ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى الدولي. وقد كانت إحدى أهم المسائل الرئيسية التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقييد الاستراتيجيات والإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة. ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما حالة تجاوز تلك الحدود، فإنها تؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الأساس، يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج غير البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وتجريف التربة[2].

4.1. البعد السياسي: يتمثل في تفعيل مشاركة الشعب في العملية التنموية، من لحظة وضع الخطة التنموية إلى غاية تنفيذها ومتابعتها لتحقيق أهدافها، بحيث يكون الفرد المحلي له دور في التنمية المحلية ومستفيد منها ويكون ذلك بمشاركته في الانتخابات كممثل، بانتخابه في المجالس المحلية أو كعضو في هيئات المجتمع المدني.:[3]

---

[1] بادر محمد علي وردم، (2003)، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص 189.

[2] ا بادر محمد علي وردم، **المرجع سبق ذكره**، ص 199.

[3] الاخذاري بن صالح، (2018)، **الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية: الركائز والأبعاد والأهداف**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر3، (الجزائر)، (المجلد 01)، (العدد 02)، ص 71.

في الختام: يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة على مراعاة الأبعاد الثلاثة: الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع. وفيما يلي جدول بالمعايير التي تعتمدها الأبعاد الثلاثة:

جدول رقم (7): معايير أبعاد التنمية المحلية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

معايير ابعاد التنمية المحلية
المعايير الاجتماعية
*تحسين جودة الحياة *تخفيض معدلات الفقر * تحقيق العدالة الاجتماعية.
المعايير الاقتصادية:
*تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية *الإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات
* نقل التكنولوجيا.
المعايير البيئية:
*تقليص انبعاثات غازات التدفئة * الحفاظ على الموارد المحلية.

المصـــدر: أحمد غريبي، (2010)، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراســات العليا، (المجلد 04)، (العدد 01).

2. وسائل التنمية المحلية

يرتبط نجاح التنمية المحلية الشاملة بمدى توفر الوسائل المادية والمالية والاقتصادية المزودة بها الجماعات المحلية، والتي تعتبر أدوات تسمح لتلك الجماعات بالتدخل وتجسيد اختصاصاتها بكل حرية. ويمكن إيجاز هذه الوسائل في وسائل مالية واقتصادية وتنظيمية وبشرية، وذلك على النحو التالي:

1.2. الوسائل المالية

نعني بها جميع الموارد المالية ورؤوس الأموال التي تملكها البلدية أو الولاية أو المؤسسة الاقتصادية العمومية البلدية أو الولائية بموجب النصوص القانونية. ويمكن تصنيفها إلى[1] :

[1] جمال زيدان، (2014)، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 44-64.

1.1.2.الموارد المالية الداخلية

تتواجد هذه الموارد على مستوى الجماعات المحلية. فبالنسبة للبلدية، تتمثل مواردها المالية الداخلية في إيرادات قسمي التسيير والتجهيز المدرجة في الميزانية البلدية، وذلك وفقًا للمادة 170 من القانون البلدي. وتنقسم الموارد المالية الداخلية إلى ثلاثة أصناف:

أولا: الضرائب المحصلة لفائدة البلديات:

في هذا النوع، نميز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

– **الضرائب المباشرة:** يمكن تحديدها في هذا النوع بالرسم العقاري على الأملاك المبنية، وكذلك رسم التطهير.

–**الرسم العقاري:** هو رسم محدد بمضمون المادتين 248 و249 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يدفع بصفة سنوية على مجمل الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية والمنتشرة على مستوى التراب الوطني.

–**رسم التطهير:** يتمثل في الرسم على رفع القمامات المنزلية، يدفع سنويًا على كل الملكيات العقارية المبنية لفائدة البلديات التي تتواجد فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية. ويحدد المبلغ المخصص لهذا الرسم على أساس عدد السكان في كل بلدية .الضرائب غير المباشرة: وتتمثل في رسم الذبح. هذا الأخير يمثل حقًا مباشرًا يحول بالجملة لفائدة البلديات. والهدف من تصنيفه كضريبة غير مباشرة كونه يمس منتوجات استهلاكية، وهو خصوصي لأنه يحسب على أساس الكيلوغرام من اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة

ثانيا: الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية

ونعني بها مجموع المبالغ المالية الضريبية المحولة إلى ميزانية الجماعات المحلية، وكذا ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية، بمعنى أن تحصيلها مشترك بين هذا الأخير والبلديات والولايات. وهي نوعان:

–**الدفع الجزافي:** يمس هذا الرسم مجموع الأجور والمنح والمرتبات والمعاشات التي تخضع لخصم جزافي للتكفل بتمويل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين كالجمعيات والهيئات المؤسسة داخل الجزائر لممارسة نشاط معين.

-**الرسم على النشاط المهني:** هو رسم قديم النشأة، يمس جميع النشاطات المهنية غير المأجورة التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون فوق التراب الجزائري.

ثالثا: الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية

مبدئيًا، تعتبر ضرائب لفائدة الدولة بحكم أنها هي التي شرعت تحصيلها، إلا أن مجرد تحويل حصة منها إلى ميزانية الجماعات المحلية يبين من باب المعاملات المالية وجود تمييز شكلي بين الضرائب التابعة للدولة والتابعة للجماعات المحلية. وعليه، نسجل في هذا المستوى الثالث من الضرائب والرسوم نوعين من الضرائب هما:

-**الضرائب على الأملاك:** وتمس هذه الضريبة الأملاك العقارية للأشخاص الطبيعيين الذين يقع مقرهم الجبائي داخل الجزائر، حيث يفرض عليهم التصريح بممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية.

-**الضريبة على القيمة المضافة:** تعتبر ضريبة على مختلف البضائع المستهلكة.

2.1.2.الموارد المالية الخارجية:

تنحصر الموارد المالية الخارجية للبلدية في القروض والإعانات والأموال التي يقدمها الصندوق المشترك للجماعات المحلية، بالإضافة إلى الهدايا والوصايا.

أولا: القروض:

في كثير من الأحيان، تتعرض البلدية إلى عجز مالي يعيقها في تحقيق وإنجاز مشاريعها التنموية على المستوى المحلي. أمام هذا الوضع، يسمح للبلدية باللجوء إلى الاقتراض بغرض تغطية ذلك العجز، وذلك وفقًا لعقود تبرمها مع الأشخاص المعنويين دون واسطة.

ثانيا: الإعانات والمساعدات المالية

تمثل الإعانات والمساعدات المالية موارد مالية خارجية تدفعها الدولة في ظروف استثنائية لصالح الجماعات المحلية بغرض تدعيم وتشجيع هذه الأخيرة لتكييف تنميتها المحلية مع الاختيارات الوطنية، وكذا توفير التجهيزات اللازمة لحسن سير الجماعات المحلية.

ثالثا: الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

بالنظر إلى التكييف القانوني للصندوق المشترك للجماعات المحلية، نجده يمثل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري لها استقلال مالي وشخصية معنوية مرتبطة سلميًا بوزارة الداخلية. يهدف هذا الصندوق إلى تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات.

رابعا: الهدايا والوصايا:

عبارة عن موارد مالية خارجية يعود قبولها أو رفضها لإدارة المجالس الشعبية المحلية حسب تقديرها للشروط المفروضة مقابل الحصول على هذه الهبات أو الوصايا. هذه الأخيرة قد تكون وثيقة مصدرها حكومي يتمثل في شخص معنوي عام، وبإمكانها أيضًا أن تصدر من طرف أحد أشخاص القانون الخاص، سواء طبيعيين أو معنويين.

2.2. الوسائل الاقتصادية:

تتمثل الوسائل الاقتصادية في جانبين هما[1] :

1.2.2. التخطيط:

الحقيقة أنه لا يمكن لأي دولة اليوم، مهما كانت فلسفتها ونظامها السياسي والاقتصادي، أن تهمل التخطيط لما له من أهمية في التوفيق بين إمكانيات الدولة واحتياجاتها. وهناك نوعان من التخطيط:

أولا: المخططات البلدية:

نعني بالمخططات البلدية مجمل الإجراءات التنظيمية التي تباشرها البلدية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والتي تسمح لها بتحديد أولويات التنمية بها ووسائل إنجازها. وتتمثل المخططات البلدية في ثلاثة أنواع هي :المخطط البلدي للتنمية .المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .أخيرًا، مخطط شغل الأراضي.

ثانيا: المخططات الخاصة بالولاية

يعالج هذا النوع من المخططات المرسوم رقم 81-380 المتضمن صلاحيات البلديات والولايات في مجال التخطيط والتهيئة والعمران. ورغم تطرقه لمجالات التخطيط الخاصة بالولاية بشيء من التفصيل،

[1] جمال زيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 65-75.

إلا أنه يبقى غير كافٍ. لقد نص هذا المرسوم على إمكانية إبداء المجلس الشعبي الولائي لرأي معلل أثناء القيام بإعداد مخطط الولاية في مجال المشاريع ذات الطابع الوطني المبرمجة لإنجازها بالولاية.

2.2.2. المؤسسة الاقتصادية العامة والخاصة:

إن التحدث عن المؤسسات الاقتصادية العامة المحلية والخاصة يقود إلى التحدث عن دور كل من القطاعين الاقتصاديين العام والخاص المحليين في التنمية المحلية.

أولا: القطاع الاقتصادي العام المحلي:

يتمثل هذا القطاع في المؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع الاقتصادي، ذات الطابع الصناعي والتجاري التي تتولى البلدية إنشائها، حيث يشتمل على ثلاثة أنواع:

أ) **المؤسسات العمومية الولائية:** هي مؤسسات تابعة للقطاع العام، تؤسس بموجب مداولة يصدرها المجلس الشعبي الولائي بعد المصادقة عليها من طرف وزير الداخلية والوزير المعني بالنشاط الذي تختص به هذه المؤسسة.

ب) **المؤسسات العمومية المشتركة بين الولايات:** إن إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات يتم بموجب مداولات تتخذها المجالس الشعبية الولائية للولايات المعنية، ويترأس مجلس إدارتها والي الولاية المتواجد بها مقرها أو ممثله، إضافة إلى عضوين كاملي العضوية من المديرين التنفيذيين للقطاعات المعنية بنشاط المؤسسة، وعضوين عن كل مجلس شعبي ولائي للولاية المعنية، ومدير المؤسسة.

ت) **المؤسسة العمومية المشتركة بين الولايات والبلديات:** في إطار تجسيد التعاون المشترك بين الجماعات الإقليمية، يمكن تأسيس مؤسسة عمومية مشتركة بين الولايات والبلديات بموجب مداولات يصدرها المجلس الشعبي الولائي وكذا المجلس الشعبي البلدي المعني.

ثانيا: القطاع الخاص:

يلاحظ من وجهة النظر التاريخية وجود مرحلتين بارزتين ميزتا دور القطاع الاقتصادي الخاص. أولاهما بدأت من سنة 1962 إلى غاية صدور القانون المؤرخ في سنة 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة والوطنية. في خضم هذه المرحلة، عرف القطاع الوطني الخاص موقفًا غامضًا من طرف أصحاب القرار آنذاك، حتى وإن وجدت من الناحية الشكلية عدة نصوص قانونية قامت بتمويه حقيقة

مساهمة القطاع الاقتصادي الوطني الخاص في التنمية المحلية والوطنية على حد سواء. وبحلول سنة 1988، دخل القطاع الخاص الوطني والأجنبي المرحلة الثانية، أكدت من خلالها الدولة نيتها في رفض الاستثمار المباشر وتفضيل تدخل رأس المال الأجنبي وفقًا لأسلوب الشركات المختلطة.

3.2 الوسائل البشرية:

إنَّ العنصر البشري ركنٌ أساسي لأيّ تنظيمٍ أو تنميةٍ محلية، ومرتكزٌ لأيّ نهضةٍ مجتمعية. فلا يختلف اثنان على أنَّ الإنسانَ مُحرّكُ النشاط الاقتصادي، سواءٌ كان نشاطًا صناعيًا أم زراعيًا أم سياحيًا. إنَّه يمثل تلك الوسيلة والأداةَ الهامةَ التي يتوقف عليها نجاحُ أيّ جهدٍ تنموي أو فشله. وتجربةٌ تؤكد في الكثير من المرات كم من مشاريعَ تنمويةٍ كان مآلُها الإخفاقَ بسبب عدم توافقها مع رغبات الأفراد القائمين عليها، الأمرُ الذي يقودهم إلى عرقلتها أثناء مراحل التطبيق. وهذا ما يدل على مدى سطوة وتأثير طبقة التكنوقراطيين والبيروقراطيين في مجال تنفيذ أو عدم تنفيذ القرار التنموي المحلي. على هذا الأساس، بات من الضروري جدًا التركيز أثناء أيّ محاولةٍ تنمويةٍ على إعداد الموارد البشرية الكفيلة بتحقيقها[1].

المطلب الرابع: نماذج التنمية المحلية ومبادئها

تعنى التنمية المحلية بتحسين ظروف المجتمعات بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية. ولهذا تطورت نماذج متعددة لهذه التنمية، بينما ترتكز جميعها على مجموعة من المبادئ.

1. نماذج التنمية المحلية:

لقد تعددت النماذج التنموية المنتهجة من قبل الدول المختلفة، إلا أنه حُدِّدت ثلاثة مناهج اعتُبرت الأكثر انتشارًا في تحقيق التنمية المحلية، والمتمثلة في:

1.1.النموذج التكاملي:

يتمثل هذا النموذج في مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوى الوطني والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل أيضًا كافة المناطق الجغرافية في الدولة، سواء كانت حضرية أو ريفية أو صحراوية. فالنموذج التكاملي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحقق أيضًا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة. ويقوم

[1] جمال زيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية، والتي تكون تحت إشراف جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الإدارية القائمة. كما يُشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال فترات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الإدارية من خلال لجان دائمة أو مشتركة. كما يتطلب هذا النموذج توفر قدرة من اللامركزية لاتخاذ القرارات التنفيذية في إطار الخطة العامة للدولة.[1]

2.1. النموذج التكيفي:

يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق عن المستوى المركزي، إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي والاعتماد على التنظيمات الشعبية. وسُمي هذا النموذج بالتكييفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم، أي أن برامج هذا النموذج يمكن أن تُنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية. وعادة ما تلجأ الدول المستقلة حديثًا إلى هذا النوع من النماذج نظرًا لندرة العوامل المادية والغنية في هذه المجتمعات، ولكن سرعان ما ينتهي بتطبيق النموذج التكاملي لأنه القادر على تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

3.1. نموذج المشروع:

يُطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية تتوافر فيها ظروف خاصة، ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين. ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض، ولكنه يُطبق في منطقة جغرافية معينة، حيث أن النموذج التكاملي يُطبق على مستوى المجتمع ككل. ويعتقد بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي يُطبق على المستوى الوطني إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية[3]

2. مبادئ التنمية المحلية:

هناك العديد من المبادئ نعددها فيما يلي:[4]

---

[1] أسماء خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

[2] **أسماء خليل، مرجع سبق ذكره، ص** 102.

[3] مصطفى زايد، (1986)، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر**، ديان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 6.

[4] ميساء رحماني، وسيلة السبتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 296.

1.2 مبدأ الشمولية

يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها: الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. والشمول يعني أيضًا شمول التنمية لكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقًا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

2.2. مبدأ التكامل

يعتبر هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر، بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية والعكس، حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضري .كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية، فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع، وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية، حيث يكون التغيير متوازنًا في كلا الجانبين المادي وغير المادي.

3.2. مبدأ التوازن

يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنًا خاصًا لكل جانب منها. فمثلًا، في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنًا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية، والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

4.2. مبدأ التنسيق

يهدف مبدأ التنسيق إلى توفير جو مناسب يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها، لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف. ولهذا تُبذل محاولات كثيرة لإعمال مبدأ التنسيق بهدف القضاء على هذا التناقض والتقليل من آثاره .إن تحقيق برامج التنمية المحلية يحتاج إلى موارد مالية محلية. لذلك، ارتأينا التطرق إلى مدى أهمية الموارد المالية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية من خلال استثمار أموال الوقف وتوجيهها لتمويل التنمية المحلية.

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المحلية

إن فكرة التنمية المحلية ليست فقط خطط تنموية بل هي عملية تنبع من قلب المجتمع نفسه مستندا إلى نظريات ومرتكزات متنوعة تسعى لتمكين الأفراد والمجتمعات، إلا أن الطريق نحو تحقيقها ليس سهلا، فكثيرا ما تواجه مشكلات ومعوقات حقيقية تعيق تقدمها ومثلما لديها معوقات فإن لها كذلك عوامل مؤثرة عليها قد تكون إيجابا أو سلبا.

المطلب الأول: نظريات التنمية المحلية

ناقشت العديد من الكتابات والدراسات في الفكر التربوي العديد من النظريات التي يمكن من خلالها إحداث التنمية المحلية، كنظريات والتر كريستالر، ورغنار نوركس، وغيرهم. حيث حاولوا وضع خطوات ومراحل للتنمية المحلية، والتي يُطلق عليها نظريات أو استراتيجيات التنمية.

1. نظرية أقطاب النمو:

حسب هذه النظرية، فإن التنمية لا تظهر في كل مكان في الوقت نفسه، بل تتجسد في نقاط أو أقطاب نمو معينة بكثافات متباينة، وتكون لها آثار متفاوتة على الاقتصاد ككل. وقد اعتمد فرانسوا بيرو على المنشآت أو الشركات الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى المنطقة من خلال علاقات المدخلات والمخرجات. مع ذلك، فهو لم يُبرز بالقدر الكافي دور المواطن او الموقع المحلي المحدد من خلال علاقة القرب الجغرافي والاقتصادي في العملية التفاعلية والتراكمية لتكوين قطب النمو. ولذلك قيل إن المجال الجغرافي والاقتصادي عنده لا يلتقيان. ومن جانبه، حاول بالينك في نظريته فتتبع مفهوم بيرو، ثم أضاف أن مناقشة عن الاستقطاب في ميادين أخرى غير صناعية. وقد استنتج بأنه إذا أحدثت الشركة الدافعة نموًا، فإن هذا النمو ممكن أن يكون قطبًا جانبيًا أو قطبًا مشتقًا. وذلك أن إذا أحدثت شركة دافعة في تصنيع الشاحنات، فإنها ستفتح تحتها شركات صغيرة أو كبيرة لتزويد الشركة الأولى بمكونات المصنع أو الزجاج مثلًا. فقطب النمو هو تكتل لمجموعة من الأنشطة والصناعات المتفاعلة في حيز جغرافي، والتي تمتد آثاره إلى المناطق المحيطة، بحيث ينمو وينمي المناطق المجاورة وصولًا إلى التنمية الشاملة أو القومية[1]

[1] وليد بولغب، (2018)، **التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، جامعة سطيف1، (الجزائر)، (العدد 03)، ص 155.

2. نظرية وسائل الاتصال:

لقد حلل الكثير من علماء الاجتماع الحضري الظواهر المتصلة بالمدينة في ضوء فكرة التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد، وتوصلوا إلى أن السبب الرئيسي للنمو الحضري واتساعه هو سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد والانتقال من مكان إلى آخر. ولكن النمو الحضري لا يحدث هكذا بشكل مطرد، بل إن اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال وشبكة النقل، وما ترتب على ذلك من احتقان في النظم المواصلاتية بالمدينة، أسهم في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة تسهل التعامل الذي يتم بين الأفراد داخل المركز الحضري، مما يخلق نوعًا من النشاط والتفاعل بين أعضاء المجتمع، وهو ما ينتج ديناميكية اقتصادية داخل المدن[1].

3. نظرية النمو المتوازن:

جاءت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية مع الاقتصادي رغنار نوركس، الذي اعتبر أن تحقيق التنمية الاقتصادية، سواء كانت وطنية أو محلية، لا يتم إلا عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون إهمال أي قطاع. والتنمية في مرحلة أولى تحتاج إلى تصحيح الاختلال وتحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات والمشاريع بين مختلف القطاعات حتى يكون نموها متوازيًا، بحيث لا يتم تنمية قطاع على حساب قطاع آخر. وتستهدف هذه النظرية التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية وليس الغرض منها التصدير في المراحل الأولى، نظرًا لعدم قدرة هذه السلع على منافسة سلع أخرى رائدة في هذا المجال. كما دعا نوركس إلى الاعتماد على الموارد المحلية وذلك لسببين: أولًا، لتشجيع الإنتاج المحلي وخلق حركة ونشاط بين المؤسسات المحلية (أي العرض والطلب)، وثانيًا، لعدم ثقته بالاستثمارات الأجنبية لأن شروط التبادل التجاري لن تكون في صالح الدول النامية. [2]

4. نظرية النمو الغير متوازن:

جاءت هذه النظرية منتقدة لاستراتيجية النمو المتوازن لما تتطلب من تمويل استثماري كبير يكون في غالب الأحوال فوق طاقة الدول المتخلفة. ينطلق هيرشمان من كون النمو الاقتصادي عبر التاريخ أخذ

---

[1] عبد الله حجاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 361-363.

[2] معمري بن عيسى، (2018)، **التنمية تطور مفهومها واهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية**، مجلة أبحاث، جامعة الأغواط، (الجزائر)، (العدد 05)، ص 59.

شكل انطلاق قطاعات معينة رفعت بغيرها من القطاعات، ويقول هيرشمان: حتى تستطيع الدول النامية كسر الحلقة المفرغة للفقر، يجب عليها اتباع منهج التنمية غير المتوازنة، بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل وفي نفس الوقت، ويجب التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تنتج وفورات تساهم في دفع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وتكون بمثابة حجر الأساس الذي تُبنى عليه التنمية. كما تقوم النظرية على حرية الاستثمارات الخاصة في القطاعات التي يراها المستثمرون تحقق الأهداف الفردية، على عكس نظرية النمو المتوازن التي تتولى الدولة ومؤسساتها القيام بها. وبالتالي، فإن زيادة اهتمام المستثمرين بمجموعة من القطاعات الاقتصادية سيؤدي حتمًا إلى بروز الحاجة إلى استثمار قطاعات أخرى، وهو ما يؤدي إلى تحقيق التوازن .إلا أن هذه النظريات لا تكفي وحدها لإحداث التنمية المحلية، وإنما يستلزم الأمر توفير آليات لإشراك المواطنين المحليين في هذه العملية، والتي تعتبر من أهم مقومات التنمية المحلية. لذا، سنحاول التعرف على المشاركة في التنمية المحلية ومختلف مراحلها ومستوياتها. [1]

المطلب الثاني: ركائز التنمية المحلية ومقوماتها

تعتمد التنمية المحلية على ركائز أساسية ورئيسية لتحقيق تقدم مستدام، هذه الركائز تدعمها مجموعة عديد من المقومات التي تساعدها بشكل مباشر او غير مباشر.

1. ركائز التنمية المحلية:

حسب رأي الباحثين في هذا المجال، يمكن تحديد أهم الركائز الأساسية للتنمية المحلية كما يلي[2] :

1.1. مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية:

تعتبر قاعدة من أهم قواعد التنمية، حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من

[1] أشوح، زينب صالح، (2018)، **الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، ص ص 111-112.

[2] رشاد احمد عبد اللطيف، (2011)، **التنمية المحلية**، ط1، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 226-229.

العادات الاقتصادية، خاصة في مجال الادخار والتوفير والاستهلاك. فعن طريق إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية، يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية، وذلك لأن اقتناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة، وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة التي من شأنها أن تشكل عائقًا أمام هذه المشروعات. كما أن مشاركة هؤلاء الأفراد في ممارسة التفكير تجعلهم أكثر قدرة وقابلية لتحمل المسؤولية، مما يؤهلهم للعمل في الإدارة المحلية ومختلف التنظيمات التي تعمل على تنمية مجتمعهم .فالمشاركة تجند طاقات المجتمع وتقلل من نفقات الإنجاز وتزيد من شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم المحلي.

2.1. توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي:

حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة. ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاز المشروعات التنموية. فإحساس الفرد وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجاتهم وتحد من معاناتهم ومشكلاتهم يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأس المال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع. ذلك أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليون تجاه الأفكار المستحدثة التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع، وهذا ما يجعل كسب ثقة أفراد المجتمع المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي يشكل قاعدة أساسية جوهرية في أي عملية تنموية في المجتمع.

3.1. تكامل المشاريع والخطط التنموية:

يعني ذلك أن لا تفصل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عن بعضها البعض، حيث يعني هذا أن تعمل هذه المشاريع والخطط على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة. فالمشكلات المجتمعية بطبعها متداخلة ومتأثر بعضها ببعض، كما أن التكامل في المشروعات التنموية له الكثير من الفوائد، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية. ذلك أن إعداد الموارد والوسائل والأجهزة وحتى الموظفين بطريقة منظمة تحقق التكامل بين مختلف البرامج يوفر الكثير من الجهد والوقت والمال ويقضي على العديد من العوائق.

4.1. الاعتماد على الموارد المحلية المتوفرة:

يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي، حيث اكتسبت هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية لأنها تعمل على تقليل التكاليف وتحسين المشروعات نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد، وبالتالي تحقيق الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ. كما أن القادة المحليين، باعتبارهم أحد الموارد البشرية، يكونون أكثر فاعلية ونجاحًا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع.

5.1. توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع:

تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسيًا في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقًا كبيرًا أمام المشاريع التنموية، كما يمكن أن تشكل حافزًا وعاملًا مهمًا لنجاح هذه المشروعات إذا تم حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند التخطيط وإنجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية. فلا شك أن الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لعبت دورًا حاسمًا في إنجاح وإفشال السياسات التنموية القائمة في المجتمع، وذلك باعتبار أنها تشكل الإطار المرجعي لأي سلوك اجتماعي أو اقتصادي لأفراد المجتمع المحلي.

6.1. التقويم المستمر:

يعتبر من أهم القواعد الأساسية للتنمية المجتمعية لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها، وذلك ما يسهل ويسرع تداركها والعمل الفوري على حلها. كما يوضح التقويم مدى التغيير الذي طرأ على الأفراد من جراء إشراكهم في عملية التنمية المحلية، وكذلك يسهل التعرف على مدى التغيير الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية.

2. مقومات التنمية المحلية:

للوصول إلى التنمية المحلية، فلا بد من توافر مجموعة من المقومات المتمثلة في:

1.2. المقومات المالية:

حيث إن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية. ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية، أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل، معتمدة بذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية. كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال، وذلك بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.[1]

2.2. المقومات البشرية:

يُعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية. فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة، وهو الذي يوجه التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يواجهه من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب. حيث إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين[2] :

-الأولى هي أنه غاية التنمية، حيث إن الهدف من التنمية هو الإنسان؛

-الثانية أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرًا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعليًا في مواقع العمل المختلفة. ويتم ذلك بوضع استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية، وهذه الاستراتيجيات يجب أن تركز على مجموعة من المحاور، وهي:

-**الرعاية الاجتماعية:** وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة، وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، وتتمثل في الغذاء والصحة والتعليم والسكن والتوظيف وغيرها.

---

[1] سي فضيل الحاج، محمد بن عطة ، (2017)، **إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، (الجزائر)، (العدد09)، ص 166.

[2] مهدي نزيه، بريكة عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 279-280.

-**التأهيل الفني:** يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر مع المتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية. ويندرج تحت هذا الإطار عملية تدريب الإعلام ونشر الوعي الثقافي والفكري.

-**المشاركة الجماعية والشعبية:** تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصياغة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها، وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

3.2. المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار الإدارة المركزية، مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية. وتُعرف الإدارة المحلية بأنها نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين. ومن خلال ما سبق من تعريف، نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:[1]

-وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح المركزية؛

-إنشاء هيئات محلية منتخبة لإنجاز تلك المصالح؛

-إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

المطلب الثالث: الأطراف المشاركة في التنمية المحلية ومجال تأثيرهم

من المفاهيم الحديثة المطروحة في مجال التنمية، مفهوم شركاء التنمية أو الأطراف المشاركة فيها. حيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها، ويوجد شركاء آخرون في مجالات التنمية. فقد مضى الوقت الذي كانت فيه التنمية تستند فقط في كل أحوالها ونتائجها على مساهمة القادة والمسؤولين من حكومات سياسية. وأصبح الأمل الوحيد لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة الآن معقودًا على توفير فرص مشاركة أفراد المجتمع بكل قطاعاته وكافة تنظيماته. ولهذا، فإن هناك عدة أطراف مشاركة في التنمية المحلية[2] :

[1] مهدي نزيه، بريكة عبد الوهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 279-280.

[2] رشاد احمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 233-290.

- الدولة أو القطاع العام:

يعتبر تحديد دور الدولة في تحقيق التنمية المحلية من الموضوعات التي تزايد الاهتمام بها، وذلك في ضوء سياسات التحرر الاقتصادي، ومع ازدياد دور القطاع الخاص والاعتماد على آليات السوق. حيث تعكس هذه التطورات الاقتصادية تأثيرات هامة على التركيبة الاجتماعية وعلى العلاقات بين الطبقات والفئات المختلفة، بحكم تأثيرها على نسق توزيع الفرص والموارد في المجتمع. ولفترة قصيرة، زاد اعتقاد خاطئ بأن عملية التحرر الاقتصادي سوف تؤدي إلى انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، بحيث تترك كل التفاعلات الاقتصادية لآليات السوق وقوى العرض والطلب، ليصبح دور الدولة هامشيًا ومحدودًا. إلا أن هذا التصور سرعان ما اتضح قصوره، وخصوصًا في حالة الدول النامية، وبحكم الدور الذي قامت به الدول تاريخيًا في حياة المجتمعات. لذلك، يمكن اعتبار ما يحدث إنما هو إعادة تحديد شكل العلاقة بين الدولة والاقتصاد. ولهذا، فقد تنبهت المنظمات الدولية ومخططو سياسة التحرر الاقتصادي إلى أهمية دور الدولة في التنمية المحلية، ليس فقط لاعتبارات إنسانية وأخلاقية، ولكن أيضًا لضمان استمرار هذه السياسات في جو من الاستقرار الاجتماعي والسياسي. لذلك، فإن مفاهيم مثل "النمو مع العدالة" أصبحت من المفاهيم المتداولة والمقبولة على نطاق واسع كعنصر أساسي في مفهوم التنمية الشاملة. وقد خصص البنك الدولي كتابه السنوي لعام 1997 عن دور الدولة وبعث الحيوية في مؤسساتها على أساس من الشفافية والمحاسبة، وبما يمكنها من القيام بدورها بكفاءة وفعالية. هذا الدور الذي ينبغي أن يتجه إلى التعامل مع الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن زيادة التحرك، وذلك من خلال إنشاء شبكات الأمن الاجتماعي وتشجيع المشروعات الصغيرة وإعادة برامج لإعادة التأهيل والتدريب وتحسين خدمات التعليم والصحة وحماية الفئات المستضعفة. وبالتالي، تظل هي الدرع الباقي الذي يحمي الفئات الفقيرة باعتبارها الكل.

- الأحزاب السياسية:

إن الحزب يقدم للشعب مجموعة من الخدمات العامة، وهذه الخدمات ليست غاية في ذاتها، وإنما وسيلة للسيطرة السياسية. تتلخص هذه الخدمات في الآتي:

- يعمل الحزب كمنظمة تعليمية، فيقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ فيه الوعي؛

-يشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية، إذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات، كما يعمل على تجاوز نوعية من شأنها إثارة الاختلافات الشخصية أو الطبقية؛

-يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتهم ومعتقداتهم بطريقة منظمة وفعالة، مما يقوي روابط الهيئة الناخبة بالهيئة الحاكمة؛

-يقوم بمهمة الرقابة على الحكومة ومدى التزامها بتحقيق أهداف أفراد الشعب؛

-كما أنه يلعب دورًا في تعزيز الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية من خلال تحفيز المواطنين للمشاركة الإيجابية في المشروعات التنموية الكبرى وتنفيذ المشروعات الخدمية ذات الطابع الاجتماعي؛

- تطوير قدرات المواطنين وتأهيلهم للقيام بدور في جهود التنمية المحلية والحرص على استمرار الحوار والتفاهم بين القادة السياسيين وأبناء المجتمع.

- **النقابات المهنية والعمالية:**

تُعد النقابات المهنية أحد الجوانب الأساسية في الشراكة لتحقيق التنمية، حيث إنها تضم قطاعات واسعة من الطبقة المتوسطة والخريجين من الجامعات، بالإضافة إلى قيادات أخرى في المجتمع. وتقوم هذه النقابات بعدة وظائف تستهدف بصفة عامة الارتقاء بأوضاع العمال وتحسين ظروف العمل.

وتُعد النقابات أحد الجوانب المخططة للتنمية، فهي تستهدف بصفة عامة:

- تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم لخدمة المجتمع وتحقيق الأهداف القومية والعمل بالتعاون مع المنظمات الشعبية لتحقيق خطة التنمية المحلية؛

-الإسهام في دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية والنفسية واقتراح حلول لها؛

-العمل على تنمية الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع بما يساعد على تحسين الخدمات وزيادة الإنتاج في البلاد؛

-الإسهام في تخطيط التعليم وتطوير نظمه ومناهجه بحيث تساير حاجات المجتمع وتخدم مصالحه وتفي بمتطلباته.

- **الجامعات ومراكز البحث العلمي:**

تحقيق التنمية في المجتمع المحلي يرتكز على أهمية التشخيص الدقيق للواقع وتحديد المهام والمسؤوليات والأدوار والاستراتيجيات الخاصة بالبيئة. لذلك، تُعد الجامعات ومراكز البحوث والوحدات ذات الطابع الخاص هي الأداة لتحقيق ذلك، وذلك على اعتبار أن الجامعات ومراكز البحث العلمي مراكز استشارية أو بيوت خبرة أو بنوك تفكير، حيث تقوم بدراسات لرصد الواقع وتحديد ملامح المستقبل للجميع.

وفيما يتعلق بالنشاط الطلابي، قامت الجامعات من خلال كلية الخدمة الاجتماعية بفتح دبلومات متخصصة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية ودراسات تتصل بالواقع. وعلى هذا، يمكن أن تشمل سياسة الجامعة في خدمة المجتمع ما يلي:

-إعداد الخطط والبرامج التي تكفل تحقيق دور الجامعة في خدمة المجتمع والتنمية البيئية، على أن تكون هذه الخطط مرتبطة بالواقع؛

- .إعداد وتنفيذ برامج التدريب بأنواعها المختلفة للعاملين بالحكومة والقطاع العام والخاص والتي تتصل باكتسابهم مهارات وسلوكيات تحد من الآثار الضارة على البيئة وتطور أدائهم الوظيفي؛

-إجراء البحوث التطبيقية سواء بتكاليف من الجامعة أو من المؤسسات والهيئات الراغبة في ذلك؛

-التنسيق مع المؤسسات المختلفة المحيطة بالجامعة لخدمة قضايا البيئة ومواجهة مشكلة التلوث.

المطلب الرابع: مشكلات التنمية المحلية والعوامل المؤثرة عليها

مما لا شك فيه ان عملية التنمية المحلية للمجتمعات ليست بالعملية السهلة فقد تواجه عدت مشكلات عند القيام بها كما يوجد أيضا العديد من العوامل المؤثرة عليها

1. مشكلات التنمية المحلية:

نذكر منها ما يلي: [1]

- غياب المفهوم القومي للأهداف، ويتضح ذلك من خلال الممارسات المحدودة للتنمية، والتي كانت جهودها مجرد إنجاز لأهداف بعض المهام التي تتصل بعلاج بعض المشكلات اليومية الملحة، والتي لا ينتج عنها إشباع للاحتياجات القومية؛

[1] رشاد احمد عبد اللطيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 185-188.

-إهمال مفهوم العملية في تنمية المجتمع المحلي. ويُقصد بالعملية الجهود المنظمة من أجل إحداث التغيير، إلا أنه يُلاحظ وجود حالة من قصر النظرة، بمعنى أنه ما إن يتم إنجاز مهمة معينة، فإن ذلك يُفسر على أن المشروع قد اكتمل، في حين أنه في الحقيقة يجب أن تكون المشروعات مستمرة أو دائمة؛ ومع عدم التركيز على رفع كفاءة المجتمع وعدم تحقيق الحكم الذاتي، فإن كل ما تم إحداثه من تغييرات سوف يتلاشى بمجرد مغادرة أخصائي تغيير المجتمع المحلي، لعدم تفهم المجتمع لطبيعة هذا التغيير؛

– ضعف المشاركة الشعبية، حيث سادت اللامبالاة والعزلة والرضا بالأمر الواقع في المجتمعات التي تعيش مرحلة ما بعد التصنيع، والتي أصبحت قدرتها الذاتية غير قادرة على اتخاذ القرار، ولا يدرك الفرد العادي في هذه المجتمعات أهمية المشاركة. ويُرى أن المشاركة يمكن أن تتحقق بين الجماعات التي تشعر بالمرارة والاستياء وتسعى بجهد منظم إلى تعديل هذه الأوضاع. وقد أثبتت الدراسات التي أُجريت في دول متقدمة صناعياً أن غالبية المتطوعين يأتون من الطبقات العليا والمهنية، أما الطبقة الدنيا فإقبالها على التطوع في مجالات الرعاية الاجتماعية أقل، وذلك حسب الدراسات التي أُجريت بواسطة معهد الدراسات المجتمعية بالمملكة المتحدة في مدن ليفربول وبورتسموث؛

– البيروقراطية. تُعد البيروقراطية إحدى المشكلات التي يواجهها المجتمع المحلي، والتي تتطلب دراسة من جانب أخصائي تنظيم المجتمع لمواجهة أسبابها والحد من آثارها الضارة على المجتمع المحلي. ويتطلب ذلك الكثير من الوقت لدراسة هذه المشكلة حتى يمكن لعمليات التنمية أن تسير بالسرعة المناسبة وتحقيق الأهداف المطلوبة منها؛

– المثالية في تحقيق الأهداف. إن المتحمسين من القادة الشعبيين قد حولوا ميدان العمل في تنمية المجتمع إلى ساحة يمارسون من خلالها تخيلاتهم المثالية غير المرتبطة بالواقع؛

– عدم التشخيص السليم لمشكلة المجتمع. يُعتبر سوء تشخيص مشكلات المجتمع من أهم المعوقات لجهود تنمية المجتمع المحلي، حيث إن هذا التشخيص غير الصحيح أو غير الدقيق يؤدي إلى نتائج تؤثر سلباً على أفراد المجتمع وعلى الممارسات المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية.

2. العوامل المؤثرة على عملية التنمية المحلية:

يمكن حصر هذه العوامل المؤثرة في التنمية المحلية في ثلاثة جوانب رئيسية :البيئة، والفاعلون، والهيكل التنظيمي للإدارة: [1]

1.2. البيئة :

انطلاقاً من التصور المنهجي، يمثل التحليل البيئي، أو ما يُعرف بالتحليل الإيكولوجي، منهجاً مهماً في إدارة برامج التنمية المحلية. فدراسة البيئة التي تقوم عليها التنمية المحلية تستلزم أخذ مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية، وحتى التكنولوجية والدينية، بعين الاعتبار؛ نظراً لما تشكله هذه العناصر المترابطة من علاقات تأثير متبادل على التنمية المحلية .ويُعرف، على سبيل المثال:

– **الموقع الجغرافي:** أنه الحيز المكاني الذي يتواجد فيه أفراد المجتمع المحلي، كالقرية أو المدينة أو البلدية، والتي تشكل أماكن محددة النطاق وفقاً للنصوص التنظيمية. وهي تشمل مختلف المرافق الضرورية لحياة الفرد المحلي، من مدارس ومستشفيات وغيرها .أ

– **السكان،** فيُعتبرون عنصراً أساسياً لوجود المجتمع المحلي، فهم بمثابة النواة لهذا الأخير؛ إذ من غير المنطقي تصور مجموعة محلية ذات نطاق مكاني معين تخلو من الأفراد.

– **الدين والعادات والتقاليد:** تتميز المجتمعات الإنسانية وتتباين فيما بينها بطقوسها الدينية المختلفة، وكذا موروثها الحضاري والاجتماعي من عادات وتقاليد. وبالتالي، فإن لهذه العوامل تأثيراً ملموساً على سلوك الأفراد وموقفهم من التنمية المحلية. فقد تكون المواقف متقبلة لأي مبادرة تنموية، ويعني ذلك نجاحها، كما يمكن أن تكون مواقف معارضة لكل إصلاح محلي، مما يؤدي إلى فشل التنمية المحلية.

2.2. الفاعلون:

يُعنى بهم بالدرجة الأولى القيادات المحلية التي تقع على عاتقها مسؤولية قيادة التنمية المحلية وتنظيم تجسيدها على أرض الواقع في حدود الخطة المرسومة لها. وفي هذا الإطار، ينبغي التمييز بين قيادات محلية منتخبة وأخرى معينة من السلطة المركزية .نعني بالنوع الأول القيادات المحلية المنتخبة الذين تقع على عاتقهم مسؤولية كبيرة في تنمية الإقليم الذي اختارهم. أما النوع الثاني، فهو القيادة التقليدية، حيث

[1] جمال زيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 22–25.

يعتمد القائد المحلي على صلة القرابة أو النسب أو غيرها من العلاقات الاجتماعية. وهذا النوع لا علاقة له بالمركز الإداري الرسمي الذي يشغله الفرد في القرية، وإنما يرتبط بشخصية القيادة نفسها. كما يوجد صنف ثالث من القيادات المحلية يقوم على أساس أنواع معينة من الخدمة التي يقدمها ذلك القائد.

3.2. الهيكل التنظيمي لإدارة التنمية المحلية:

يمثل أحد الجوانب الهامة والرئيسية لكل تنمية محلية شاملة، حيث إن للتنظيم الهيكلي فائدة في حسن أداء وإنجاز المشاريع التنموية. فهو يسمح بتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات وتحقيق الاتصالات الفعالة .في هذه النقطة، يمكن الإشارة إلى محددات لابد من توفيرها في الهيكل التنظيمي المكلف بتحقيق التنمية المحلية في الدول النامية، وتتمثل في الآتي :قدرات المواءمة والتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية . اعتناق الأهداف الوطنية للدولة في إطار ما رسمته التنمية الوطنية .المرونة والاستعداد لتقبل أفكار جديدة والقدرة على استيعابها وتوظيفها .مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة .القدرة على تنمية المجتمع الداخلي . الإلمام بطرق الإدارة الحديثة والاستعداد والقدرة على تطبيقها .من جهة أخرى، تنشد التنمية المحلية تحقيق أهداف محددة في إطار العمل على إكمال مسيرة التنمية الوطنية على المستوى المحلي، بحكم أن التنمية الوطنية والمحلية وجهان لعملة واحدة، فلا وجود لأحدهما دون وجود الآخر.

المبحث الثالث: آليات السياحة الحموية كأداة لتعزيز التنمية المحلية

شهدت السياحة الحموية في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا على الصعيدين العالمي والمحلي، وذلك لما تتمتع به من إمكانيات كبيرة في تعزيز الصحة والعافية، فضلاً عن دورها المحتمل في دفع عجلة التنمية في المناطق التي تحتضن هذه الثروات الطبيعية. يمثل هذا المبحث محاولة لفهم أعمق لكيفية استثمار المقومات السياحية الحموية بشكل فعال لتحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة.

المطلب الأول: فوائد السياحة الحموية على التنمية المحلية

بالنسبة لمجالات استفادة السكان المحليين من التنمية السياحية، فهي محددة وواضحة ومعلنة، وتتمثل في[1]:

[1] حميد حملاوي، خديجة عزوزي، (2018)، **العلاقة التبادلية بين تنمية المجتمعات المحلية وتطوير السياحة البيئية**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (الجزائر)، (العدد23)، ص ص 298-299.

-توفير فرص العمل، وخاصة للشباب والمرأة. ولا يقتصر ذلك على العمل في الخدمات السياحية، بل يمتد إلى باقي القطاعات التي تزود السياحة بالمدخلات وما تحتاجه من سلع، وأهمها الزراعة والصناعة والمهن. كما أن توفر فرص العمل يقلل من الهجرة إلى خارج البلد بحثًا عن العمل؛

-تشجيع استثمار المستثمرين على المستوى المحلي لإنشاء مشاريع سياحية، وهذا بدوره ينعكس على زيادة فرص العمل والدخل والعوائد؛

-الدخل الناجم عن الزيادة في فرص العمل ينعكس على تحسين مستويات المعيشة إذا كانت الأنشطة التجارية مملوكة وتدار من قبل السكان المحليين، وإلا فإن قسمًا كبيرًا من الموارد سيخرج من المنطقة؛

-توفير عائدات ضريبية محلية يمكن استخدامها لتلبية احتياجات السكان وتطوير البنية التحتية العامة مثل المدارس والعيادات الطبية والطرق ومواقع الاستجمام؛

-اكتساب العاملين في السياحة مهارات جديدة من استخدام التكنولوجيا، مما يؤدي إلى تطوير المجتمع بانتشار تلك المهارات للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى؛

-الحاجة إلى بنية تحتية مناسبة مثل الطرق والكهرباء والصرف الصحي ووسائل الاتصال وغيرها، ومن ثم يستفيد منها السكان المحليون من تلك التسهيلات؛

-فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية الزراعية والصناعية، وتشجيع المهن بأنواعها، وإتاحة الفرصة لنشوء صناعات وأنشطة جديدة في المنطقة؛

-تطوير مواقع الاستجمام والمواقع الثقافية والأثرية والأنشطة التجارية مثل الأسواق والحدائق وغيرها، والمساهمة في تمويلها وتشغيلها؛

-تطور نوعية البيئة ومستواها في المنطقة السياحية، لأن السياح يرغبون في زيارة المناطق النظيفة وغير الملوثة كشرط لزيارة المكان؛

-المساهمة بعوائدها في تمويل برامج المحافظة على المعالم الطبيعية والمراكز الأثرية والفنون والمهن اليدوية وجميع عناصر التراث الخاصة في المنطقة، لأنها تعتبر أصلًا عوامل جذب في السياحة.

المطلب الثاني: الدور التنموي للسياحة الحموية

تلعب السياحة دورًا هامًا ومهما في تنمية الاقتصاد الوطني والمحلي، وتساهم في رفع إجمالي الناتج المحلي كغيرها من القطاعات الاقتصادية[1] .

1. مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الكثير من الدول. وبالإشارة إلى ذلك، فإن بعض الدول المصدرة للبترول يفسر إجمالي ناتجها المحلي على مستواها. حيث نلاحظ من خلال الجدول المبين أسفله النمو البطيء لحصة السياحة من الناتج المحلي خارج إطار المحروقات، والتي وصلت إلى 1.10%خلال سنة 2020 وإلى 1.65% خلال الثلاثي الأول للسنة 2021.

جدول رقم(8): حصة السياحة من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حصة السياحة من الناتج المحلي	1.4	1.6	1.7	1.8	1.10	الثلاثي الأول (1.65)

المصدر: زيان عبد الحليم واخرون، (2022)، **القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر**، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور – الجلفة، (الجزائر) ص73.

2. مساهمة قطاع السياحة في تحسين ميزان المدفوعات:

تعتبر السياحة مصدرًا مهمًا من مصادر الدخل الأجنبي، وتقاس أهميتها الاقتصادية كذلك بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، وبتحديد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري، سواء كانت سلبية أم إيجابية. فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي إيجابية، فإن ذلك يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل. أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري إيجابية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي إيجابية أيضًا، فإنها تعزز وضعية الميزان التجاري.

[1] زيان عبد الحليم واخرون، (2022)، **القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر**، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور – الجلفة، (الجزائر)، ص 73–75.

3. المساهمة في خلق مناصب عمل:

يعد قطاع السياحة أحد القطاعات التي يعتبر فيها العامل البشري أساس قيام النشاط السياحي، فهو يساهم بشكل كبير في توفير فرص عمل للأفراد، باعتباره صناعة متشعبة ومتداخلة مع باقي القطاعات الأخرى التي تتطلب يد عاملة كبيرة .ولقد جعلت الجزائر من السياحة قطاعًا بديلًا لخلق الثروات وإدماج الشباب في الحياة المهنية من خلال ما تملكه من إمكانيات سياحية.

الجدول رقم(9): تطور التوظيف في قطاع السياحة

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد العمال	261289	265803	270317	300000	308027	320000	----

المصدر: زيان عبد الحليم واخرون، (2022)، **القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر**، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور– الجلفة، (الجزائر)، ص 75.

المطلب الثالث: الجهود المبذولة لترقية السياحة الحموية لإحداث التنوع اقتصادي

في سبيل تطوير وترقية القطاع السياحي والسياحة الحموية على وجه الخصوص قامت الدولة الجزائرية بجهود كبيرة ووضعت استراتيجيات كبيرة وعملت عليها بهد تطوير هذا القطاع الهام الذي هو من الممكن ان يكون بيل جيد لقطاع المحروقات لكي لا تظل معتمدة عليه فقط في رفع اقتصاد البلاد.

1. المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة:

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار المرجعي للسياسة الجديدة التي تبنتها الدولة الجزائرية، حيث يترجم إرادتها في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية، بما يشمل السياحة الحيوية. وتسعى الجزائر إلى إعطاء قطاع السياحة أبعادًا هامة بالنظر إلى قدراته ومميزاته. ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية كإحدى محركات التنمية المستدامة والداعمة للنمو الاقتصادي. ويسجل هذا الهدف في إطار السياسة العامة لتهيئة الإقليم، والتي تُرجمت بتبني استراتيجية مرجعية ورؤية لآفاق 2030 من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والمقرر بالقانون المؤرخ في سنة 2010 المتعلق بالموافقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. ويعد هذا المخطط ثمرة جهد لمسار طويل من الأبحاث والاستطلاعات والدراسات والخبرات، وقد تم وضعه سنة 2008، ويشكل مرجعًا للسياسة الجديدة التي تبنتها الدولة؛ فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص تنشيط السياحة، ويدخل ضمن الإجراءات والخطط الموضحة

لتعزيز مقومات الجذب السياحي. ولقد أولت الدولة من خلال المخطط الوطني للتهيئة السياحية الأولوية للسياحة الحموية ولعدة مجالات وفروع تتشابك فيما بينها وتتقاطع لأجل النهوض بالسياحة في الجزائر عمومًا وبعض أنماطها خصوصًا، حيث نجد أنها اهتمت بالفروع التالية التي استوجب تطويرها وهي: الفندقة والمطاعم والمنتجعات[1]

وكان من أهم المحاور الكبرى في المخطط تطوير السياحة الحيوية، ونذكر ما يلي[2] :

– صياغة استراتيجية واضحة حول السياحة الحموية العلاجية والترفيهية وفقًا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛

– تشخيص قطاع السياحة الحيوية وتحديد نقاط الضعف فيه؛

– تحديد الأهداف والتوجهات والمحاور الاستراتيجية؛

– اقتراح برامج عمل لتنمية السياحة الحموية وفقًا للسيناريوهات المتاحة على المديين المتوسط والبعيد.

2. التشريعات والقوانين:

مواكبة للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، وخاصة في دعم وجذب الاستثمارات السياحية، استندت المنظومة القانونية في هذا الجانب إلى عدة قوانين تهدف إلى الدعم وإضفاء المزيد من الفعالية، وفقًا لما يلي:[3]

قانون 2007 من أجل الحصول على امتياز واستغلال المياه الحموية ومياه البحر، من بين المحاور التي تطرق إليها هذا القانون، نذكر ما يلي:

المادتان 2و3 من المرسوم التنفيذي رقم 07–69 المؤرخ في 19 فيفري 2007:

–المياه الحموية: هي مياه مُجتذَبة انطلاقًا من منبع طبيعي أو بئر محفورة، والتي يمكن أن تكون لها خاصية علاجية نظرًا للطبيعة الخاصة لمصادرها وثبات مميزاتها الطبيعية ومكوناتها الكيميائية.

---

[1] زهور حسيني، لخضر مداح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 116–117.

[2] زكريا مسعودي، زهواني عبد الرازق، **مرجع سبق ذكره**، ص 476.

[3] **زكريا مسعودي، زهواني عبد الرازق، مرجع سبق ذكره**، ص ص 474–475.

-المياه البحر: تُعد المياه البحر التي يمكن بعد معالجتها ونقلها أن تكون لها خاصيات علاجية مياهًا حموية.

تماشيًا مع العولمة الاقتصادية، وخاصة في الجانب السياحي، صدر مرسوم تنفيذي سنة 2019 يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، وبالخصوص إنشاء المؤسسة الحموية، كما يلي في المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي 19-150 المؤرخ في 29 أفريل 2019:

-المؤسسة الحموية: تُعد كل مؤسسة ذات طابع تجاري تستعمل المياه الحموية ومشتقاتها لأغراض علاجية أو لاستعادة اللياقة البدنية. وتُسمى محطة حموية.

كذلك، تستعمل مياه البحر والموارد الطبيعية المستخرجة لأغراض علاجية أو للاستفادة من اللياقة البدنية، وتُسمى مركز معالجة بالمياه البحر.

حيث إنه في القانون السابق لسنة 2007، لم تكن للمؤسسة الحموية صيغة تجارية، وكان الهدف منها تقديم خدمات علاجية وصحية للسائحين، وذلك من أجل زيادة الإقبال على الاستثمار في هذا الميدان الحيوي.

وفي إطار التسهيلات الخاصة بالحصول على الاستغلال الحموي على المستوى المحلي، تكون الموافقة من طرف الوالي المختص إقليميًا، وذلك وفقًا للمادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 19-150 المؤرخ في 29 فيفري 2019، بعد أن كانت في قانون 2007.

3. تشجيع الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي

من أهم العوامل التي تتمحور عليها سياسة النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، تحرير الاكتساب أو فتح الاستثمار السياحي أمام الأجانب لدعم دور الاستقبال من خلال حزمة من الإعفاءات الضريبية لحملهم على الاستثمار في المجال، وذلك عبر تطبيق نسب مخفضة على الحقوق الجمركية وكذا الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة؛ وبالتالي تدعيم السياحة الحموية في إطار تنمية هذا القطاع المهم، وتنشيط الحياة السياحية، وتفعيل الروابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية، سواء كانوا عموميين

أو خواص أو أجانب، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي بامتياز قابل للمنافسة والاستمرارية والتموقع في السوق السياحية العالمية.[1]

4. إطلاق بوابات إلكترونية:

يعتبر إطلاق البوابة الإلكترونية خطوة هامة في تجديد المخطط الذي يخص الجزائر برقم خاص بكل القطاعات، تجسيداً للتحول الرقمي للإدارة العمومية التي تقدمها مختلف الإدارات كضرورة حتمية وجعلها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. تم استحداث البوابة الإلكترونية السياحية "مسارات الجزائر السياحية" من أجل نجاح دور قطاع السياحة في المساهمة في تحقيق نموه المستدام في جميع المجالات في الأرضية الرقمية حول المسارات الموضوعاتية السياحية، من أجل ترقية النشاط السياحي. الخطوة هدفها التعريف بما تتوفر عليه الجزائر من مقومات سياحية متنوعة ضمن مسارات السياحة المتعددة، وهي الدينية، الجبلية، الشاطئية، الحموية، الطبيعية والصحراوية، وذلك من أجل تسويق المنتج السياحي الجزائري في تلك المسارات والوجهات. فالمبادرات جاءت بعد التجاوب الملحوظ لكل المتعاملين في قطاع السياحة مع البوابة الإلكترونية التي تم إطلاقها خلال 2020، والتي تضم إدخال المعلومات المتعلقة بـ 58 وجهة محلية وإنشاء 116 حساب مستخدم لفائدة الإدارة المركزية والمصالح الخارجية للقطاع والقطاعات المعنية ذات الصلة بالبوابة، والتي شملت الإرشاد السياحي والتعريف بالاستثمار الفندقي واستغلال المياه الحموية[2].

[1] السعيد جقيدل، ادم رحمون، **مرجع سبق ذكره**، ص 659.

[2] السعيد جقيدل، ادم رحمون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 660-661.

خلاصة الفصل

ومن خلال ما تم تناوله في هذا الفصل، يتضح أن التنمية المحلية تعتبر كأداة لتحقيق التطور والازدهار على مستوى المجتمعات المحلية، حيث أكدنا أنها ترتكز على تفعيل الموارد الذاتية والمشاركة الشعبية واللامركزية والتي تسعى من خلالها إلى تفعيل دور الفاعلين المحليين، وتحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتعد السياحة الحموية من بين أهم الروافد التي يمكن استثمارها لتعزيز التنمية على المستوى المحلي، نظرًا لقدرتها على توليد الثروة، وخلق مناصب الشغل، وتنشيط الحركة الاقتصادية.

غير أن تفعيل هذا الدور يظل مرهونًا بتوفر الظروف الضرورية للنجاح، وفي مقدمتها تأهيل البنية التحتية، وتطوير وتحسين الخدمات المقدمة وتسهيل مناخ الاستثمار، ورفع كفاءة الفاعلين المحليين، ومن ثَم فإن تبني استراتيجية تنموية شاملة ومندمجة لتثمين الثروات الحموية سيساهم بشكل فعال في تحويل هذه الموارد إلى محركات للتنمية المحلية المستدامة، وإلى أقطاب سياحية علاجية قادرة على دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي وطنيا.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لواقع السياحة الحموية لولاية قالمة أهميتها في تحقيق التنمية المحلية

تمهيد

لقد تطرقنا في الجانب النظري لأهم النقاط حول السياحة الحموية ودورها في تحقيق التنمية المحلية ولتسليط الضوء أكثر حول موضوعنا قمنا بإجراء دراسة ميدانية للوقوف على دور السياحة الحموية بولاية قالمة إذ تُشكل قالمة نقطة جذب سياحي رئيسية في الجزائر مستفيدة من موقعها المحوري بين ولايات الشمال الشرقي. ويُنظر إلى السياحة كركيزة أساسية للتنمية، لما لها من قدرة على تحريك مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وقد تجلى هذا الإدراك في التركيز الكبير على هذا القطاع في الولاية، ما أدى إلى ازدهار الحركة السياحية، سواء من داخل البلاد أو خارجها ويعزى هذا الازدهار إلى وجود الينابيع الحارة العلاجية التي تستقطب أعدادًا كبيرة من الزوار، إلى جانب جمال الطبيعة الساحر. وقد حفز هذا الواقع نموًا ملحوظًا في الاستثمارات السياحية، بهدف استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للمنطقة وتلبية الاحتياجات المتزايدة للسياح. لكن يبقى الدور الحقيقي لهذا القطاع مرهونًا بتحقيق تنمية محلية مستدامة تدعم نموه وتضمن استمراريته، وتعود بالخير على المجتمع المحلي، وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى:

- ✓ مدخل للسياحة بولاية قالمة.
- ✓ السوق السياحي بولاية قالمة.
- ✓ الاستثمار السياحي بولاية قالمة ومساهمة السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: مدخل للسياحة ولاية قالمة

تُعد ولاية قالمة من الولايات التي تزخر بمؤهلات سياحية كافية لجعلها قطبًا سياحيًا، حيث تحتوي على العديد من المقومات السياحية الحيوية والإمكانيات الطبيعية، مثل المنابع وغيرها، التي تُعد مقصدًا للسياح على مدار العام. مما جعل السلطات المحلية تخصص مديرية السياحة خاصة بالنشاط السياحي بالولاية.

المطلب الأول: مكونات البيئة السياحية في ولاية قالمة

1. مديرية السياحة لولاية قالمة:

تعتبر هي الممثل الإقليمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية على مستوى الولاية. وهي تتكلف بعدة مهام منها:[1]

1.1. في مجال السياحة: وتتمثل هذه المهام في ما يلي:

- إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية؛

-المبادرة بكل إجراء من شأنه إنشاء محيط ملائم ومحفز للتنمية المستدامة للنشاطات السياحية المحلية؛

- السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تثمين القدرات المحلية؛

- تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها؛

-جمع وتحليل وتزويد آلية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية والمعطيات الإحصائية؛

- حول النشاطات المرتبطة بالاقتصاد السياحي والحمامات المعدنية وضمان نشره؛

- المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لا سيّما في ميادين الاستثمار وتكوين الموارد البشرية؛

- إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين مناطق ومواقع التوسع السياحي؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي 10-257 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 يتضمن انشاء مصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، (العدد 63)، ص 18.

- توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية؛
- السهر على مطابقة النشاطات السياحية وتطبيق القواعد ومقاييس الجودة المقررة في هذا المجال؛
- المساهمة في تحسين الخدمات السياحية، لا سيّما تلك التي لها صلة بالنظافة وحماية الصحة والأمن المرتبطة بالنشاط السياحي؛
- ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار وترقية وجودة النشاطات السياحية؛

-المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل النشاطات السياحية بصناديق الجنوب والهضاب العليا؛

-تنشيط وتأطير المصالح الخارجية والفضاءات الوسيطة والحركة الجمعوي التي تنشط في السياحة على المستوى المحلي؛

المشاركة، بالاتصال مع القطاعات المعنية، في إعداد وتنفيذ أعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف وتثمين الموارد البشرية؛

-إعداد حصائل النشاطات الثلاثية والسنوية للنشاط السياحي.

2.1. في مجال الصناعة التقليدية: وتتمثل في:

-إعداد مخطط عمل سنوي ومتعدد السنوات يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية؛

-المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية؛

-المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له؛

-السهر على تطبيق واحترام القوانين والتنظيمات والمقاييس والنماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج ودارسة أنشطة الصناعة التقليدية؛

-المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، وإعداد وتنفيذ تمويل نشاطات الصناعة التقليدية بصناديق الجنوب والهضاب العليا؛

-المشاركة في جهود إدماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية؛

-تدعيم أعمال المنظمات والتجمعات المهنية والجمعيات والفضاءات الوسيطة الناشطة في ميدان الصناعة التقليدية وتنشيطها؛

-تأطير التظاهرات الاقتصادية من أجل ترقية الصناعة التقليدية والحرف وتنشيطها؛

-ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير المسجلة بعنوان الصناعة التقليدية؛

3.1. الهيكل التنظيمي للمديرية:

تم تنظيم مصالح مديرية السياحة بالولاية ب 03 مصالح وذلك وفق القرار الوزاري المؤرخ في 02 جوان 2007 ، حيث تتكون المديرية من ثلاث مصالح، إضافة إلى مكتب المدير والأمانة، وتتلخص مهامها فيما يلي[1]:

1.3.1. مصلحة السياحة؛ تضم ثلاثة مكاتب:

- مكتب متابعة الاستثمار وتهيئة السياحة؛
- مكتب دعم تنمية السياحة والإحصاء؛
- مكتب مراقبة النشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية.

2.3.1. مصلحة الإدارة والوسائل؛ تضم ثلاثة مكاتب:

- مكتب الوسائل العام؛
- مكتب الميزانية والمحاسبة؛
- مكتب المستخدمين والتكوين.

3.3.1. مصلحة الصناعات التقليدية والحرف؛ تضم ثلاثة مكاتب:

- مكتب متابعة نشاطات الصناعة التقليدية والمهن؛
- مكتب الدراسات والإحصاء؛

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية، https://guelma.mta.gov.dz، شوهد بتاريخ 2025/05/20، على الساعة 15:30.

– مكتب تنمية الصناعة التقليدية والحرف.

الشكل رقم(5): الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة

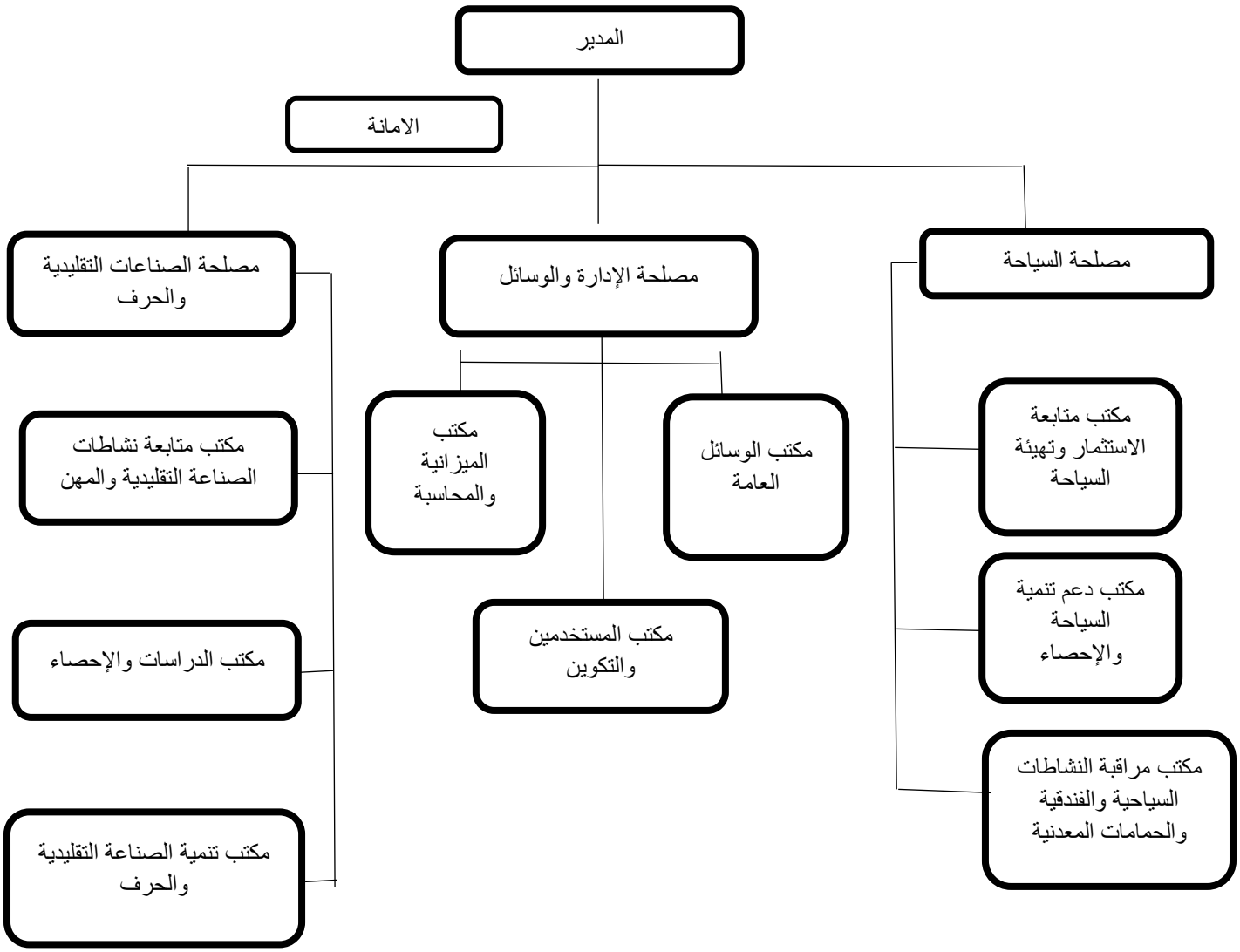

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة، 2025

من خلال الهيكل التنظيمي للموديرية المبين أعلاه، نلاحظ أن دور المديرية يكمن في متابعة الاستثمارات والاحصائيات ودعم تنمية النشاطات السياحية وتأطير النشاطات الفندقية والحمامات الحموية، وذلك من خلال منح رخص الاستغلال والاعتمادات.

2. الجمعيات السياحية :

يتم الاعتراف بالجمعيات السياحية والحرفية كشركاء متميزين لوزارة السياحة والصناعة التقليدية لتطوير منتجاتهم وقطاعهم، وللقيام بذلك يطلب منهم أن يمارسوا قيادتهم وأن يلعبوا دور تنسيقي لدى المتعاملين السياحيين من أجل تعزيز التقارب بين الإجراءات القطاعية والإقليمية للسياحة وعبئ هذه الإجراءات على توجهات الوزارة الوصية.

تعمل الجمعيات بالتعاون الوثيق مع مديرية السياحة والصناعة التقليدية، على نشر الثقافة السياحية بين المواطنين وتتمثل مهامهم فيما يلي[1]:

- تطوير وترقية السياحة بالمنطقة؛
- تصور وإعداد دعائم ترقوية بهدف الترويج السياحي (الدليل السياحي، المطويات .....)؛
- وضع وتنفيذ خطة عمل تهدف إلى تعزيز السياحة؛

-المحافظة على موروث الصناعة التقليدية المحلية وتطويره؛

-إعادة بعث الحرف التقليدية الآيلة إلى الزوال؛

-تشجيع الحرف التقليدية النسوية.

3. الدواوين المحلية للسياحة:

إن ديوان السياحة هو جمعية تنشئ وفقا لأحكام القانون 06-12 المؤرخ 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، وذلك من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين مهتمين بترويج وتطوير السياحة في بلدياتهم، ويكلفون بما يلي[2]:

- ترقية الأنشطة السياحية على مستوى البلدية؛
- إبلاغ وإطلاع السائحين، بالوسائل المناسبة، على امكانيات الإقامة وقضاء العطل؛

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لتلمسان، http://www.dta-tlemcen.dz، شوهد يوم 2025/055/20، على الساعة 16:30.

[2] وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2025 https://www.mta.gov.dz شوهد يوم 2025/05/17 على الساعة 21:00.

– تنظيم زيارات أو مسارات سياحية على مستوى البلدية تهدف الى تعرف على المواقع والمرافق السياحية بكل أنواعها؛

– تقديم خدمات المرشدين المحليين لفائدة الزوار؛

– تقديم الوثائق اللازمة التي من شأنها أن تساعد في تنظيم العطل والرحلات؛

– المساهمة في حماية وحفظ المواقع السياحية والتراث التاريخي والطبيعي؛

– المشاركة في النشاط الفني والثقافي المحلي؛

– تنظيم التبادل مع دواوين السياحة الوطنية والأجنبية؛

– المساهمة في التعريف والحفاظ على القيم الأصيلة للتقاليد وللفولكلور.

المطلب الثاني: مقومات السياحة الحموية بولاية قالمة

تزخر الولاية، كما أشرنا سابقًا، بمخزون سياحي غني يسمح لها بالتحول إلى قطب سياحي متكامل. هذا الثراء مستمد من وجود العديد من المنابع المعدنية، والمناظر الطبيعية الخلابة، والمواقع الأثرية العريقة، والمعالم التاريخية والدينية الشاهدة على حضارتها، بالإضافة إلى الصناعات التقليدية التي تمثل جزءًا لا يتجزأ من هويتها. إن استثمار هذه المقومات بشكل فعال ومنطقي كفيل بتحفيز وتنشيط الاقتصاد المحلي، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة المحافظة عليها للأجيال القادمة. وتتجسد هذه المقومات في:

1. المقومات الطبيعية:

تقع ولاية قالمة شمال – شرق الوطن، إذ تشكل نقطة التقاء بين الأقطاب الصناعية في الشمال " عنابة وسكيكدة " ومراكز التبادل في الجنوب " أم البواقي وتبسة "، ولها حدود مع عدة ولايات:

عنابة من الشمال، سوق اهراس من الشرق، أم البواقي من الجنوب، سكيكدة من الشمال الغربي، قسنطينة من الغرب. (أنظر الملحق رقم 01)

حيث تقع وسط سلسلة جبلية كبيرة خضراء (جبل ماونة، جبل دباغ، جبل بني صالح، جبل هوارة....). منطقة قالمة عبارة عن حوض شبه مغلق تتوسطه مدينة قالمة التي ترتفع عن سطح البحر بـ: 279م وتبتعد عنه بـ: 60 كلم ويعتبر مناخ منطقة قالمة رطب على العموم دافئ وممطر في الشتاء، وحار

وجاف صيفا، حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 04 درجات شتاء و39 درجة صيفا وتختلف درجة الحرارة في الفصل الواحد بين المرتفعات والجبال والمنخفضات المحصورة بينهما، وتشتد خاصة في فصل الصيف. أنشئت على أثر التقسيم الإداري لسنة 1974 وتشتمل على 34 بلدية مجمعة في 10 دوائر وتمتد على مساحة 3686.84 كلم2 ويقدر عدد سكانها بـ: 524.443 نسمة. كما تشمل قالمة 15 منبع معدني ساخن.

2. المقومات التاريخية والثقافية:

تحتوي ولاية قالمة على العديد من المعالم الأثرية التاريخية والثقافية، العائدة إلى الأزمنة الماضية نذكرها بشكل مختصر كما يلي:[1] (أنظر الملحق 02)

-**مدينة الأموات بالركنية:** عبارة عن مقبرة تضم أكثر من 3000 نصب جنائزي موزعة على حوالي 02 كلم2 بضفاف جرف صخري، هذه المعالم الجنائزية تشهد على وجود شعب بدائي ذو وزن في المدن النوميدية القديمة.

-**المسرح الروماني بقالمة:** بني في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث للميلاد، يتسع لـ: 4500 مقعد، يشهد على الازدهار الثقافي في تلك الحقبة، هو معلم مصنف منذ 1900 يوجد في وسط المدينة، تشرف عليه الوكالة الوطنية للآثار، وهو يعتبر من أكبر وأجمل المسارح على مستوى البحر الأبيض المتوسط، ورمز عمراني لولاية قالمة.

-**الحديقة الأثرية "كالاما":** مجاورة للمسرح الروماني، تشهد على مرور الإحتلال البيزنطي والروماني.

-**المسبح الروماني بحمام برادع :** وهو عبارة عن مسبح مائي دائري قطره 55 م، كان يملأ قديما من منابع المياه الساخنة ومحاط بأحجار منحوتة وقعره مبلط.

-**المدينة الأثرية تبيليس:** هي مدينة نوميدية من الدرجة الأولى، عرفت تمركز روماني وبيزنطي كبير، إذ كانت جزء من مملكة ماسينيسا ثم التحقت بالمقاطعة الإفريقية سنة 46 ق.م، وجمعت عدة مستعمرات: سيرتا، ميلاف، روسيكادا.

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية قالمة.

-**الشلال الشامخ:** يعد معلماً طبيعياً فريد من نوعه تشكل نتيجة ترسبات كلسية مصدرها المياه الحموية لتشكل منظراً خلاب يستهوي العديد من السواح جزائريين وأجانب. (أنظر الملحق رقم 05)

-**غابة ماونة:** تتميز بمناظرهما الطبيعية الخلابة والهواء النقي ما يؤهلهما لبعث منتوج السياحة المناخية، التجوالية، سياحة الصيد ...إلخ بالولاية تقع ببلدية بن جراح.

-**غابة بني صالح:** تعتبر محمية طبيعية تتميز بمناظرها الخلابة تقع بدائرة بوشقوف.

-**بئر عصمان:** وهو بحيرة تحتية يدخل الإنسان إليها من فتحة صغيرة ويبلغ طولها حوالي 80 م تتواجد ببلدية حمام دباغ.

-**غار الجماعة:** قامت باكتشافه بعثة فرنسية في 23 ماي1867 وطولها حوالي 1200 م تتواجد بإقليم بلدية بوهمدان.

-**المسجد العتيق:** يتربع على مساحة 1500 م2 شرع في بنائه سنة 1824 أواخر العهد العثماني وبداية فترة الاستعمار الفرنسي، فتح سنة 1852م، ذو طابع عثماني إسلامي.

-**زاوية الشيخ الحفناوي بديار:** تقع الزاوية شرق مدينة قالمة تم تأسيسها سنة 1872م، على يد الشيخ عمارة بديار تعد منارة علمية من خلال التكوين والتعليم في مجال حفظ القرآن الكريم وتدريس مبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: الإمكانات الحموية بولاية قالمة

تضم ولاية قالمة 15 منبع حموي منها التي تم استغلالها والأخرى لم يتم استغلالها حيث تقع وسط العديد من المناظر الطبيعية الخلابة التي تحيط بها، والتي تعتبر مقصد للسياحة خاصة العلاجية منها لإحتواء هذه الأخيرة على عدة خصائص فيزيائية وكيميائية تساعد في علاج الكثير من الأمراض. وسنحاول من خلال ما يلي عرض أهم المنابع الحموية المتواجدة بالمنطقة

1. أهم المنابع الحموية بولاية قالمة:

تتنوع الإمكانيات السياحية بالولاية، من هذه الإمكانيات المنابع الحموية وفائدتها العلاجية لتوفرها على خصائص فريدة فيزيائية تختلف من منبع لأخر نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(10): توزيع الحمامات والمنابع المعدنية بولاية قالمة

اسم المنبع	التدفق (ل/ثا)	الحرارة	الموقع	الخصائص العلاجية
عين شداخة	08	97	حمام دباغ	أمراض: المفاصل، الأعصاب، اضطراب غددي، التنفس، النساء، الأذن، الأنف والحنجرة، الجلد
عين بن ناجي	06	96		
عين الشفاء	13	95		
البقبايقة	10	97		
منبع 1، محطة 1	20	/	حمام أولاد علي	أمراض: المفاصل، الأعصاب، الربو، الزلة الرئوية، الجلد، الأنف، الحنجرة والأذن، النساء
منبع2، محطة 2	8	15		
منبع 3، محطة 3	8	15		
بئر حمام أولاد علي	25	08		
قرفة	11	11	عين عربي	أمراض: الروماتيزم، الشرايين، الجهاز البولي، الجلد، الأعصاب، النساء.
بلحشاني	08	08		
منبع حمام النبائل	06	40	حمام النبائل	أمراض: الروماتيزم، الأعصاب، الشرايين، النساء، الجلد، التنفس.
منبع المينة	06	40		
عساسلة	04	04	بوحشانة	أمراض: التنفس، الجهاز الهضمي، الأعصاب، الروماتيزم، الجلد.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى: **وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة**، 2025

يتضح لنا في الجدول أعلاه أن الولاية تتمتع بعدد معتبر من الحمامات المعدنية والذي يقدر عددها ب 15 منبعا، غير أنها غير متمركزة في مكان واحد وإنما متشعبة في العديد من البلديات الموجودة بالولاية وتختلف بين بعضها البعض على حسب عدة معايير كالخصائص الفيزيائية لها، وكذلك على حسب تدفق كل منها فنلاحظ أن أقوى منبع في سرعة التدفق هو منبع الدفلة بسرعة تدفق تصل الى 25 (ل/ثا) على العكس أنه أكثرهم برودة لتصل درجة حرارته إلى 8°. أما أبطئهم هو منبع عساسلة المتواجد في بلدية بوحشانة تصل سرعة تدفقه إلى 04(ل/ثا). أما فيما يخص درجة حرارتهم نلاحظ أن أشدهم حرارة هم المنابع

المتواجدة ببلدية حمام دباغ حيث متوسط درجة حرارتهم 96° ، ومنهم من هي متوسطة في درجة حرارتها مثل منابع بلدية حمام النبائل تصل الى 40°.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى حمام دباغ والذي يعد من أبرز الحمامات بالمنطقة، حيث تنبع مياهه المعدنية بدرجة حرارة تصل إلى 97° مئوية، وقد حصل على المرتبة الثانية عالميا من حيث درجة الحرارة بعد براكين أيسلندا. تصل سرعة تدفق المياه فيه إلى 6500 لتر في الدقيقة. كما يعد مقصدا للسياح من جميع دول العالم.

2. المنابع المستغلة عن طريق الامتياز والغير مستغلة:

توجد في الجزائر العديد والعديد من الينابيع الحموية المنتشرة على عدة بلديات بدرجات حرارة متفاوتة وقوة تدفق مختلفة من منبع لأخر، كما أنه هناك منها المستغلة من قبل الولاية ومنها التي لم يتم استغلالها بعد لأسباب مختلفة فيما بينها نعددها فيما يلي:

الجدول رقم (11): الينابيع المستغلة عن طريق الامتياز في الولاية

البلدية	المنابع المستغلة عن طريق الامتياز			
	المنبع	اسم المستغل	وضعية الامتياز	طريقة الاستغلال
بلدية حمام الدباغ	شداخة	مركب حمام الشلالة المعدني	2013/12/22 ممنوح في	طبيعي
	عين الشفاء	المركب السياحي جيهان	2012/12/06 ممنوح في	طبيعي
		المحطة الحموية عين شفا	2012 /12/06 ممنوح في	طبيعي
		مركز الراحة للمجاهدين	غير ممنوح(لم يودع ملف التسوية)	طبيعي
	بن ناجي	حمام بن ناجي	غير ممنوح(ملف تسوية على مستوى الوزارة)	طبيعي
	البقبايقة	حمام خرشيش	غير ممنوح(ملف تسوية على مستوى الوزارة)	طبيعي
		مركب حمام الشلالة: المسك والطين	غير ممنوح (لم يودع ملف تسوية المنبع)	

	عين الشافية	ش.ذ.م.م مجمع الاخوة بن مساهل	ممنوح في 2017/09/14	طبيعي
بلدية هيليوبوليس	النخلة	المركب الحموي بوشهرين	ممنوح في 2003/05/11	طبيعي
	النخلتين	المركب المعدني البركة	ممنوح في 2001/04/08	طبيعي
	الدفلة	بلدية هيليوبوليس: الحمام البلدي حمام أولاد علي الركب الحموي بوشهرين	غير ممنوح	طبيعي
بلدية عين عربي	قرفة	بلدية عين العربي: حمام قرفة	غير ممنوح (في اطار اعداد ملف التسوية)	طبيعي
	بلحشاني	المركب الحموي منبع بلحشاني	ممنوح في 2012/12/06	طبيعي
بلدية حمام النبائل	حمام نبائل	حمام الطاهر	ممنوح في 2016/12/12	طبيعي
	حمام النبايل2	الاسطورة الخالدة	جفاف المنبع	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على: **وثائق من مديرية السياحة لولاية قالمة**، 2025.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن توزع المنابع المستغلة يختلف من بلدية لأخرى على حسب عدد المنابع الموجودة فيها حيث تأتي بلدية حمام دباغ كأكثر بلدية تملك أكثر عدد من المنابع بمعدل 5 منابع حموية. وأيضا هناك من تم منحها الامتياز ومنها التي لم تمنح لها لأسباب تقنية أو إدارية فمثلا من لم يتم إيداع ملف تسويتها بعد أو تم جفافها من المياه ومنها من تم منحها وتزاول النشاط الحموي بشكل طبيعي. كما نلاحظ أنه لا توجد منابع في كل من البلديات الموضحة لم يتم استغلالها وهذا إن دله على شيء فهو يدل على الجهود المبذولة من طرف المسؤولين والاستغلال الكامل لجميع المنابع المتواجدة في البلديات الموضحة.

3. المنابع غير المستغلة:

الجدول رقم(12): المنابع الغير مستغلة في ولاية قالمة

البلدية	المنابع غير المستغلة			
بلدية	المنبع	اسم المستغل	وضعية الامتياز للمياه الحموية	نوع المنبع

بوحشانة	عساسلة	مستغل بطريقة تقليدية	غير ممنوح	طبيعي
	الرومية	مستغل بطريقة طبيعية	غير ممنوح	طبيعي

المصدر: من إعداد الطالبة **بالإعتماد على وثائق مقدمة من موديرية السياحة لولاية قالمة**، 2025.

مما يتضح لنا من الجدول أعلاه نرى أنه بلدية بوحشانة تحتوي على منبعين ولكن لم يتم استغلالها، فمنبع عساسلية تم الكشف عنه وعمل التحاليل اللازمة لمعرفة خصائصه الفيزيائية والكيميائية. لكن منبع الرومية لم يتم إلى حد الأن إجراء أي إجراءات معه. ويعود عدم استغلالهم ومنحهم الامتياز لوكنهم في منطقة نائية يصعب الوصول إليها مع عدم وجود أي مستثمرين يريدون الاستثمار فيهمها. فاقتصر استعمالهم على استعمالهم بطريقة تقليدية فقط.

المبحث الثاني: السوق السياحة بولاية قالمة

تحتوي الجزائر على مجموعة من المنابع الحموية التي تعتبر وجهة سياحية سواء كانت من قبل الأجانب او السكان المحليين في حد ذاتهم، ولاستيعاب هذا التدفق يجب ان يكون مقابله وجود مرافق وهياكل قاعدية لاحتواء هذا التدفق.

المطلب الأول: العرض السياحي

تعتبر كلا من المؤسسات الفندقية وكذا وكالات السياحة والأسفار من أهم الهياكل الداعمة للسياحة الحموية عبر إقليم الولاية، حيث تزخر هذه الأخيرة بتنوع المؤسسات الفندقية والوكالات السياحية.

1. المؤسسات الفندقية:

تتوفر الحظيرة الفندقية بولاية قالمة على 18 مؤسسة فندقية والتي تعد أحد أبرز العوامل التي تساعد على دعم وترقية القطاع السياحي بالمنطقة، وهذه المؤسسات تتنوع بين الطابع الحضري والحموي وتتوزع على مناطق مختلفة من تراب الولاية والجدول الآتي يوضح أهم هذه المؤسسات الفندقية إضافة إلى طاقتها الاستيعابية وتصنيفها:

الجدول رقم(13): المؤسسات الفندقية في ولاية قالمة سنة 2024

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	عدد الغرف	عدد الأسرة
01	فندق مرمورة	حضري	4*	71	146
02	المركب السياحي الشلالة	حموي	2*	170	625
03	المركب السياحي بوشهرين	حموي	3*	116	296
04	المركب السياحي البركة	حموي	غير مصنف	150	369
05	فندق الريان	حضري	1*	10	20
06	فندق جيهان	حموي	1*	79	125
07	فندق لالة ماونة	حضري	3*	99	198
08	فندق الفردوس	حضري	1*	10	20
09	فندق التاج	حضري	بدون نجمة	21	30
10	فندق النخيل	حضري	بدون نجمة	11	20
11	فندق دار المعلم	حضري	غير مصنف	17	41
12	نزل هوارة	حضري	2*	26	38
13	نزل المنظر الجميل	مناخي	1*	10	22
14	مؤسسة معدة للفندقة(بن ناجي)	حضري	هيكل معد للفندقة	21	54
15	مؤسسة معدة للفندقة(النجمة)	حضري	هيكل معد للفندقة	17	27
16	مؤسسة معدة للفندقة(طارق)	حضري	هيكل معد للفندقة	14	30
17	مؤسسة معدة للفندقة(الكرامة)	حضري	هيكل معد للفندقة	12	16
18	المركب السياحي الإخوة بن مساهل	حموي	غير مصنف	48	144
المجموع				**902**	**2221**

المصدر: **مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة**، 2025.

يتضح في الجدول أعلاه أن قالمة تحتوي على 18 مؤسسة فندقية، تتوزع على 902 غرفة بسعة تقدر ب 2221 سرير، تشكل الفنادق الحموية منها 28% بمعدل 5 فنادق، مما يؤكد أن السياحة داخل الولاية هي سياحة حموية. نصف هذه المؤسسات الفندقية غير مصنفة، أما نصف الأخر مصنفة ولكن التصنيف ضعيف نجمة أو نجمتين فقط على عكس فندق مرمورة الذي تم تصنيفه 4 نجوم، وهذا ما يضعف

العرض السياحي بالمنطقة. والجدول الموالي يبين تطور عدد الفنادق في ولاية قالمة خلال الفترة (2015-2024) كالآتي:

الجدول رقم(14): تطور عدد المؤسسات الفندقية في ولاية قالمة خلال الفترة (2015-2024)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الفنادق	13	14	15	16	16	16	16	17	17	18
قدرة الاستعاب	1486	1506	1526	1651	1651	1651	1651	2075	2075	2221

المصدر: **مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة**، 2025.

نلاحظ أن من أهم عوامل الجذب السياحي هو قدرة الاستيعابية للمؤسسات الفندقية، وقدرتها على توفير الخدمات اللازمة. وكما هو موضح في الجدول أعلاه الذي يمثل عدد الفنادق والقدرة الاستيعابية لها في ولاية قالمة خلال فترة الدراسة والتي وصلت إلى 18 فندقا. نلاحظ أن عدد الفنادق تتطور بوتيرة محتشمة، حيث أنه على مدار عشر سنوات زادت ب بمعدل 5 فنادق فقط. إذ أنها زادت من 2015 إلى 2017 بمعدل فندق واحد كل سنة، ليستقر العدد من 2018 إلى غاية 2021 عند 16 فندق، ليرتفع إلى 17 فندقا سنة 2022 ويظل العدد نفسه في السنة الموالية. ليزيد بمعدل فندق واحد في سنة 2024.

أما بالنسبة لقدرة الفنادق على الإيواء فقد شهد تزايد مستمر وهذا طبيعي مع زيادة عدد الفنادق حيث بلغ سنة (2015)، 1486 سريرا ليصل إلى 2221 سرير سنة 2024، إذ بلغ متوسط عدد الاسرة خلال الفترة (2015-2024) نحو 1749.3 سرير، ويرجع ذلك إلى أن القطاع السياحي بالولاية قالمة عرف انتعاشا وحركة نشيطة نتيجة الاستثمارات التي قام بها الخواص بفضل الدعم والمرافقة في سبيل ترقية السياحة بالمنطقة وذلك بإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية لتلبية الطلب المتزايد.

2. وكالات السياحة والسفر:

إن للوكالات السياحية دورا فاعلا في إنعاش السياحة سواء الداخلية أو الخارجية، إذ يعتمد عليها السياح كثيرا نظير ما تقدمه من خدمات سياحية. والقيام بالإشهار للأماكن والمقاصد السياحية وتعمل على تسهيل اقامتهم. تضم ولاية قالمة عددا مهما من وكالات السياحة والسفر موزعة عبر أنحاء الولاية والشكل الموالي يبين تطور عدد وكالات السياحة المتواجدة بالولاية خلال الفترة (2015-2024)

الشكل رقم (6): تطور عدد وكالات السياحة والسفر في ولاية قالمة

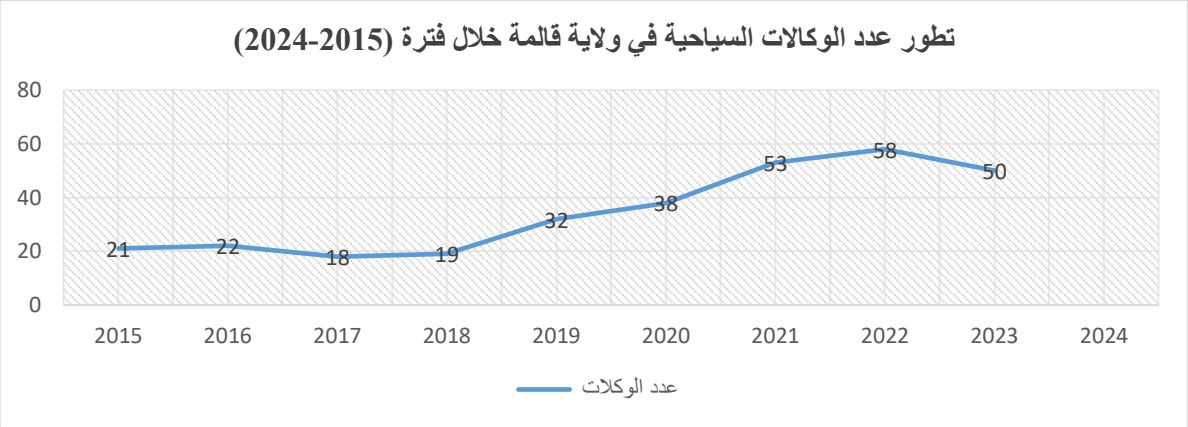

المصدر: من إعداد الطالبة **بناء على معطيات مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة،** 2025.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ الارتفاع النسبي المسجل في عدد الوكالات المتواجدة عبر إقليم الولاية خلال فترة الدراسة، حيث تضم الولاية 56 وكالة للسياحة والسفر بعد أن كانت 21 وكالة سنة 2015 وهذا الارتفاع يعكس الدور الهام الذي تلعبه وكالات السفر والسياحة في تطوير وتنظيم السياحة بالمنطقة وذلك بالترويج للمنطقة ومقوماتها، إضافة إلى تقدم خدمات أخرى كحجز الغرف ووسائل النقل والاطعام وتنظيم الرحلات الوطنية والدولية.

المطلب الثاني: الطلب السياحي على المؤسسات الفندقية

إن الطلب السياحي يعد من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها لوضع الخطة السياحية من خلال المعطيات المقدمة والتي تخص كلا من الوافدين المحليين والأجانب، ومتوسط إقامة السياح وغيرها، وفيما يلي سنحاول تحليل الطلب السياحي بولاية قالمة:

1. التدفق السياحي في الولاية خلال الفترة (2015-2024):

الجدول رقم(15): توافد عدد السياح في ولاية قالمة خلال الفترة(2015-2024)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
السياح الجزائريين	88716	91014	70122	54322	64649	17684	257321	363360	26129	1401
السياح الأجانب	2380	1564	1842	1059	1127	128	77	390	518	41469

المجموع	91096	92578	71964	55381	65776	17812	257398	36750	26647	42870

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على: **وثائق مقدمة من مديرية السياحة والصناعة التقليدية**، 2025.

نلاحظ من احصائيات الجدول أعلاه انه عدد السياح الجزائريين أكبر بكثير من السياح الأجانب، والفارق بينهم شاسع. نلاحظ وجود تذبذب مستمر بين الارتفاع والانخفاض في عدد السياح بشكل عام، حيث قُدّر العدد في عام 2015 بـ 91,096 سائحًا، ليرتفع إلى 92,578 في السنة الموالية يعود هذا العدد إلى الانخفاض المستمر في السنتين 2017 و 2018 ليصل إلى 55,381 سائحًا. بعدها يرتفع قليلًا في عام 2019 ليصل إلى 65,076 سائحًا. أما في عام 2020، فينخفض العدد بشكل كبير وملحوظ ليصل إلى 14,812 سائحًا فقط، بمعدل 128 سائحًا أجنبيا، وهذا يعود إلى غلق المطارات وقطاع السياحة بسبب جائحة كوفيد-19. بعد فتح المطارات في عام 2021، يرتفع العدد ليصل إلى ذروته طوال فترة الدراسة، مسجلًا 257,398 سائحًا، لكن منهم 77 سائحًا أجنبيا فقط، وهو أقل عدد تم الوصول إليه خلال 10 سنوات كاملة. بعدها نلاحظ انخفاضًا في عام 2022 ليصل إلى 36,750 سائحًا، من بينهم 390 سائحًا أجنبيا، وهذا يعد ارتفاعًا في عدد السياح الأجانب. وفي عام 2023، ينخفض العدد إلى 26,644 سائحًا، من بينهم 518 سائحًا أجنبيا. هنا نلاحظ ارتفاعًا تدريجيًا ومحتشمًا في عدد السياح الأجانب. يصل عدد السياح الإجمالي في عام 2024 إلى 42,870 سائحًا، من بينهم 41,469 سائحًا أجنبيا. وهنا ارتفع عدد السياح الأجانب إلى الذروة طوال العشر سنوات الماضية. وهذا إن دل على شيء، فهو يدل على أن مسؤولين القطاع السياحي اتبعوا استراتيجية جديدة للترويج للسياحة الحموية من خلال إقامة تظاهرات ترويجية في مجال السياحة للتعريف بالمنطقة والسياحة داخل الولاية وخارجها بشكل أكبر والتفاعل أكثر مع مواقع التواصل الاجتماعي عبر الصفحات الرسمية.

2. الطلب السياحي على المؤسسات الفندقية الحموية :

الجدول (16): توافد السياح على المؤسسات الحموية خلال الفترة (2015-2024)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الوافدين الجزائريين	302710	285403	289348	264993	292252	90205	257321	288729	155531	228955
عدد الأجانب	174	106	325	53	191	61	00	232	362	694
المجموع	302884	285509	289673	265046	292442	90266	257321	288961	155893	229649

المصدر: **مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة**، 2025.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد السياح على المؤسسات الحموية في تذبذب بين الطلوع والنزول من سنة إلى أخرى كما نلاحظ أيضا عدد قليل جدا من السياح الأجانب مقارنة بالجزائريين. إذ نلاحظ في سنة 2015 عدد السياح على المؤسسات الحموية بلغ 302884 سائح لينخفض إلى غاية 285509 سائح سنة 2016 ليرتفع قليلا في السنة الموالية إلى 289673سائح بعدها يأخذ هذا العدد بالانخفاض في السنتين المواليتين (2019–2020) ليصل إلى 90266 وهاذا راجع للحجر الصحي بسبب جائحة كورونا (covid 19) حيث وصل عدد الأجانب منهم 61 سائح فقط، ثم يرتفع العدد إلى 257321 سائح في السنة الموالية مع تسجيل انعدام تام في عدد السواح الأجانب، ليرتفع في سنة 2022 العدد سواء عدد الجزائريين إلى 288729 أو عدد الأجانب الذي كان منعدم السنة التي قبلها ليصل إلى 232 سائح أجنبي. ليعود العدد الإجمالي إلى الانخفاض سنة 2023 لكن عكس عدد الأجانب الذي سجل ارتفاع يصل إلى 362 سائح أجنبي، ليرتفع العدد مجددا سنة 2024 إلى 229649 سائح من بينهم 694 سائح أجنبي ليصل العدد إلى ذروته طول فترة الدراسة، من هنا نرى أنه يجب على العاملين في القطاع والمسؤولين العمل أكثر فأكثر لتوفير مرافق أكثر وخدمات أكثر تساهم في عملية الجذب السياحي للأجانب والتفاعل أكثر عبر مواقع التواصل لنشر توعية أكبر والمساهمة في الترويج للمنابع الحموية بالولاية.

3.الطلب السياحي على الوكالات السياحية:

تعتبر الوكالات السياحية المتواجدة في الوطن واحدة من أهم العوامل التي تساعد في تطوير النشاط السياحي لما لها أهمية في التعريف بالمنطقة كوجهة سياحية سواء للأجانب أو السياح المحليين، لأنها تمكنهم من الاستفادة لأكبر قدر ممكن من الخدمات والمرافق السياحية المتواجدة في المنطقة، والجدول التالي يوضح تتطور عدد السياح المؤطرين من قبل هذه الوكالات خلال فترة (2015—2024):

الجدول(17): تطور عدد السياح المؤطرين من قبل الوكالات السياحية خلال الفترة (2015–2024):

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد السياح	3468	3095	13448	5954	2763	538	00	1780	4463	12851
عدد الأجانب	187	106	182	146	222	17	00	32	102	571
نسبتهم%	5.39	3.42	1.35	2.45	8.03	0.61	00	1.79	2.28	4.44

المصدر: من اعداد الطالبة **استنادا لوثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية قالمة**، 2025.

نلاحظ من الجدول أعلاه تغير في عدد السياح المؤطرين من قبل الوكالات السياحية حيث وصل عددهم إلى 3468 سائح مؤطر سنة 2015 بنسبة 5.39% سائح أجنبي، لينخفض العدد في السنة الموالية الى 3095 سائح بنسبة 3.42% سائح أجنبي، ليرتفع العدد إلى 13448 سائح مؤطر في سنة 2017 بنسبة 1.35% سائح أجنبي مؤطر مع أنه هناك ارتفاع في عددهم إلى 182 سائح أجنبي ولكن نفسر انخفاض نسبتهم يرجع إلى ارتفاع عدد السياح المحليين أكثر هذه السنة، أما في السنة الموالية وعلى الرغم من ارتفاع نسبتهم إلى 2.45% مع أن عددهم انخفض بسبب انخفاض السياح المحليين، لينخفض عدد السياح المؤطرين إلى 2763 سائح مؤطر مع تسجيل ارتفاع في عدد الأجانب منهم ب 222 سائح أجنبي مؤطر بنسبة 8.03% لينخفض لعدد سنة 2020 إلى 538سائح مؤطر وهذا راجع إلى الحجر وتوقيف الرحلات بسبب وباء كورونا، لينعدم تماما في سنة 2021 لاستغناء السياح عن خدمات هذه الوكالات، ليأخذ العدد في الارتفاع طوال 3 سنوات التالية ليصل إلى ذروته بعدد 12851 سائح مؤطر بعدد 571سائح أجنبي. وهذا راجع بدوره على أن ارتفاع عدد الوكالات السياحية وهو ما أدى بدوره إلى زيادة عدد السياح المؤطرين من قبلهم. يعود هذا الانخفاض في عدد السياح الأجانب المؤطرين من قبل الوكالات وبعيدا عن استغنائهم عن خدماتها تفشي الوباء إلى عدم فاعلية الترويج السياحي لنقل الصورة السياحية للمنطقة.

المطلب الثالث: تحليل الطلب السياحي وفقا لمؤشرات الطلب

يعد الطلب السياحي يعد من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها لوضع الخطة السياحية وهذا عن طريق دراسة مجموعة من المؤشرات تخص كلا من الوافدين المحليين والأجانب، ومتوسط إقامة السياح وغيرها، وفيما يلي سنحاول تحليل الطلب السياحي بولاية قالمة

1. متوسط إقامة السائح في المؤسسات الحموية

الجدول رقم(18): متوسط إقامة السائح في المؤسسات الحموية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الليالي	162131	182384	132578	115397	124660	46489	88480	93860	57183	93342
النزلاء	68096	100267	80774	49489	87109	34270	52985	77991	17194	18415
المتوسط	2.38	1.81	1.64	2.33	1.43	1.35	1.66	1.20	3.32	5.06

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا لمعطيات مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية، 2025.

يعد مؤشر متوسط إقامة السياح مؤشرًا مهمًا له عدة إيجابيات وانعكاسات. فكلما طالت مدة الإقامة، دلّ ذلك على أن المنطقة السياحية تملك مؤهلات ومعالم سياحية كبيرة تجعل السائح معجبًا بها، وبالتالي

يستمر في البقاء فيها بشكل أطول. يساعد هذا على ترك أثر كبير في الاقتصاد، فالسائح كلما أقام مدة أطول، اضطر لصرف أموال، وهي عبارة عن عملات صعبة لا سيما إن كانوا أجانب، مما يضخ مداخيل لتلك المنطقة وللدولة أيضًا. وكما هو موضح في الجدول، فإن متوسط إقامة السائح يتراوح بين يومين وخمسة أيام، وهذا ضعيف جدا مقارنة بالمقومات الطبيعية السياحية التي تزخر بها المنطقة، وترجع أسباب هذا الضعف إلى نقص المرافق السياحية بالمنطقة والعمالة المؤهلة والمتخصصة لتوفير الخدمات للسياح وهو ما يفسر عدم إطالة الإقامة فيها.

2. التغيرات الموسمية السياحية للمؤسسات الحموية:

يمكن توضيح أثر التغيرات الموسمية السياحية للمؤسسات الحموية الموجودة على تراب الولاية لسنة 2024 في الجدول التالي:

جدول(19): أثر التغيرات الموسمية السياحية لسنة 2024

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
السواح	4602	3768	978	2276	4926	2753	2985	3302	2648	4117	4247	6268

المصدر: **مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولايةٌ قالمة**، 2025.

الشكل رقم (7): أثر التغيرات الموسمية السياحية في ولاية قالمة لسنة 2024.

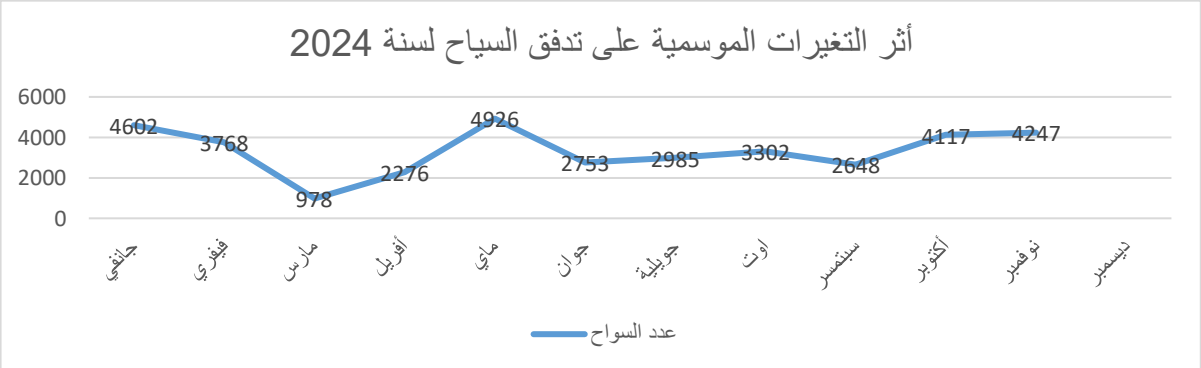

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات مقدمة من طرف **مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولايةٌ قالمة**،2025.

نلاحظ أن عدد السياح يرتفع بشكل كبير خلال موسم الذروة السياحية، نتيجة للظروف المناخية الملائمة وتوافق أوقات العطل في شهري نوفمبر وديسمبر، حيث يشهد هذان الشهران ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد السياح. وعلى النقيض، ينخفض الطلب السياحي بشكل كبير في موسم الصيف وارتفاع درجات الحرارة، وذلك ابتداءً من شهر مارس وحتى شهر سبتمبر.

لهذا السبب، نجد عزوفاً من السياح عن زيارة الينابيع الحموية، باستثناء شهر مايو الذي يشهد إقبالاً كبيراً. يعود ذلك إلى تغير الطقس في هذا الشهر وكثرة هطول الأمطار، بالإضافة إلى انتهاء الامتحانات المدرسية وبداية العطلة. بعد ذلك، يتحسن إقبال السياح تدريجياً في فصل الخريف. مما يجعل السوق السياحي غير متوازن على مدار العام.

المبحث الثالث: الاستثمار السياحي بولاية قالمة ومساهمة السياحة في التنمية المحلية

يساهم القطاع السياحي في دفع عجلة التنمية المحلية عبر مجموعة واسعة من المجالات، وسنركز هنا على أبرز أثاره الاقتصادية على مستوى الولاية:

المطلب الأول: دور السياحة الحموية في التشغيل:

إن مدى تأثير السياحة على خلق الوظائف ومناصب الشغل يعتمد بشكل مباشر على مدى دعم الدولة وتشجيعها للاستثمار فيه. فالقطاع السياحي يتجاوز توفير مناصب شغل مباشرة فقط بل هو يمثل محركا للعديد من القطاعات الأخرى. أضف إلى ذلك أنه ينعش الأنشطة التجارية في الوجهات السياحية، ما يساهم في إنهاء عزلة هذه المناطق ويزيد من حيويتها الاقتصادية. وعلى مستوى الولاية فإن مناصب الشغل المباشرة التي وفرتها السياحة خلال عام 2024 موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (20): تغيرات عدد مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة لسنة 2024 بالولاية

	الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
عدد العمال	دائم	392	414	400	397	430	435	447	331	419	462	462	460
	مؤقت	78	78	92	94	118	65	77	91	94	127	124	131
المجموع	المجموع	470	492	492	491	548	500	524	422	513	589	586	591

المصدر: **مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية قالمة**، 2025.

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن مناصب الشغل في تغير مستمر طوال أشهر السنة. فنلاحظ خلال أول شهر في السنة بلغ عدد مناصب الشغل 470 منصبًا، ليعرف بعدها تحسنًا ملحوظا في فترة الصيف ب 524 منصب ليرتفع مجددا إلى 591 منصب عمل خلال شهر ديسمبر. وهذا إن فُسّر، فهو يفسر بارتفاع عدد السياح خلال هذا الشهر من السنة، مما يحتاج فيه القطاع إلى زيادة في اليد العاملة. كما تجدر الإشارة إلى أن ما يميز هيكل العمالة في القطاع السياحي هو مناصب الشغل المؤقتة التي تتغير

مع تغير مواسم السياحة، إذ أن ارتفاع عدد السياح في موسم معين يتطلب يدًا عاملة إضافية أكبر في مختلف الأنشطة ذات العلاقة بالسياحة.

يُسهم القطاع السياحي بفاعلية في تقليص معدلات البطالة، كونه قطاعًا خدميًا يعتمد بشكل كبير على القوى العاملة الماهرة. تتطلب الخدمات السياحية موظفين ذوي كفاءة عالية في مجالات الفندقة والسياحة، بالإضافة إلى عمال مهنيين يضمنون جودة الخدمات ونظافة المرافق، مما يعزز تجربة السائح ويترك لديه انطباعًا إيجابيًا.

يعتمد التوظيف في هذا القطاع على العمالة المؤقتة بسبب الطبيعة الموسمية للخدمات السياحية. ففي فصلي الشتاء والربيع يزداد الطلب على الخدمات السياحية، بينما ينخفض بشكل ملحوظ في الصيف. هذا التباين يؤثر على كافة الأنشطة المرتبطة بالسياحة، بما في ذلك المطاعم والمقاهي. بالإضافة إلى ذلك، تلعب السياحة الحموية دورًا محوريًا في دعم فرص التشغيل بولاية قالمة. فمن خلال تحويل إمكانيات الولاية إلى منتجات سياحية متكاملة، حيث تساهم المؤسسات الخدمية في توفير العديد من مناصب العمل المباشرة.

الجدول رقم(21): تغيرات عدد مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة خلال الفترة (2022-2024) بالولاية

	2022	2023	2024
عدد مناصب الدائمة	405	405	460
عدد مناصب المؤقتة	86	71	131
المجموع	491	476	591

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا لمعطيات مقدمة من طرف **مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية**، 2025.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد مناصب العمل الدائمة خلال السنتين 2022 و2023 ثابت وهذا راجع لثبات عدد المؤسسات الفندقية خلال هاتين السنتين ليرتفع العدد في سنة 2024 ليصل إلى 460 منصب دائم وهذا بسبب زيادة عدد المؤسسات الفندقية بمعدل فندق واحد، على عكس ذلك نلاحظ تذبذب في عدد مناصب العمل المؤقتة على الرغم ثبات عدد المؤسسات الفندقية في 2022 و2023 وهذا راجع لعدة عوامل منها تغير احتياجات هذه المؤسسات للعمالة فيها ليرتفع بشكل طبيعي في السنة الموالية إلى 131 منصب عمل مؤقت للزيادة في الحضيرة الفندقية.

المطلب الثاني: دور المداخيل والجباية السياحية في التنمية المحلية

يعتبر رقم أعمال الهياكل الفندقية من أهم المؤشرات التي تعكس حركة ونشاط القطاع السياحي، وأن ارتفاع رقم أعمال هذه المؤسسات يؤثر إيجابيا على الاقتصاد المحلي والوطني على حد سواء، والجدول التالي يوضح رقم أعمال الهياكل الفندقية خلال الفترة (2015-2024):

1. رقم أعمال الهياكل الفندقية:

جدول رقم(22): تطور رقم العمال للمؤسسات الفندقية خلال الفترة (2015-2024)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
رقم الاعمال	457092078.05	266794319.61	311497144.71	549965102.12	1722477774.10
السنة	2020	2021	2022	2023	2024
رقم الاعمال	290661844.49	473985482.62	418935425.52	/	5.734.494.949.58

المصدر: **مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة**، 2025.

نلاحظ في الجدول أعلاه زيادة ملحوظة في رقم الأعمال من سنة إلى أخرى؛ فقد كان في عام 2016 (457092078.05) دينار ليصل إلى (5.734.494.949.58) دينار عام 2024، ونلاحظ أن رقم الأعمال وصل في عام 2019 إلى (1722477774.10) دينار، ثم انخفض بشكل كبير في السنة التي تليها في 2020، ويعزى ذلك إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على العالم بأسره، حيث توقفت جميع الأنشطة، وعلى رأسها النشاط السياحي. وفي عام 2022، نلاحظ تحسنًا تدريجيًا، مما يدل على عودة القطاع للعمل إلى أن وصل إلى ذروته في عام 2024.

2. الضرائب والرسوم:

تُفرض على المؤسسات السياحية، وخاصة الفنادق، ضريبة تُعرف بـ"الرسم على الإقامة". تُجبى هذه الضريبة من قبل البلديات الواقعة في نطاق هذه المؤسسات، بهدف تعزيز ميزانياتها وتغطية تكاليفها. تهدف هذه الأموال في النهاية إلى تلبية احتياجات المجتمع المحلي ودعم القطاع السياحي.

تدفع المؤسسات السياحية، كالفنادق والوكالات السياحية، نوعين من الضرائب التي تُقسّم بين البلدية والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية. تُجبى هذه الضرائب من قبل مديرية الضرائب، وتُخصص الولاية الحصة الأكبر منها بفضل مرسوم وزاري، نظراً لدورها الحيوي في خدمة المواطن. تلتزم الولاية بتلبية

احتياجات المجتمع المحلي وتعزيز التنمية في المنطقة، بما يتماشى مع الأهداف البلدية العامة والخاصة. أما حصة الولاية من هذه الضرائب، فتُستخدم لسد العجز وتشجيع التنمية الاجتماعية والثقافية والعلمية في المنطقة من خلال توفير الدعم المالي اللازم. ويُخصص الصندوق المشترك للجماعات المحلية لمعالجة العجز المالي في المدن الريفية.

المطلب الثالث: الاستثمار والدعم السياحي بولاية قالمة

يحتل الاستثمار السياحي مكانة حيوية في تحقيق التنمية الوطنية والمحلية، لدوره الفعال في توفير فرص العمل وتمويل مشاريع البنية التحتية ودعم المنتجات والخدمات المحلية. وقد أولت الجزائر اهتماماً كبيراً بهذا القطاع، من خلال تخصيص الميزانيات ومنح التسهيلات المالية والقانونية لجذب الاستثمارات والنهوض بهذا القطاع يتطلب سياسة وطنية شاملة، وهو ما تعمل عليه السلطات العمومية حالياً.

تشهد ولاية قالمة انتعاشاً في الاستثمارات السياحية، تتجسد في مشاريع بناء وترميم (منها المنجز وقيد الإنجاز)، وتصنف إلى مشاريع توسع سياحي (عمومي) ومشاريع دعم هياكل (خاص). سنقدم هنا تحليلاً وتقييماً لمواقع الاستثمارات السياحية في ولاية قالمة ومساهمتها في التنمية المحلية.

1. مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز بالولاية:

تشهد الولاية توسعا سياحيا هاما، حيث تندرج الاستثمارات السياحية والتي هي طور الإنجاز في إطار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة القطاع السياحي في أفاق 2030 لتجسيد مشاريع ضخمة من شأنها أن تنعش السياحة المحلية والوطنية. (أنظر الملحق رقم 03).

والجدول التالي يوضح بعض المشاريع التي تعتبر في طور الإنجاز بالولاية:

الجدول(23): مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز الى غاية أفريل 2025:

الرقم	نوع المشروع	موقع المشرع: داخل او خارج منطقة التوسع السياحي	الطبيعة القانونية	معدل التقدم في العمل	التوجه	عدد الأسرة	عدد الوظائف المباشرة	تكلفة المشروع مليون دينار جزائري
1	مجمع سياحي	بلدية حمام دباغ خارج	ملك للدولة	%100	حموي	237	200	1503

		منطقة التوسع السياحي						
2	فندق1*	بلدية بلخير خارج م.ت.س	ملكية خاصة	57%	حضري	23	20	140
3	فندق3*	بلدية قالمة خارج م.ت.س	ملكية خاصة	18%	حضري	94	20	504.6
4	فندق3*	بلدية حمام دباغ خارج م.ت.س	ملك للدولة	68%	حموي	10	44	300
5	شقق	بلدية واد زناتي خارج م.ت.س	ملك للدولة	18%	حضري	236	100	616.48
6	فندق2*	بلدية حمام دباغ خارج م.ت.س	ملكية خاصة	95%	حضري	45	28	38.88
7	فندق*	بلدية هواري بومدين خارج م.ت.س	ملكية خاصة	Non	حضري	24	12	30.15

المصدر: **مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة**، 2025.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا أن ولاية قالمة تسجل تطورًا واضحًا في قطاع السياحة بالتركيز على توسيع المشاريع الاستثمارية، سواء كانت حضرية أم حمامات، وصولًا إلى إقامة فندقية لتلبية جميع احتياجات السياح.

كما يبين الجدول الأهمية البالغة لهذه الاستثمارات في خلق فرص عمل وتقوية الاقتصاد المحلي. فمشروع المجمع السياحي في بلدية حمام دباغ، على سبيل المثال، وفر 200 منصب شغل ويضم 237 سريرًا، وبلغت تكلفته ما يقارب 1503 مليون دينار جزائري .

هناك أيضًا مشاريع لم تكتمل بعد، مثل الفندق في بلدية بلخير الذي وصلت نسبة نموه إلى 57%. لا يزال هذا المشروع يواجه بعض المعوقات، حيث يجري حاليًا إعداد ملف الائتمان البنكي الخاص به. أما الفندق المتواجد في بلدية حمام أولاد علي، فهو في انتظار الحصول على باقي رصيد البنك لإتمامه.

هذا كله يدل على اهتمام الولاية والجهود التي تبذلها لإنجاز هذه المشاريع الاستثمارية لتطوير هذا القطاع الحيوي.

2. مشاريع الاستثمار المتوقفة عن الإنجاز بالولاية:

يبين الجدول الموالي مجموعة من المشاريع الاستثمارية التي تم البدء في إنجازها في ولاية قالمة، لكنها توقفت لأسباب معينة: (أنظر الملحق رقم 04).

الجدول رقم(24): المشاريع المتوقفة عن الإنجاز إلى غاية أفريل 2025

الرقم	نوع المشروع	موقع المشروع	الطبيعة القانونية للملكية	معدل التقدم في العمل	توجهه	عدد الاسرة	عدد مناصب العمل المباشرة	تكلفة المشروع مليون دينار جزائري
1	فندق +حمام	بلدية حمام دباغ	ملكية خاصة	20%	حمويي	86	42	62.73
2	شقق فندقية	بلدية بوحمدان	ملك للدولة	30%	مناخيي	94	22	211.83
3	فندق1*	بلدية عين بلعبيد	ملك للدولة	45%	حضري	72	40	436.87
4	فندق2*	بلدية حمام دباغ	ملكية خاصة	35%	حضري	90	40	121.86
5	فندق+ مركز حموي3*	بلدية عين عربي	ملكية خاصة	45%	حموي	304	100	421.52
6	فندق2*	بلدية حمام النبائل	ملكية للدولة	15%	حضري	80	30	295.93
7	فندق2*	بلدية حمام دباغ	ملكية خاصة	20%	حضريي	102	15	120

المصدر: **مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة**، 2025.

يتضح من الجدول أعلاه أنه على غرار المشاريع المكتملة، توجد مشاريع أخرى توقفت بنسب تقدم مختلفة في العمل. تنوعت هذه المشاريع بين فنادق ثلاث نجوم، وشقق فندقية، وفنادق بحمامات، ومراكز.

نلاحظ أن بعض المشاريع وصلت نسبة تقدمها إلى 45% وتوقفت. على سبيل المثال، فندق ببلدية عين بلعبيد توقف لأنه لم يتم تعديله ليتوافق مع القانون الجديد. أما المشروع في بلدية عين العربي فقد توقف لوجود مشكلة مع مواطني المنطقة التي يقع فيها. وبالنسبة للمشروع رقم (2)، فسبب توقفه هو وفاة المستثمر

واندلاع نزاع بين الورثة، بالإضافة إلى أسباب أخرى متعددة تخص كل مشروع على حدة وأدت إلى توقفه. وتجمل خاصة في تأخير التمويل وعدم توفره.

3. المشاريع الاستثمارية المكتملة الإنجاز والمشغلة في الولاية:

الجدول رقم(25): جدول المشاريع مكتملة الإنجاز 100% والمشتغلة:

الرقم	نوع المشروع	موقع المشروع	الطبيعة القانونية للأرض	معدل التقدم في العمل	التوجه	عدد الاسرة	عدد مناصب العمل المباشرة	تكلفة المشروع مليون دينار جزائري
1	منتجع سياحي	حمام دباغ	ملكية الدولة	99%	حموي	237	200	1503
2	فندق2*	حمام ولاد علي– هيليوبوليس	ملكية خاصة	95%	حضري	45	28	38.88
3	فندق1*	هواري بومدين	ملكية خاصة	100%	حضري	24	12	30.15

المصدر: **مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة**، 2025.

من الجدول أعلاه، يتضح أن هناك ثلاثة مشاريع مكتملة الإنجاز في ولاية قالمة: الأول هو مجمع سياحي في حمام دباغ، والثاني فندق ببلدية هيليوبوليس، والثالث فندق آخر ببلدية هواري بومدين. هذه المشاريع تعكس التزام الولاية بتعزيز بنيتها التحتية السياحية.

3. المشاريع الاستثمارية غير المنطلقة في الولاية: (أنظر الملحق رقم 05)

الجدول رقم(26): مشاريع استثمارية غير منطلقة إلى غاية أفريل 2025

الرقم	نوع الشروع	موقع الشروع	الطبيعة القانونية للأرض	طبيعة المشروع امتداد او جديد	التوجه	عدد الاسرة	عدد مناصب العمل المباشرة	تكلفة المشروع مليون دينار جزائري

1	Motel	بلديية قلعة بوصبع	ملكية للدولة	انجاز جديد	مناخي	49	28	40
2	Motel	بلدية قلعة بوصبع	ملكية خاصة	انجاز جديد	مناخي	90	40	57.49
3	امتداد مجمع بوشهرين	خمام ولاد علي– هيليوبوليسس	ملكية خاصة	امتداد	حموي	172	220	209.48
4	فندق1*	بلدية حمام دباغ	ملكية خاصة	انجاز جديد	حضري	66	35	82.77
5	فندق2*+حمام	بلدية حمام دباغ	ملكية خاصة	انجاز جديد	جضري	99	90	204.40
6	امتداد مجمع السياحي الشلالة	بلدية حمام دباغ	ملكية خاصة	امتداد	حموي	320	160	895.64
7	فندق 2*	بلدية بوعاتي محمد	ملكية خاصة	نقل المبنى	حضري	72	10	26.62
8	إقامة سياحية	بلدية حمام دباغ	ملكية خاصة	انجاز جديد	حضري	120	50	241.41
9	فندق	بلدية حمام دباغ	ملكية خاصة	انجاز جدييد	حضري	88	30	205.60
10	فندق	بلدية حمام دباغ	ملكية للدولة	انجاز جديد	حضري	136	101	1000

المصدر: **مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة**، 2025.

يوجد على مستوى ولاية قالمة، يوجد 10 مشاريع لم يبدأ تنفيذها بعد. تنوعت هذه المشاريع بين جديدة وتمديد لمشاريع منجزة بالفعل، إضافة إلى مشاريع ممثلة وغيرها. تهدف هذه المشاريع إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل، وتوسيع عوامل الجذب السياحي.

على سبيل المثال، يساهم توسيع المجمع السياحي "الشلال" في توفير 160 منصب عمل و320 سريرًا، ويمتد مجمع "بوشهرين" ليساهم في توفير 220 منصب عمل و172 سريرًا.

يعود عدم بدء تنفيذ هذه المشاريع إلى مجموعة من التحديات، منها على سبيل المثال: مشاريع رُفض تجديدها لوجود قناة لمياه الشرب تمر عبر الأرض المخصصة لها، ومشاريع تواجه مشكلة في التمويل، وأخرى تنتظر موافقة الوزارة، بالإضافة إلى أسباب أخرى متعددة.

المطلب الرابع: آفاق القطاع السياحي بولاية قالمة وأهم الصعوبات والتحديات التي واجهته

تسعى السلطات في ولاية قالمة إلى تحسين وتطوير القطاع السياحي فيها إذ تتطلع إلى آفاق مستقبلية واعدة وفي ظل ذلك فهي تواجه عدة عراقيل أثناء تنفيذ ذلك.

1. آفاق القطاع السياحي بولاية قالمة:

إن توجهات الدولة في السنوات الأخيرة كانت في مجملها تنصب حول التركيز على قطاع السياحة باعتباره من بين القطاعات التي تكون خلاقة للثروة وبديلا للمحروقات. حيث قسمت مناطق الوطن إلى أقطاب سياحية بامتياز. وبما أن ولاية قالمة وبما تتميز به من مؤهلات حموية يمكن اعتبارها قطبا حمويا سياحيا بامتياز. فقد أعطت الدولة اهتماما بالغ للجانب الحموي من خلال إعادة إحصاء للخريطة الحموية عبر الوطن وخصوصا الأقطاب الحموية ومن بينها ولاية قالمة .

وما نلاحظه يوميا من طلبات استثمار في المجال الحموي لدليل على نجاح هذا النمط من السياحة الحموية حيث أن المنابع الموجودة على مستوى الولاية كلها مستغلة أو في طريق الاستغلال بعد حصول أصحابها على عقود الامتياز لاستعمال واستغلال المياه الحموية لأغراض علاجية. ولم يبق إلا منبع حموي واحد وهو منبع العساسلة الذي يقع في منطقة جغرافية وعرة ومحاط بأملاك خاصة مما تعذر لحد الآن الاستثمار فيه.

ونؤكد على ضرورة تهيئته لإعداده للاستثمار .

فوزارة السياحة والصناعة التقليدية لا تدخر جهدا في سبيل تذليل كل العقبات أمام كل من يريد رفع التحدي من أجل جعل ولاية قالمة رائدة بمحطاتها الحموية وطنيا ولم لا عالميا.

2. التحديات التي تواجه القطاع السياحي في الولاية:

ورغم توفر الولاية على مقومات وهياكل سياحية هامة، إلا أن السياحة لا تزال تعاني من عدة تحديات أهمها:

– نقص الاحترافية وغياب مخططات التكوين المستمر والمؤهل للمستخدمين على مستوى المرافق السياحي؛

– ضعف قدرات الإواء وارتفاع أسعار الخدمات فضلا عن ضعف الخدمات المقدمة في مجال السياحة والتي لا تستجيب للمقاييس العالمية؛

– غياب دور الجماعات المحلية في تطوير النشاطات السياحية؛

– عدم التمكن من تصنيف مناطق توسع سياحي جديدة، ونقص العقار الموجه للاستثمار السياحي الخاص؛

– ندرة النشاطات شبه السياحية كالصيد الترفيهي، والجولات بالقوارب على السدود، والألعاب التقليدية، ومراكز تربية الخيول وغيرها؛

– استغلال غير عقلاني للمياه الحموية بسبب عدم ربطها بمياه الشرب؛ لأن المياه الحموية موجهة لأغراض علاجية فقط؛

– دور الدواوين والجمعيات السياحية في عملية الترقية السياحية غير كافٍ بسبب نقص التمويل، ونقص الاحترافية، وضعف التسويق والترويج للوجهة السياحية من طرف متعاملي القطاع؛

– انعدام التجهيزات والمساحات المهيأة للاستراحة والترفيه داخل الفضاءات الغابية السياحية؛

– وجود عراقيل تعترض إتمام إنجاز المشاريع السياحية للدخول في الاستغلال والعمل؛

– عدم مرافقة عملية عصرنة مرافق الإيواء للتكيف مع معايير التصنيف والجودة؛

– انخفاض الوعي الثقافي في التعامل سواء من قبل الموظفين أو السياح خاصة المحليين؛

– ضعف الإرشاد والتعريف بالتراث السياحي؛

–ضعف توفر الأمن بالشكل الكافي، مع عدم استجابته في الوقت المناسب في حال وقوع مشاكل؛

– تدهور خدمات النقل والذي يعتبر من أكبر معوقات السياحة الحموية بالولاية؛

– ضعف اليد العاملة المؤهلة التي تعمل على مستوى الاستقبال والتوجيه.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية وتحليل واقع السياحة الحموية بولاية قالمة، تبيّن أن هذه الأخيرة تعتبر قطب سياحي حموي لما تتوفر عليه من مؤهلات طبيعية وسياحية معتبرة، بفضل تعدّد ينابيعها الحارة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي بين ولايات الشرق الجزائري. وقد أظهرت النتائج أن السياحة الحموية تُساهم بشكل متزايد في تنشيط الدورة الاقتصادية المحلية، من خلال خلق فرص عمل وتحفيز الاستثمارات، وتفعيل الأنشطة المرتبطة بالسياحة كالإيواء والنقل، وغيرها من الخدمات.

ورغم هذا الدور الإيجابي، إلا أن القطاع لا يزال يواجه عدة معوّقات، أبرزها نقص الهياكل القاعدية وضعف التأطير والترويج، إضافة إلى غياب التنسيق بين الفاعلين المحليين، ومحدودية وكالات السياحة المتخصصة في تسويق هذا المنتوج. كما أن استقبال الوافدين، سواء المحليين أو الأجانب، لا يزال دون المستوى المطلوب من حيث الخدمات وجودة المرافق، ما يؤثر على تنافسية الولاية كوجهة حموية على الصعيد الوطني والدولي.

خاتمة

من خلال ما سبق نخلص إلى أن السياحة الحموية لها دور مهم جدا في تطوير التنمية المحلية بالمنطقة، حيث تم إبراز أهم متطلبات وركائز السياحة الحموية التي تقوم عليها هذه الأخيرة لتفعيل دورها في استقطاب السياح للمنطقة. كما تعتبر التنمية المحلية من المفاهيم المحورية في الدراسات التنموية المعاصرة، حيث تمثل نقطة التقاء بين الطموحات المجتمعية والجهود المؤسسية لتحقيق نقلة نوعية في حياة الأفراد والجماعات على المستوى الأدنى من التقسيم الإداري. ولم تعد التنمية مجرد مؤشرات اقتصادية كلية، بل أصبحت عملية شاملة ومتكاملة تستهدف تحسين نوعية الحياة بكافة جوانبها، من خلال استثمار الموارد المتاحة وتعزيز المشاركة الفاعلة للسكان المحليين.

وتجدر الإشارة على أن الجزائر تزخر بكم هائل من التضاريس الحموية الموزعة عبر كامل التراب الوطني، من ينابيع حموية وحمامات معدنية وغيرها، ولقد بذلت الجزائر العديد من الجهود والاستراتيجيات بغية الارتقاء بهذا القطاع ليحقق نموًا متزايدًا، لاعتباره قطاعًا حيويًا يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

تبين لنا من خلال الدراسة أيضًا وجود علاقة وطيدة بين الصناعات التقليدية والسياحة، إذ إن الزائر الذي يود استكشاف مختلف الصناعات التقليدية في المنطقة قد يصبح سائحًا حمويًا بعدها في الولاية، فتكون هذه الأخيرة عنصر جذب للسياح.

كما أن ولاية قالمة تزخر بمؤهلات حموية كبيرة حيث تتميز بموارد حموية ومنابع معدنية ساخنة تجعل منها وجهة سياحية علاجية بارزة على المستويين المحلي والوطني مما أدى إلى زيادة الاستثمار السياحي من قبل الدولة أو الخواص للاستغلال الأمثل لهذه الموارد الحموية، مما ساعد في خلق فرص عمل وامتصاص البطالة أكثر، كذلك تحقيق ربح اقتصادي محلي ووطني هائل وجذب للعملات الصعبة للدولة.

1. اختبار صحة الفرضيات:

بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج فقد تم:

الفرضية الأولى: تعتبر مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية قاعدة من أهم قواعد التنمية، وكذلك توافق المجهودات التنموية مع احتياجات المجتمع المحلي، وأيضًا وجوب الاعتماد على الموارد المحلية المتوفرة.

من خلال دراستنا النظرية، تبين لنا أن من أهم المرتكزات والقواعد الأساسية للتنمية المحلية أنه يجب إشراك الأفراد المحليين في عملية التنمية، مع استغلال القدرات والموارد المحلية وتنميتها لتعود الفائدة على المجتمع المحلي ذاته، وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية: تعمل السلطات المحلية على وضع برامج لتشجيع الاستثمار السياحي الحموي والاهتمام بقطاع السياحة لتحقيق التنمية المحلية.

من خلال دراستنا النظرية، تبين لنا أن السلطات الجزائرية قد قامت بالعديد من المجهودات في سبيل ترقية السياحة الحموية. ولم تقتصر هذه المجهودات فقط على سن قوانين تساعد وتنظم هذا القطاع، بل قامت كذلك بوضع مخطط توجيهي لتهيئة السياحة، وأطلقت بوابات إلكترونية لتسويق المنطقة بشكل أكبر كما قامت بتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي كإعطاء إعفاءات من الضرائب وغيرها من التسهيلات. وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة: يعزز المخطط التوجيهي السياحي 2030 السياحة الحموية في الجزائر

من خلال دراستنا النظرية، يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 الإطار المرجعي للسياسة الجديدة التي تبنتها الدولة الجزائرية، حيث يترجم إرادتها في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية، بما يشمل السياحة الحموية. وتسعى الجزائر إلى إعطاء قطاع السياحة أبعادًا هامة بالنظر إلى قدراته ومميزاتها الطبيعية والحموية. وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الثالثة.**

الفرضية الرابعة: تزخر الجزائر بالعشرات من الينابيع المعدنية الطبيعية القادرة على أن تساهم في بناء قاعدة متينة لجذب السياح، سواء المحليين أو الأجانب.

من خلال دراستنا التطبيقية تمتلك الجزائر قدرات ومؤهلات حمّوية معتبرة موزعة عبر كل التراب الوطني، وتتسم مياهها الحمّوية بالعديد من المميزات والخصائص العلاجية من بين هذه المؤهلات منابع وحمامات وحسب الدراسات التي أجريت في الجزائر هناك 283 منبع تم اكتشافه عبر كامل التراب الوطني موزعة في مناطق مختلفة بأعداد متفاوتة منها 100 منبع ذات أهمية وطنية. مما جعل منها وجهة سياحية علاجية بامتياز. وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الرابعة.**

الفرضية الخامسة: ولاية قالمة تساهم في صناعة السياحة الحموية في الجزائر من خلال القدرات السياحية التي تتوفر عليها.

من خلال دراستنا النظرية، تضم ولاية قالمة 15 منبع حموي منها التي تم استغلالها والأخرى لم يتم استغلالها حيث تقع وسط العديد من المناظر الطبيعية الخلابة التي تحيط بها، من بين هذه المنابع يوجد فقط منبعين غير مستغلين ببلدية بوحشانة. إذ تعد من أكثر ولايات الوطن احتواء للمنابع والحمامات الحموية. وبهذا نثبت **صحة الفرضية الخامسة.**

2. نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم ما توصل إليه من نتائج:

-تمتلك الجزائر مقومات حموية هائلة موزعة على جميع التراب الوطني بين الولايات.

-التنمية المحلية هي القاعدة الأولى لتحقيق تنمية وطنية شاملة، وذلك بالمشاركة الشعبية وتفعيل دور الجماعات المحلية.

-تبين لنا أن السياحة الحموية في ولاية قالمة ساهمت في جذب السياح للمنطقة، مما ساهم في ارتفاع الدخل وزيادة فرص العمل.

-هناك علاقة وطيدة بين السياحة والصناعات التقليدية، فهما وجهان لعملة واحدة يؤثر أحدهما في الآخر ويتأثر منه.

-تعتبر السياحة الحموية من بين البدائل الأكثر اعتمادا عليها للتخلص من التبعية للريع البترولي؛

-يتجلى دور السياحة الحموية في دفع عجلة التنمية المحلية من خلال دورها البارز في مجال التشغيل بالإضافة إلى مساهمتها في إنتاج القيمة المضافة والناتج المحلي؛

–تعتبر السياحة الحموية نشاطا موسميا بحيث تكون فصول يكثر فيها توافد الزوار وأخرى يكاد ينعدم كما تتأثر السياحة بعوامل أخرى مثل جائحة كورونا؛

– تبين الدراسة أن هناك مجموعة من العراقيل الكثيرة التي تواجه السياحة الحموية في ولاية قالمة.

3. الاقتراحات:

في ضوء الدراسة تم وضع جملة من الاقتراحات، تتمثل في:

– تحسين وتطوير البنية التحتية للولاية والعمل على زيادة المرافق والخدمات فيها.

– استغلال التكنولوجيا والتسويق الإلكتروني للترويج بشكل أكبر لمؤهلات الولاية لما تمتلكه من كنوز حموية وطبيعية وعلاجية.

– على السلطات المعنية توفير وتخصيص مخصصات مالية أكبر لدعم السياحة الحموية.

– تكثيف التواجد الأمني في الأماكن السياحية والعمل على توفير بيئة أكثر راحة وأمانًا للسياح.

– دعم الاستثمارات الخاصة وتقديم تسهيلات أكبر للمستثمرين في القطاع الخاص لتشجيعهم على الاستثمار.

– العمل على استغلال جميع المنابع الحموية الساخنة والاستفادة القصوى منها وتحسينها لتعزيز السياحة العلاجية.

– دراسة أسباب توقف إنجاز المشاريع السياحية والمشاكل التي تواجهها وإيجاد الحلول الموافقة لها.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- **الكتب باللغة العربية:**

1. اسعد سليم لهود، (2009)، **مقومات السياحة العلاجية في حافظة النجف الأشرف**، العراق.

2. أسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، (2002)، **إدارة المنشئات السياحية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

3. أشوح، زينب صالح، (2018)، **الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر.

4. بادر محمد علي وردم، (2003)، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

5. جمال زيدان، (2014)، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

6. رشاد احمد عبد اللطيف، (2011)، **التنمية المحلية**، ط1، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية.

7. رهام يسري السيد، (2020)، **أسس صناعة السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص25.

8. زيان عبد الحليم واخرون، (2022)، **القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر**، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور– الجلفة، (الجزائر).

9. سعاد إبراهيم السلموني، (2020)، **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.

10. مصطفى زايد، (1986)، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر**، ديان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

11. مصطفى يوسف كافي، (2014)، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

12. مصطفى يوسف كافي، (2009)، صناعة السياحة والأمن السياحي، ط1، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا.

13. نائل عبد الحافظ العواملة، (2013)، **إدارة التنمية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

14. نائل موسى سرحان، (2015)، **مبادئ السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.

- **الكتب بالغة الأجنبية:**

4J-P Lozato –Giotart et M. Balfet , (2007), **Management du tourisme** , 2eed , Pearson education France , Paris.

ثانيا: الأطروحات:

1. أسماء خليل، (2016/2015)، **دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة**، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة، (الجزائر).

2. تويزة بلقاسم، (2015-2016)، **الترويج السياحي وأثره في تفعيل السياحة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، (الجزائر).

3. خالد كواش، (2003-2004)، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (الجزائر).

4. عائشة شرفاوي، (2014-2015)، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، (الجزائر).

ثالثا: المقالات والمجلات العلمية:

1. أحمد دردبش، (2019)، **التنمية البشرية: مفهومها، مؤشراتها وكيفية قياسيها**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة 2، (الجزائر)، (المجلد 05)، (العدد 14).

2. احمد غريبي، (2010)، **ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العليا، جامعة المدية، (الجزائر)، (المجلد 04)، (العدد 01).

3. الاخذاري بن صالح، (2018)، **الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية: الركائز والأبعاد والأهداف**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، (المجلد 01)، (العدد 02).

4. باديس ثابت، نوارة دخان، (2022)، **دور صناعة السياحة في التنمية المحلية، مجلة التمكين السياحي**، جامعة سطيف، (الجزائر)، (المجلد 04)، (العدد 03).

5. حجيلة رحالي، (2014)، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة)**، مجلة علمية محكمة، جامعة تيبازة، (الجزائر)،(العدد 17).

6. حميد حملاوي، خديجة عزوزي، (2018)، **العلاقة التبادلية بين تنمية المجتمعات المحلية وتطوير السياحة البيئية**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (الجزائر)، (العدد 23).

7. زكريا مسعودي، عبد الرازق زهواني، (2022)، **تحليل واقع السياحة الخموية في الجزائر (2015_2020)**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الوادي، (الجزائر)، (المجلد 07)، (العدد 02).

8. زهور حسين، لخضر مداح، (2021)، **مقومات السياحة العلاجية والاستشفائية في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة تيسمسيلت، (الجزائر)، (المجلد 11)، (العدد 04).

9. السعيد جقيدل، أدم رحمون، **القطاع السياحي دوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة. السياحة الحموية في الجزائر نموذجا**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة- الأغواط، (الجزائر)، (المجلد 13)، (العدد 01).

10. سعيدة حمادي، نبيلة عرقوب، (2020)، **الصناعات التقليدية والحرف كمدخل استراتيجي لتنمية القطاع السياحي**، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، (الجزائر)، (العدد5).

11. سفيان عمراني، (2022)، **واقع وأفاق صناعة السياحة الحموية في الجزائر**، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، (المجلد 04)، (العدد 03).

12. سميرة عبد الصمد، فوزية برسولي، (209)، **تفعيل السياحة بالجزائر بالتركيز على السياحة الدينية ومقوماتها**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، (الجزائر)، (المجلد 09)، (العدد 02).

13. سهام طالب حسين، يعقوب محمد، (2020)، **الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات**، جامعة محمد البشير الابراهيمي- برج بوعريريج، جامعة معسكر، (الجزائر)، (المجلد 02)، (العدد 01).

14. سي فضيل الحاج، محمد بن عطة، (2017)، **إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، (الجزائر)، (العدد 09).

15. شفيق جلالي، قسيمة لحشم، (2022)، **مقومات السياحة البديلة في الجزائر وسبل تطويرها**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، (الجزائر)، (المجلد 11)، (العدد 01).

16. شهرزاد بورداش، محمد مداحي، (2022)، **فعالية السياحة الحموية في ترقية السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة أكلي الحاج- البويرة، (الجزائر)، (العدد 01)، (المجلد 7).

17. صبرينة لبخور، فتيحة كبيري، (2023)، **السياحة الحموية في الجزائر وأليات تطويرها: دراسة تحليلية للفترة(2020-2023)**، مجلة العلوم التجارية، جامعة تلمسان، (الجزائر)، (العدد 02)، (المجلد 22).

18. عائشة بن النوي، (2020)، **السياحة العلاجية الطبيعية في الجزائر**، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة باتنة، (الجزائر)، (المجلد 02)، (العدد 02).

19. عائشة بوعزم، (2020)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لترقية الاستثمار السياحي**، مجلة دراسات الحقوق، جامعة عبد الحميد بن بدايس-مستغانم، (الجزائر)، (المجلد 07)، (العدد 01).

20. عبد الله حجاب، (2017)، **التنمية المحلية...النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة معسكر، (الجزائر)، (العدد 06).

21. عمار بن سديرة، (2022)، **السياحة الحموية في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، المجلة الاورومتوسطية لاقتصاديات السياحة والفندقة، جامعة فرحات عباس– سطيف، (الجزائر)، (المجلد 04)، (العدد 04)،.

22. عمار علواني، (2019)، **التنمية المحلية الأهداف والسياسات، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية**، جامعة سطيف1، (الجزائر)، (المجلد 02)، (العدد 01).

23. عمار علوني، (2022)، **مكانة التنمية المحلية في التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف1، (الجزائر)، (المجلد 17)، (العدد 02).

24. فؤاد وشاش، نسيبة سماعيني، (2020)، **مساهمة السياحة في تفعيل ابعاد التنمية المستدامة**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، جامعة وهران، (الجزائر)، (العدد 04).

25. محمد بن شايب، (2022)، **دور السياحة الحموية في تنشيط السياحة الداخلية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة– بومرداس، (الجزائر)، (المجلد 22)، (العدد 01).

26. محمد بوطلاعة، لبنى براهيمي، (2019)، **السياحة الحموية في سطيف، الواقع واستراتيجيات التنمية وأسس الاستدامة**، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة فرحات عباس– سطيف، (الجزائر)، (المجلد 02)، (العدد 01).

27. محمد بوقموم، رفيق سلاوي، (2022)، **الطلب والعرض السياحي بولاية قالمة: الواقع والمعوقات**، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، جامعة قالمة، (الجزائر)، (المجلد 04)، (العدد 02).

28. محمود بولصباع، (2016)، **واقع ترويج السياحة الحموية في الجزائر**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة، (الجزائر)، (العدد 04).

29. معمري بن عيسى، (2018)، **التنمية تطور مفهومها واهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية**، مجلة أبحاث، جامعة الأغواط، (الجزائر)، (العدد 05).

30. مهدي نزيه، بن بريكة عبد الوهاب، (2018)، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، (الجزائر)، (العدد 04).

31. هيام بوكرطوطة، أحلام براك، (2023)، **فواعل التنمية المحلية**، مجلة الصدى الدراسات القانونية والسياسية، جامعة سطيف2، (الجزائر)، (المجلد 06)، (العدد 01).

32. وليد بولغب، (2018)، **التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، جامعة سطيف1، (الجزائر)، (العدد 03).

33. ياسين بن الحاج، (2017)، **أهمية تفعيل الارادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة تيارت، (الجزائر)، (العدد 08).

المواقع الإلكترونية:

1. https://www.mta.gov.dz
2. http://www.dta-tlemcen.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: موقع ولاية قالمة

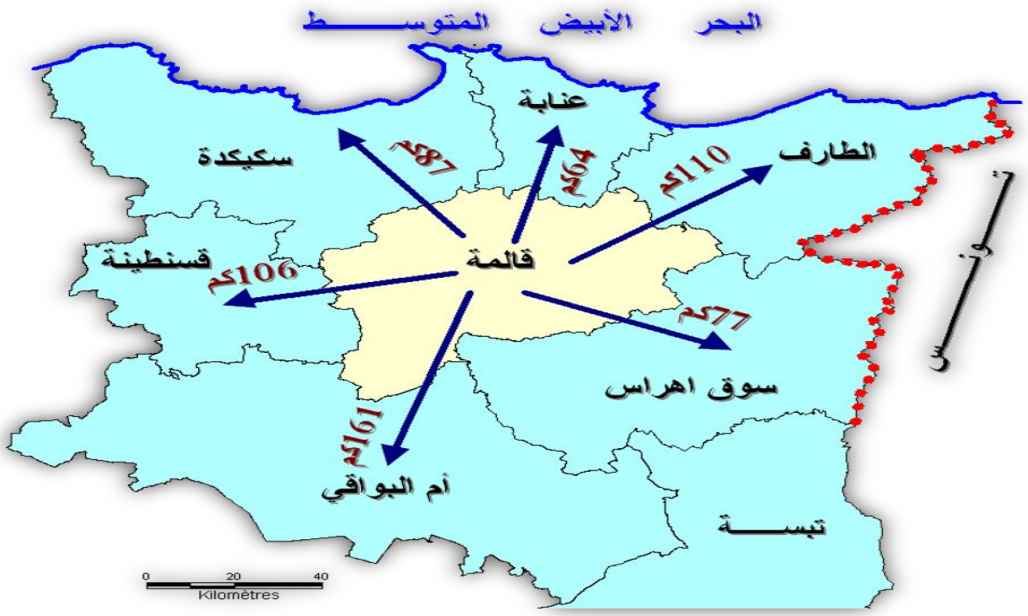

الملحق رقم 02: المقومات التاريخية والثقافية

مدينة الأموات بالركنية

المسرح الروماني بولاية قالمة

المسبح الروماني بحمام برادع

شلالة الشامخ

الملحق رقم 03: مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز الى غاية أفريل 2025

PROJETS EN COURS DE REALISATION

N°	Raison sociale /Coordonnées	Type de projet	Localisation du projet : IN ZET ou H/ZET avec nom de la commune	Nature juridique du terrain	Taux d'avancement des travaux %	Vocation	Capacité en lits	Nombre d'emplois directs	Cout du projet (millions DA)	Date de l'accord de la commission	Date de l'obtention du permis de construire	Délai prévisionnel d'achèvement des travaux	Nature des contraintes à détailler
01	SARL frères Benmmessahel (Rue Rabah Benmohamed, commune sidi mbark/ B. Bouarreridj) 05.61.61.70.00	Complexe touristique	Commune de Hammam Debagh Hors ZET	Domanial Concession 29/09/2013	100%	Thermal	237	200	1503	N° : 04 06/01/2014 N° : 44 04/02/2018	N° : 186 23/10/2014 N° : 277 25/02/2021	1er trimestre de l'année 2025	Arrêté : n°239 du 07/02/2024 *48 Bungalow *Bloc Hammam Thermal. -modifié par l'arrêté n° 1088 du 20/06/2024 comportant : *48 Bungalow. *Bloc thermal. *Piscine. -Le dossier d'exploitation du projet en étude au niveau la direction.
02	SARL BLOND 06.62.10.44.17	Hôtel 1*	Commune de Belkhier Hors ZET	Privé	57%	Urbain	23	20	140	N° : 201 30/04/2018	N°77 13/04/2023	Année 2026	le dossier du crédit bancaire pour en cours de préparation.
03	SARL EL-BARAKA IN HOTEL Hammam Ouled Ali Héliopolis 06.61.36.04.38	Hôtel 3*	Commune de Guelma Hors ZET	Privé	18%	Urbain	94	20	504.6	N° : 762 30/05/2019	N°2538 19/04/2023	Année 2026	/
04	SARL Groupe Ouled sidi abid Cité 19 juin n°06 Guelma 06.61.36.03.41	Hôtel 3*	Commune de Hammam débagh Hors ZET	Domanial Concession 22/10/2013	68%	Thermal	100	44	300	N° : 327 24/12/2013 N° : 731 06/03/2017 N°35 : 23/02/2023 N°49 23/03/2023	N° :3166 23/10/2014 N° :955 05/06/2017 N° : 1310 11/07/2018 N° : 182 07/02/2019 N°630 07/04/2024	2ème trimestre 2025	/
05	SARL Yard Mimar Cité maouna n°28 Guelma 06.61.57.32.47	Appartements Hôtelières	Commune oued Zenati Hors ZET	Domanial Concession 11/02/2013	18%	Urbain	236	100	616.48	N° : 247 15/09/2014 N° : 55 15/08/2017 N° : 574 30/12/2018 N° : 442 04/04/2021	18/01/2015 N° 2437 18/12/2023	Année 2026	/
06	Bendjmil Hacen (Hammam ouled Ali) 06.99.44.70.71	Hôtel 2*	Hammam ouled Ali Commune de Héliopolis Hors ZET	Privé	95%	Urbain	45	28	38.88	N° : 440 28/04/2008 N° : 643 30/04/2013	N° : 251 25/08/2014 N°246 27/08/2017	2ème trimestres de l'année 2025	- attente de l'obtention du reste du crédit bancaire pour l'achèvement du

Scanné avec CamScanner

الملحق رقم 04: المشاريع المتوقفة عن الإنجاز إلى غاية أفريل 2025

											N°50 03/05/2023		projet.
07	Grana ismail (Cité lakhdar alami) 06.69.88.24.50	Hôtel *	Commune de houari boumadiane Hors ZET	Privé	Non	Urbain	24	12	30.15	N° : 568 01/12/2009 N° : 775 30/05/2019 N° 2022/04/17 N°22 13/02/2025	N° : 49 27/04/2010 Conformité 14/12/2023 N° : 14 07/04/2025	Oui	- Problème de certificat de conformité : non conforme au l'accord du MTA. - une consultation est transmise au MTA pour la rectification de l'accord de principe : courrier n° : 2092 du : 30/10/2024.

(PROJETS A L'ARRET) متوقفة

N°	Raison sociale /Coordonnées	Type de projet	Localisation du projet : IN ZET ou H/ZET avec nom de la commune	Nature juridique du terrain	Taux d'avancement des travaux %	Vocation	Capacité en lits	Nombre d'emplois directs	Cout du projet (millions DA)	Date de l'accord de la commission	Date de l'obtention du permis de construire	Délai prévisionnel d'achèvement des travaux	Les causes exactes de l'arrêt des travaux (préciser)
01	EURL Chikhaoui Khemissi Hammam Ouled Ali Héliopolis	Hôtel +Hammam	Commune de Hammam débagh Hors ZET	Privé	20%	Thermal	86	42	62.73	N° : 272 14/03/2013	26/08/2014	/	- Le projet à l'arrêt à cause d'un problème de financement. - Acte à rectifié avec l'agence foncière de la wilaya d'une personne physique à une personne moral.
02	Bousatha Salah Cité chatab tahar Hammam debagh 07.70.45.13.72	Appartements Hôtelières	Commune de Bouhamdane Hors ZET	Domanial Concession 16/06/2013	30%	Climatique	94	22	211.83	N° : 19 28/01/2015	N° : 1890 10/11/2015	/	-Décès de l'investisseur. -Litige entre les héritiers.
03	Remal Layachi Newadria commune d'Ain Benbaida 06.98.01.83.22	Hôtel 2*	commune d'Ain Benbaida Hors ZET	Domanial Concession 21/01/2015	45%	Urbain	72	40	436.87	N° : 1104 09/07/2015	10/11/2015	/	-acte modificatif avec le nouveau statut d'une personne physique à une personne moral (SARL ELSOLTANA HOLIDAY) est en cours.
04	Chaib Mohamed Cité 23 logts Hammam debagh 05.50.47.57.81	Hôtel 1*	Commune de Hammam débagh Hors ZET	Privé	35%	Urbain	90	40	121.86	N° : 673 02/05/2013	18/10/2014	/	-, Décès de l'investisseur-acte de propriété modificatif n° 176/2023 publié le 04/05/2023 vol 188 n°45.
05	SNC Manbaa Belhachani Cité maouna n°28 Guelma	Hôtel +centre thermal 3*	Commune d'Ain Larbi Hors ZET	Privé	45%	Thermal	304	100	421.52	N° : 632 04/05/2013 N° : 258 14/03/2018	10/12/2013 N°215 11/02/2019	/	- Le projet à l'arrêt à cause d'un problème avec les citoyens de la localité ou se trouve le projet.

CS Scanné avec CamScanner

الملحق رقم 05: مشاريع الاستثمارية غير المنطلقة إلى غاية أفريل 2025

	06.61.57.32.47															
06	Souahia amar Hammam Ennabail 05.60.49.74	Hôtel 2*	Commune de Hammam Ennabail Hors ZET	Domanial Concession 17/01/2016	15%	Urbain	80	30	295.93	N° : 274 03/05/2016	N° : 848 15/05/2017 N° : 2335 19/12/2021	/	-Problème de financement + litige judiciaire entre l'investisseur et un citoyen par rapport à l'accès principal du projet.
07	Halimi Charmoukha Cité salah benyahya bloc03 n°03 Hammam Debagh 06.71.75.48.80	Hôtel 2*	Commune de Hammam débagh Hors ZET	Privé	02%	Urbain	102	15	120	N° : 170 02/12/2023	N° :362 24/06/2024	Année 2027	-Pose de la première pierre le : 31/10/2024. -Terrassement général.

PROJETS NON LANCES

N°	Raison sociale /Coordonnées	Type de projet	Localisation du projet : IN ZET ou H/ZET avec nom de la commune	Nature juridique du terrain	Nature du projet : nouvelle réalisation extension.	Vocation	Capacité en lits	Nombre d'emplois directs	Cout du projet (millions DA)	Date de l'accord de la commission	Date de l'obtention du permis de construire	Délai prévisionnel d'achèvement des travaux	Les causes exactes du non lancement des travaux (préciser)
01	Bey Ennouri Cour de martir n°08 Nechmaya 06.67.93.85.85	Motel	Commune de Gualat Bousbaa Hors ZET	Domanial Concession 26/06/2006	nouvelle réalisation	Climatique	49	28	40	N° : 439 28/04/2008	29/09/2014	/	- le renouvellement du PC est rejeté (terrain traversé par deux canaux d'eau potable ⌀200 et ⌀400 + la servitude du MT. -l'investisseur en litige judiciaire avec :1/ la DTP pour la servitude de la RN21. 2/ Sonalgaz pour la déviation du MT. 3/ DRE pour les deux canaux d'eau potable traversant le terrain.
02	Benhamouda dradji (Coopérative El-noudjoume n° 01 Guelma) 07.70.698475	Motel	Commune de Gualat Bousbaa Hors ZET	privé	nouvelle réalisation	Climatique	90	40	57.49	N° : 336 24/12/2013	/	/	- Le dossier du PC est étudié dans le cadre de la loi 15-08 le 19/04/2022, l'intéressé a été informé de la nécessité de rectifier le plan cadastrale auprès de la direction du cadastre sans aucune déclaration de la part de l'investisseur.
03	Bouchair Djamel (Hammam ouled Ali) 037.23.92.93	Extension complexe Bouchahrine	Hammam ouled Ali Commune de Héliopolis	Privé	extension	Thermal	172	220	209.48 BEA	N° : 371 30/12/2014	19/05/2015	/	- Problème de financement.

Scanné avec CamScanner

04	SARL Om Elkora Cour de la liberté N°65 Bouhamdane 06.69.90.84.85	Hôtel 1*	Hors ZET Commune de Hammam débagh Hors ZET	Privé	nouvelle réalisation	Urbain	66	35	82.77 El-baraka	N° : 147 04/05/2015	02/12/2015	/	-Problème de financement -problème entre les partenaires.
05	Chetibi Atika Cité bourara n° 68 Guelma 037.15.31.97	Hôtel 2* +Hammam	Commune de Hammam débagh Hors ZET	Privé	nouvelle réalisation	Urbain	99	90	204.40	N° : 154 07/03/2016	/	/	- Acte modificatif au niveau de l'agence foncière.
06	Entreprise de la Gestion touristique Est-Annaba 05.50.57.96.65	Extension Complexe Touristique Echellala	Commune de Hammam débagh Hors ZET	Privé	extension	Thermal	320	160	895.64	N° : 694 02/03/2017	/	/	- L'EGT n'a pas en coure déposée le dossier du PC.
07	Yahamdi Amar 07.70.33.23.94	Hôtel 2*	Commune Bouati Mahmoud Hors ZET	Privé	Transfère d'un bâtiment	Urbain	72	10	26.62	N° :1116 05/04/2017	/	/	- Le dossier du permis de construire étudié dans le cadre du décret 55/22 du 02/01/2022 : Reserve émise : - rapport d'expertise CDE. - dossier génie civile. - ligne HT. - problème de branchement AEP.
08	Salat Lazhari Commune de Hammam 05.50.55.65.92	Résidence Touristique	Commune de Hammam débagh Hors ZET	Privé	nouvelle réalisation	Urbain	120	50	241.41	N° : 1665 22/05/2017	/	/	- acte modificatif n°562/2023 publier le : 05/02/2024 sous n°38 vol : 193. -L'investisseur n'a pas déposé le dossier du PC (problème d'assainissement)
09	Guernine Boudjamaa Commune de Hammam 05.60.04.24.26	Hôtel	Commune de Hammam débagh Hors ZET	Privé	nouvelle réalisation	Urbain	88	30	205.60	N° : 26/11/2017	/	/	- l'investisseur est informé de la nécessité de se rapprocher de l'agence foncière de wilaya à fin de rectifier l'acte conformément au cahier des charges modificatif (changement de l'activité).
10	Déraidi Rachid 05.50.41.34.87	Hôtel	Commune de Hammam débagh Hors ZET	Domanial Concession 2018/07/24	nouvelle réalisation	Urbain	136	101	1000	N° : 762 30/05/2019	/	/	- le dossier d'approbation des plans modificatifs au niveau du ministère depuis le : 13/06/2024.

Scanné avec CamScanner

ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم صناعة السياحة وبيان مدى مساهمتها في التنمية المحلية بالاعتماد على السياحة الحموية كأحد أبرز هذه الأنواع لاستقطابها العديد من المشاريع السياحية وتوضيح مفاهيم التنمية المحلية وأهم أبعادها ومرتكزاتها، كما تسعى الدراسة أيضا إلى إبراز الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر عامة وولاية قالمة خاصة في المجال الحموي، مع استعراض أهم الاستراتيجيات المتبعة والجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية لتنمية هذا القطاع.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن التنمية المحلية هي القاعدة الأولى لتحقيق تنمية وطنية شاملة وذلك بالمشاركة الشعبية وتفعيل دور الجماعات المحلية، وكذلك توصلنا إلى أن السياحة الحموية في ولاية قالمة تلعب دورا هاما في التنمية المحلية بالولاية حيث ساهمت في جذب السياح للمنطقة، مما ساهم في ارتفاع الدخل وزيادة فرص العمل فيها.

الكلمات المفتاحية: السياحة، السياحة الحموية، التنمية المحلية.

Abstract:

This study aims to explore the concept of the tourism industry and highlight its contribution to local development, with a focus on thermal tourism as one of the most prominent forms due to its ability to attract various tourism-related projects. The research also seeks to clarify the key concepts of local development, its main dimensions, and foundational pillars. Moreover, the study sheds light on the tourism potential that Algeria in general, and the Wilaya of Guelma in particular, possesses in the field of thermal tourism, while reviewing the main strategies adopted and the efforts made by the relevant authorities to promote this sector.

The study concluded with several key findings, most notably that local development serves as the cornerstone for achieving comprehensive national development, primarily through public participation and the activation of local authorities. Furthermore, it was found that thermal tourism in the Wilaya of Guelma plays a significant role in supporting local development**,** as it has helped attract visitors to the region, thereby increasing income and generating more employment opportunities.

Keywords: Tourism, Thermal Tourism, Local Development.